

EUROPEAN COMMISSION



Humanitarian Aid

دليل التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية

بتفويض من الإدارة العامة لدائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية
٢٠٠٦

الاتصال بالإدارة العامة لدائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بالشؤون الأمنية
للإتصال بالإدارة العامة لدائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بالشؤون الأمنية:
بريد إلكتروني: ECHO-NGO-Security@ec.europa.eu
موقع: http://ec.europa.eu/echo/evaluation/security_review_en.htm

إخلاء المسؤولية

تم إعداد هذه الوثيقة بتمويل مالي من قبل "الإدارة العامة لدائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية" (DG ECHO). ولا يجب، بأي حال من الأحوال، اعتبار الآراء المذكورة في هذه الوثيقة تعبيراً عن الرأي الرسمي للمفوضية الأوروبية.

كما أن كل من الإدارة العامة لدائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية DG ECHO ومؤسسة إيفالوشين بارتنرشيب Evaluation Partnership والمؤلف لا يقبلوا أي مسؤولية مهما كانت تنشأ عن استخدام هذه الوثيقة.

iv		
١	١	١. مقدمة
١	١,١	الغرض من هذا الدليل
٢	١,٢	لمن هذا الدليل؟
٢	١,٣	تعريف التعاون الأمني
٣		٢. نظرة عامة على التعاون الأمني
٣	١,١	بيئة العمليات المتغيرة
٤	١,٢	تقوية التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية
٥	١,٣	المبادرات الحديثة للتعاون الأمني بين المنظمات غير الحكومية
	١,٣,١	مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية بأفغانستان
	١,٣,٢	لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق- المكتب الأمني
	١,٣,٣	مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية، الصومال
	١,٣,٤	اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان- مشروع دعم الإدارة الأمنية، باكستان
	١,٣,٥	مبادرة أمن المنظمات غير الحكومية، هايتي
	١,٣,٦	مركز الاتصالات، شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية
	١,٣,٧	مبادرات أخرى للتعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية
١٧	١,٤	حواجز التعاون الأمني
٢٠	١,٥	مكونات النجاح
٢٣		٣- ترسيخ آليات التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية
٢٣	٣,١	الآليات المتعددة
	٣,١,١	الشبكات أو المنتديات الأمنية للمنظمات غير الحكومية
	٣,١,٢	الإجراءات الأمنية بين الوكالات
	٣,١,٣	المبادرات الأمنية لاتحاد المنظمات غير الحكومية
	٣,١,٤	مكاتب الأمن والسلامة التابعة للمنظمات غير الحكومية
٢٨	٣,٢	تحديد الآليات المناسبة
٣٠	٣,٣	تعريف الأهداف والغايات
٣٠	٣,٤	الإدارة السليمة
٣١	٣,٥	التمويل
٣٢	٣,٦	توفير التوظيف
٣٣	٣,٧	نطاق الأنشطة والخدمات

	معلومات الأمن والسلامة	٣,٧,١
	الإبلاغ عن الحوادث وجمع البيانات ورسم الخرائط	٣,٧,٢
	دعم إدارة الأمن والسلامة	٣,٧,٣
	الاتصالات بين الوكالات	٣,٧,٤
	إدارة الأزمات	٣,٧,٥
	اتصال المنظمات غير الحكومية	٣,٧,٦
	التدريب على الأمن والسلامة	٣,٧,٧
٤٠	الحفاظ على الزخم	٣,٨
٤١	تخطيط الخروج	٣,٩
٤٢	٤ - معلومات حول هذا الدليل	
٤٢	كلمات شكر	٤,١
٤٢	حول المؤلف	٤,٢
٤٢	قائمة المنظمات التي تم استشارتها	٤,٣
٤٣	التمويل	٤,٤
٤٣	حقوق النشر	٤,٥
٤٣	البرمجيات واللغات	٤,٦
٤٣	نسخ إضافية	٤,٧
	ملحق ١ - اللجنة الدائمة بين الوكالات "إنقاذ الأرواح معاً- إطار تحسين الترتيبات الأمنية بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة في الميدان"	٤٤
٤٧	ملحق ٢- نموذج لشروط الاختصاصات لمجلس إدارة آليات التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية	٤٧
٤٩	ملحق ٣ - نموذج للشروط الاختصاصية لاستشارات مبادرة التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية	٤٩
٥١	ملحق ٤ - نموذج للتوصيف الوظيفي للمستشار الأمني لمنظمة غير حكومية	٥١
٥٣	ملحق ٥ - الببليوغرافيا	٥٣

مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية بأفغانستان	ANSO
المنسق الأمني للمنطقة	ASC
اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان	BINGO
مركز الاتصالات	CDC
سلطة الائتلاف المؤقتة	CPA
الوكالة الدنمركية للتنمية الدولية	DANIDA
إدارة التنمية الدولية	DFID
المفوضية الأوروبية	EC
دائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية	ECHO
ضابط الأمن الميداني	FSO
الوكالة الألمانية للتعاون التقني	GTZ
اللجنة الدائمة بين الوكالات	IASC
عبوة ناسفة	IED
منظمة بين الحكومات	IGO
منظمة غير حكومية دولية	INGO
المكتب الأمني للمنظمات غير الحكومية في العراق	INSO
المبادرة الأمنية للمنظمات غير الحكومية	IOS
لجنة الإنقاذ الدولية	IRC
قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف)	ISAF
المكتب الأمني للمنظمات غير الحكومية في ليبيريا	LiNSO
لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق	NCCI
لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق - المكتب الأمني	NCCISO
منظمة غير حكومية	NGO
الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية	NGO-SPAS
المنظمات التطوعية للتعاون في حالات الطوارئ	NGO-VOICE
مكتب الولايات المتحدة للمساعدات الخارجية في حالات الكوارث	OFDA
فريق إعادة إعمار المحافظات	PRT
التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية	RCD
مكتب إدارة المخاطر	RMO
الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية	SDC
الأمم المتحدة	UN
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان	UNAMA
إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة	UNDSS
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	UNMIL
مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن	UNSECOORD

إن أمن وسلامة الموظفين موضع اهتمام جميع المنظمات الإنسانية. وهناك إدراك واسع الانتشار في المجتمع الإنساني بوجود تهديدات متزايدة لعمال الإغاثة وبرامجهم. ويبدو أن الوكالات تُستهدف بصورة متعمدة، مع تعرض الموظفين الوطنيين والدوليين إلى التهيب والعنف الذي يهدف إلى التلاعب بوجود الوكالة أو برامجها لتلائم مع برامج جماعات مختلفة. وقد أُرغم هذا المستوى من عدم الأمان الوكالات على الانسحاب أو تخفيض أنشطتها في أقاليم معينة أو تغيير طريقة عملها. وهناك اتفاق واسع الانتشار بأنه من المطلوب وجود المزيد من التعاون بين المنظمات غير الحكومية في مجال الأمن وذلك لمكافحة تلك المخاطر المتزايدة على الموظفين. وبالرغم من ذلك، لا يزال التعاون الرسمي في القضايا الأمنية نادراً. وحينما تتواجد الآليات، تكون خاصة ومعتمدة على الشخصيات المشتركة، ونتيجة لذلك، نادراً ما تستمر.

ونتيجة لانعدام الأمن في العمليات، إضافة إلى المزيد من الطلب على معلومات أمنية ميدانية موثوقة، شهد القطاع ظهور عدد من الترتيبات الأمنية التعاونية التي تديرها المنظمات غير الحكومية. ومن أبرزها مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية بأفغانستان والمكتب الأمني للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق. وفي تلك الحالات، سمح توفير الدعم الإداري الأمني المتخصص والاستشارات الفنية والمشاركة المنسقة للمعلومات الأمنية والتدريب الأمني للموظفين للمنظمات غير الحكومية بتحسين أمن الموظفين. وقد مكن هذا بدوره من استمرار المساعدة الإنسانية في البيئات المعقدة وغير الآمنة. وفي أماكن أخرى كونت مجتمعات المنظمات غير الحكومية الميدانية شبكات تعاون متعددة وغير رسمية لتبادل المعلومات الأمنية ومناقشة القضايا الأمنية والاتفاق على استراتيجيات مشتركة للعمليات. وفي بعض السياقات، تشترك مجموعات من المنظمات غير الحكومية في تعيين مستشار أمني لتوفير المعلومات الأمنية والتحليل والدعم الأمني. وقد تفاوت نجاح تلك الطرق المختلفة، حيث كان بعضها أكثر فعالية من البعض الآخر.

وقد أدت الأهمية التي حظيت بها مبادرات التعاون الأمني الأخيرة مثل مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية بأفغانستان إلى زيادة طلب المنظمات غير الحكومية لهياكل مماثلة في البيئات غير الآمنة. إلا أن تبني طرق مماثلة قد لا يتلاءم مع الاحتياجات الأمنية للمنظمات غير الحكومية في ذلك السياق. فبصورة عامة تكون المنظمات غير الحكومية غير مدركة لخيارات التعاون الأمني المتاحة لها وكيفية تحديد الآلية المناسبة والقضايا المتعلقة بتأسيس تلك المبادرات والحفاظ عليها. وحتى عندما تدرك المنظمات غير الحكومية الحاجة إلى وجود آلية للتعاون الأمني، قد يكون تكوين هيكل والحفاظ عليه أمراً شديداً الصعوبة والبطء، نتيجة للانفتار إلى التزام واتفاق الوكالات ووجود مشكلات في التمويل وتوفير الموظفين ذوي الخبرة.

١.١ الغرض من هذا الدليل

الهدف الأساسي لهذا الدليل هو تعزيز التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية في الميدان، عن طريق إبراز الخيارات المتعددة المتاحة والقضايا المتعلقة بوضع آليات التعاون الأمني المختلفة والحفاظ عليها. ويقدم الدليل لموظفي المنظمات غير الحكومية نصائح حول كيفية إطلاق أو تحسين المبادرات التعاونية، مع إبراز المخاطر والتحديات. حيث يلقي نظرة على مبادرات التعاون الأمني الأخيرة للمنظمات غير الحكومية في سياقات مختلفة، ويستخرج منها مكونات النجاح-والفشل. ويعتبر هذا الدليل مرجعاً مفيداً للمنظمات غير الحكومية التي تدرس عمل آلية للتعاون الأمني، عن طريق وصف الطرق المختلفة والأنشطة الأساسية والخدمات التي يمكن توفيرها.

ومن المهم التأكيد على عدم وجود مخططات أو حلول جاهزة لتطوير التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية والحفاظ عليه. وبما أن كل سياق فريد من نوعه، فلا يقدم هذا الدليل إلا النصائح ويرفع الوعي بالقضايا المتعلقة، وبدلاً من تقديم تعليمات لكل خطوة. وينبغي تكييف الطرق المختلفة المعروضة هنا لتلائم احتياجات وموارد المنظمات غير الحكومية والوضع الأمني في سياقها الخاص.

١,٢ لمن هذا الدليل؟

يقصد بهذا الدليل أن يكون مصدراً للمعلومات والإلهام للموظفين الميدانيين في المنظمات غير الحكومية الذين يريدون تحسين التعاون الأمني مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في بيئتهم. وكما هو الحال مع أي عملية تنظيمية، ستنتطلب مبادرات التعاون دعماً من الموظفين في مقر الوكالة وفي الميدان. وهذا الدليل في حد ذاته وسيلة مساعدة لصناع القرار في المقر. وبالإضافة إلى ذلك، فهذا الدليل مرجع للمستشارين الأمنيين الذين تم توظيفهم من أجل الحفاظ على مبادرة التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية أو لموظفي المنظمات غير الحكومية الذين يدخلون في الهيئة التي تفقد أحد المبادرات.

١,٣ تعريف التعاون الأمني

لقد استخدمت مصطلحات مثل 'التنسيق' و'التعاون' في تشكيلة واسعة من المبادرات الأمنية في سياقات مختلفة. وبينما يعتبر عدم الخوض في تفاصيل تلك التعريفات أمراً هاماً، ينبغي إدراك أن 'التنسيق' مفهوم مثير للجدل في القطاع الإنساني؛ حيث تقاوم بعض المنظمات غير الحكومية التنسيق خوفاً من الوقوع فريسة "للسيطرة" أو الغرق في البيروقراطية أو القيود. وكان هناك تحول مؤخراً نحو الاتجاه "التعاوني" للأمن الميداني، وهو ما يؤكد عليه هذا الدليل. ويحدث التعاون الأمني عندما تكون وكالتان أو أكثر مستعدة للعمل معاً للتعامل مع شأن أمني معروف بشكل متبادل، مع اعتقاد أن ذلك سيحسن المعلومات الأمنية ويدعم الموظفين، ونتيجة لذلك يسمح لهم بتقديم المساعدة للمستفيدين بصورة أكثر فعالية.

١.١ بيئة العمليات المتغيرة

إن أمن وسلامة العاملين مصدر قلق متزايد لجميع المنظمات الإنسانية. وخلال العقود القليلة الماضية، كانت الوكالات تجد نفسها تعمل في بيئات معقدة سياسياً واجتماعياً، ويواجه الموظفون مخاطر متعددة في توفير المساعدة الضرورية للمجتمعات التي مزقتها النزاعات والاضطراب المدني. وتؤدي طبيعة الحالات الطارئة اليوم إلى وجود طلب غير مسبوق على وكالات الإغاثة، وهو ما يوازن ضغوطاً كبيرة للدخول إلى البيئات غير الآمنة مع مسؤوليتها عن ضمان أمن وسلامة الموظفين.

وفي الماضي، كانت الوكالات تعتقد أنها ستمنح درجة من الأمان فقط بسبب هويتها والمساعدة الإنسانية التي تقدمها. ولكن اليوم، هناك تحديات كبرى لتلك الافتراضات التقليدية. فالوكالات التي تعمل في أفغانستان والشيشان والعراق والصومال والسودان تجد نفسها هدفاً للهجمات وقد فقدت الحماية الضمنية الضرورية لكي تعمل بأمان. وحتى بعيداً عن تلك السياقات البارزة، تواجه الوكالات تحديات أمنية تشمل مستويات مرتفعة من العنف الموجه ضد موظفيها، خاصة الموظفين الوطنيين. وقائمة الحوادث مخيفة: القتل والاعتصام والاختطاف والسطو المسلح وسرقة السيارات والاعتداء والاعتقال من جانب السلطات، كما أصبحت التهديدات والمضايقات أحداثاً مألوفة ينبغي على الوكالات وموظفيها التكيف معها.

والرأي واسع الانتشار هو أن العمل الإنساني قد أصبح خطراً بصورة متزايدة، بالرغم من أن البيانات على مستوى عدم الأمان الذي يتعرض له المجتمع الإنساني محدودة^١. وطبقاً لدراسات حديثة، فبين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٠ كان ٦٦ من عمال الإغاثة في المتوسط ضحايا لعنف خطير سنوياً (قتل أو إصابة أو اختطاف). وفي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، ارتفع المتوسط إلى ٨٣ موظف سنوياً^٢.

وفي السنوات الأخيرة، كان المفهوم أن أكبر قاتل لعمال الإغاثة هو حوادث السيارات والمرضى. ولكن الآن، تُظهر الدراسات أن ٦٠% من وفيات عمال الإغاثة تنتج عن العنف الدولي، وأن ثلثي الحوادث تقع للموظفين الوطنيين مقارنة بزملائهم من الموظفين الدوليين^٣. وبينما يوجد شك في دقة تلك الإحصائيات، نتيجة لنقص نظم التقارير الفعالة وكذلك الحساسية المحيطة بتلك المعلومات، فإن البيانات تشير إلى اتجاهات مقلقة تؤكد المخاوف والتحديات الأمنية التي تواجهها الوكالات في الميدان.

وتؤثر درجة عدم الأمان على الاستجابات التي توفرها الوكالات. ففي بعض الحالات، تؤدي المخاوف الأمنية إلى تعليق الوكالات لبرامجها أو اختيار العمل في المناطق التي ترى أنها آمنة. وفي حالات أخرى، لضمان الوجود المستمر، تقوم بعض المنظمات بعمليات "التحكم عن بعد" من خلال فرق موظفين وطنيين أو شركاء محليين أو مقاولين. وبينما تفيد هذه الطريقة في السماح باستمرار البرامج، إلا أنها تنقل الخطر إلى الزملاء الوطنيين حيث يزيد تعرضهم للخطر بدون الدعم الأمني الضروري في كثير من الأحيان. وتؤدي محاولات إدارة أمن البرامج والموظفين بفعالية عن بعد إلى المزيد من التحديات، حيث يؤدي الوصول المحدود إلى مصادر المعلومات الأمنية إلى عدم فهم الموقف على الأرض، وقد يقلل من قدرة فريق الإدارة على اتخاذ قرارات مطلعة.

وقد ظهر المزيد من التحديات نتيجة لما يعرف "بالحرب على الإرهاب". فعالمياً، يبدو أن هناك تهديد أكبر بالعنف والهجمات الإرهابية ضد الموظفين الإنسانيين، أو موظفي الوكالات الذين يقعون بين الهجمات ضد

^١ كينج د، عام الحياة الخطرة: هجمات على عمال الإغاثة الإنسانية عام ٢٠٠٣، مارس/آذار ٢٠٠٤.

^٢ ستودارد أ، وهارمر أ، مجال للمناورة: تحديات الربط بين العمل الإنساني والتحسن بعد النزاعات في البيئة الأمنية العالمية الجديدة، تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ٢٠٠٥.

^٣ جيبلي ر، الإغاثة بالأرقام: العنف هو السبب الأكبر في وفيات عمال الإغاثة، رويترز ألبرت نت، ٨ فبراير/شباط ٢٠٠٦.

الفاعلين الدوليين الآخرين في نفس البيئة. وفي الأماكن التي حدث فيها تدخلات عسكرية حديثة للمجتمع الدولي، مثل أفغانستان والعراق، كان لتلك الأعمال نتائج خطيرة على "المساحة الإنسانية" وكيفية النظر إلى الوكالات. ودائماً ما كانت النظرة إلى الوكالات الإنسانية معرضة للخطر نتيجة لعدم وجود فصل واضح بين الأنشطة الإنسانية والعسكرية، مما يعرضهم للمزيد من المخاطر. وهذه هي الحالة بشكل خاص عندما ترتبط مشروعات الإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية بالأجندات السياسية والعسكرية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد فرض ظهور العديد من الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي تعمل في أماكن الأعمال الإنسانية والنزاعات فرض تحديات إضافية على الوكالات الإنسانية. حيث تعتبر عدة شركات تجارية أن توفير الحماية والخدمات الأمنية للحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية مجالاً لنمو الأعمال. ولكن، استخدام شركات الأمن الخاصة يطرح أسئلة أخلاقية وعملية صعبة بالنسبة للمنظمات الإنسانية، نتيجة لكيفية تأثير ذلك على صورة المنظمة والوكالات بشكل عام، والتأثير المحتمل لشركات الأمن هذه على النزاع. وبالرغم من أن بعض الوكالات كافحت من أجل الابتعاد بالقدر الكافي عن الفاعلين العسكريين وفي مجال الأمن التجاري على الأرض، فكثيراً ما ترغم المستويات العالية من عدم الأمان الوكالات على التفاعل والتعاون عن كثب مع القوات العسكرية وغيرها من موفري الأمن لضمان أمن موظفيها.

١.٢ تقوية التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية

يتضح من مستويات انعدام الأمن المرتفعة والمطالب العملية غير المسبوقة التي يطرحها أن أمن عمليات وموظفي الإغاثة لا يمكن أن يعتمد فقط على أعمال وإرادة الموظفين الأفراد. ففي السنوات الأخيرة، قامت بعض المنظمات غير الحكومية باستثمارات كبيرة في أمن وسلامة موظفيها. وتؤكد الكثير منها على وجود طريقة منهجية للإدارة الأمنية من خلال تطوير سياسات وإرشادات الأمن، وتوفير التدريب الأمني للموظفين، بالرغم من أن ذلك كثيراً ما يقتصر على الموظفين الدوليين. وفي السياقات غير الآمنة، أصبح من الشائع أن تخصص المنظمات غير الحكومية الكبرى ضباط أمن كجزء من الفريق. ويشير هذا إلى حدوث تحول كبير في طريقة إدارة المنظمات غير الحكومية لانعدام الأمن حيث كانت المخاطر الأمنية في السنوات الماضية تعتبر من المخاطر المهنية التي ينبغي على الموظفين قبولها.

وبالرغم من ذلك التحسن في الإدارة الأمنية يظل هناك تنوع في مستويات الفهم والممارسة بين المنظمات غير الحكومية في الميدان. ففي السنوات الأخيرة، كان هناك انتشار للمنظمات غير الحكومية الإنسانية حديثة الإنشاء، إلى جانب الزيادة في الوكالات الأصغر حجماً التي تركز على التنمية، والتي تعمل في سياقات عنيفة وغير آمنة. وكثيراً ما تفتقر تلك الوكالات إلى القدرة الأساسية على إدارة البرامج، ناهيك عن الخبرة الأمنية والموارد الضرورية لمواجهة التحديات الخطيرة التي تفرضها تلك البيئات. وحتى بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الكبيرة التي تطبق فيها الإدارة الأمنية الفعالة، فإن الافتقار إلى المعلومات والتحليلات الأمنية الموثوقة يمثل تهديداً كبيراً لكل من أمن الموظفين وأنشطة البرامج. إن قدرة الوكالة على جمع المعلومات الأمنية وتحليلها ونشرها والتصرف على أساسها أمر أساسي بالنسبة لفعالية استجاباتها.

إن الإدارة الأمنية الفعالة في الميدان تتطلب الكثير من الوقت والاستثمار. وتشمل المكونات الضرورية: تطوير فهم للسياق والحفاظ عليه وتحديد المخاطر وبناء صلات أمنية ومصادر للمعلومات والحفاظ عليها ومراقبة الحوادث والاتجاهات الأمنية ووضع خطط وإجراءات أمنية وتوفير التدريب الأمني للموظفين. وبالرغم من تلك الطلبات الكبيرة، كثيراً ما يقوم المسؤولون عن الأمن في المنظمات غير الحكومية بالتنقل بين مجموعة من الأولويات المتنافسة ولا يمكنهم تخصيص الوقت الملائم للقضايا الأمنية. وتتفاقم الثغرات الناتجة في توفير الأمن بسبب التغيير المستمر للموظفين ونتيجة لذلك، فقدان المعرفة المؤسسية. فبالنسبة لأي واد جديد لبرنامج، مهما كانت خبرته، يتطلب فهم السياق السياسي والأمني والثقافي بعض الوقت والجهد. حيث يؤدي عدم الوعي في البداية إلى قرارات أو تصرفات غير ملائمة تعرضهم وزملائهم للخطر.

ومع ازدياد القلق فيما يتعلق بأمن وسلامة موظفي المنظمات غير الحكومية في بيئات العمليات التي تزداد تعقيداً، هناك حاجة أساسية للآليات التعاونية التي تقوي الإدارة الأمنية للمنظمات غير الحكومية، وتوفر معلومات أمنية

دقيقة في الوقت المناسب. وكثيراً ما تتوقع المنظمات غير الحكومية أن الأمم المتحدة ستوفر المساعدة الأمنية في الميدان، لأن لديها تفويض بالتنسيق، إلى جانب الموارد والأدوات اللازمة لتكوين آلية تضمن تدفق المعلومات الأمنية وتوفير الدعم والاستشارات الأمنية والمساعدة في حالة الإجراء. ولكن، هناك شكوك حول كيفية ملائمة المنظمات غير الحكومية للنظام الأمني للأمم المتحدة. وبينما تلعب وكالات الأمم المتحدة دوراً هاماً في أمن وسلامة العمليات الميدانية للمنظمات غير الحكومية، فإن مسؤولية النظام الأمني في الأمم المتحدة أساساً هي أمن موظفي الأمم المتحدة. وبينما يعمل ضابط الأمن الميداني بالأمم المتحدة أو منسق أمن المناطق في بعض السياقات كنقطة أمنية مركزية للمنظمات غير الحكومية ويوفر لها المعلومات حول الحوادث الأمنية، قد يكون مستوى الدعم المتاح للمنظمات غير الحكومية محدوداً ومتغيراً.

وأحد جهود تحسين مستوى التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية هو قائمة خيارات اللجنة الدائمة بين الوكالات للتعاون الأمني بين الأمم المتحدة/ المنظمات غير الحكومية/ المنظمات الحكومية الدولية، التي تم إعدادها عام ٢٠٠٢^٤. وقد لخصت تلك القائمة غير الملزمة ذات العشرة نقاط فرص وآليات التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مجال الأمن. ولكن كان نجاح هذه المبادرة محدوداً، نتيجة لعدم تعود موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على خيارات التعاون المتعددة. ويوحى ذلك بأنه عندما يتحقق التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، يكون ذلك بسبب الضرورة، نتيجة لانعدام الأمن وليس التنفيذ المدروس لقائمة الخيارات^٥. وفي ضوء تلك المشكلات، يتم حالياً تحديث وإعادة إطلاق قائمة الخيارات تحت عنوان "إنقاذ الأرواح معاً- إطار لتحسين الاستعدادات الأمنية بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة في الميدان" (انظر ملحق ١).

وبينما توجد إخفاقات واضحة في التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، إلا أن التعاون بين المنظمات غير الحكومية نفسها يتطلب المزيد من التقوية. وبالرغم من أن التعاون الأمني بين المنظمات غير الحكومية يحدث في الميدان، خاصة أثناء فترات انعدام الأمن، يكون ذلك بشكل غير رسمي أو مقتصرًا على تبادل محدود للمعلومات أثناء اجتماعات التنسيق. وكثيراً ما تكون محاولات تكوين آليات أكثر رسمية مشحونة بالمصاعب: فبعض المنظمات غير الحكومية ليست مقتنعة بالحاجة إلى وجود آلية رسمية، أو الافتقار إلى الالتزام أو الوقت أو الموارد للحفاظ على ذلك. ولكن، الكثير من المنظمات غير الحكومية تدرك أن التعاون قد تكون له فوائد في تقوية قدرتها على إدارة الأمن بشكل أكثر فعالية. وفي بعض السياقات، يكون هناك قيمة جماعية للوكالات عند تطوير آلية للتعاون الأمني تركز عليها وتديرها المنظمات غير الحكومية تلبية احتياجات المنظمات غير الحكومية عن طريق معالجة القيود والقضايا الأمنية التي تؤثر عليها.

١,٣ المبادرات الحديثة للتعاون الأمني بين المنظمات غير الحكومية

بينما يظل صحيحاً أن التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية في الميدان نادر وغير رسمي في الأغلب، فقد أدى ارتفاع مستويات انعدام الأمن والهجمات العنيفة على عمال الإغاثة والمزيد من الطلب على المعلومات الأمنية الموثوقة في الميدان إلى نمو في استعدادات التعاون الرسمي. وهناك أمثلة حديثة لمبادرات التعاون والتنسيق الأمني التي ترعاها المنظمات غير الحكومية. وقد قامت بها في عدة دول، ولها أهداف وهيكل وقدرات متنوعة، ودرجات مختلفة من النجاح.

١,٣,١ مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية بأفغانستان

قد يكون مشروع مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان هو أكبر وأفضل مبادرة معروفة للتعاون الأمني. فمع سقوط طالبان في نهاية عام ٢٠٠١ كان هناك اندفاع من الوكالات الجديدة إلى أفغانستان، والتي يفتقر معظمها إلى الخبرة والقدرة الأمنية على العمل بفعالية في تلك البيئات غير الآمنة. وبينما كان الوضع

^٤ اللجنة الدائمة بين الوكالات، قائمة الخيارات المصدقة- توصيات اللجنة الدائمة بين الوكالات- المجموعة العاملة من حملة أمن الموظفين باللجنة الدائمة بين الوكالات- المجموعة العاملة، يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٢.

^٥ اليونيسيف، إنقاذ الأرواح معاً- بحث مؤتمر شبكة الإدارة الأمنية بين الوكالات، مايو/ أيار ٢٠٠٦.

الأمني في أفغانستان في البداية مستقراً نسبياً، باستثناء بعض المناطق في الجنوب والشرق، فقد تدهور الوضع بشكل كبير عام ٢٠٠٣، مع زيادة عدد الحوادث والهجمات التي تستهدف عمال الإغاثة^٦. وقد أرغم هذا المستوى المتزايد من العنف ضد الوكالات الإنسانية وموظفيها العديد من المنظمات غير الحكومية على تعليق أنشطتها أو العمل في بعض المناطق فقط. وقد زاد من تعقيد الوضع الأمني للمنظمات غير الحكومية عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات الأمنية وتقارير الحوادث التي قد تمكن الوكالات من الاستجابة بسرعة للتغيرات في الوضع الأمني وإدارة أمن موظفيها بصورة أكثر فعالية.

وفي ذلك الوقت، كان هناك انتشار لفقدان الثقة من جانب عدة منظمات غير حكومية في مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن وكذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، خاصة فيما يتعلق بنوعية المعلومات الأمنية الموزعة على المنظمات غير الحكومية. وقد شعر مجتمع المنظمات غير الحكومية أنه لا توجد مشاركة في المعلومات الأمنية الهامة من جانب الأمم المتحدة وأن المراحل الأمنية تحددها الاعتبارات السياسية بدلاً من الأوضاع الأمنية على الأرض^٧. كما كانت المنظمات غير الحكومية قلقة من تعرض سلامة عمال الإغاثة للخطر بسبب عدم وضوح الخطوط الإنسانية والعسكرية نتيجة لأنشطة القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الائتلاف وفرق إعادة إعمار الولايات وشركات الأمن الخاصة المتعددة التي تعمل في أفغانستان، فمثلاً توفر شركة كروول الدولية للأمن للأمن للموظفين الانتخابيين ومراكز الاقتراع أثناء الانتخابات الرئاسية. وبينما حاولت عدة وكالات إبعاد نفسها عن هؤلاء الفاعلين الأمنيين، كان هناك إدراك لوجود حاجة إلى درجة من التفاعل للوصول إلى المعلومات الأمنية، وإيضاح الدعم "الأخير" المتاح لموظفي المنظمات غير الحكومية في أوقات الأزمات أو حالات الطوارئ الطبية.

ومع أخذ بيئة العمليات المعقدة ومستوى المخاطر التي تواجهها المنظمات غير الحكومية والدعم والمعلومات الأمنية المحدودة المتاحة في الاعتبار، فقد كان هناك إجماع بين مجموعة صغيرة من المنظمات غير الحكومية وبعض المانحين على الحاجة لتكوين آلية فعالة للتعاون الأمني تعالج الحاجات الأمنية للمنظمات غير الحكومية وتعمل كصلة بين المنظمات غير الحكومية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات أمن التحالف وقوات الأمن الوطنية فيما يتعلق بالقضايا الأمنية.

وقد تم إنشاء مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان في أواخر عام ٢٠٠٢، بدعم وإرشاد مبدئي من مجموعة انتراكشن الاستشارية الأمنية InterAction's Security Group، واستضافة لجنة الإنقاذ الدولية وتمويل من الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية. وعندما أصبح مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان أكثر استقراراً تم تشكيل لجنة تنسيق بممثلين من مجتمع المنظمات غير الحكومية. وقد كان هدف المكتب هو تقديم العديد من الخدمات التي تعالج المتطلبات الأمنية للمنظمات غير الحكومية العاملة في أفغانستان^٨. وقد تكون هيكل المكتب من مستشار للأمن الدولي/ منسق مشروع وفريق دعم في المكتب الرئيسي في كابول و ٥ مستشارين أمنيين إقليميين دوليين ونظرانهم الوطنيين في المكاتب الإقليمية في كابول وجلال آباد ومزار شريف وهيرات وقندهار، لضمان تغطية البلاد بأكملها. وبالرغم من أن هيكل مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان لم يتغير إلا قليلاً منذ استهلاله، فإن نوعية الخدمات والدعم الذي يوفره للمنظمات غير الحكومية قد تطور على مر الأعوام. والأنشطة الحالية لمكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان هي ما يلي^٩:

□ المعلومات والتحليل والنصح؛

⁶ أرقام مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية بأفغانستان حول وفيات عمال الإغاثة في أفغانستان تشير إلى أنه في عام ٢٠٠٣، قتل ١٢ من عمال الإغاثة. وفي عام ٢٠٠٤، تضاعف هذا الرقم إلى ٢٤ حالة وفاة. وأثناء عام ٢٠٠٥ وصلت وفيات الموظفين إلى ٣١، ومنذ ٢٤ يونيو/حزيران، قتل ٢٤ موظف في عام ٢٠٠٦.

⁷ عدة مقابلات عقدت مع المنظمات غير الحكومية أثناء رحلة ميدانية في أفغانستان يونيو/حزيران ٢٠٠٦.

⁸ مكتب أمن المنظمات غير الحكومية في أفغانستان- مقترح تمويل الإدارة العامة لدائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، لجنة الإنقاذ الدولية.

⁹ مكتب أمن المنظمات غير الحكومية في أفغانستان- مقترح تمويل الإدارة العامة لدائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤، لجنة الإنقاذ الدولية.

- التنسيق والارتباط؛ و
- تنمية القدرات.

ويوفر الموظفون الأمنيون بمكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان حالياً المعلومات والإرشادات الأمنية العادية للمنظمات غير الحكومية من خلال إنذارات الخطر وتقارير الحوادث. حيث يتم ترتيب وتلخيص بيانات الحوادث في تقارير أسبوعية توزع على المنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى والمانحين والسفارات. كما يجري المكتب إجازات أمنية أسبوعية للمنظمات غير الحكومية ويشارك في العديد من الاجتماعات الأمنية مع إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة وقوات الائتلاف والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والسلطات الأمنية الأفغانية. ويحتفظ مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان بعدد من أهرامات اتصال الطوارئ الإقليمية أو "أشجار أمنية"، لإنذار المنظمات غير الحكومية حول الحوادث الأمنية المستمرة في المنطقة. ولكن الاحتفاظ بالشجرة الأمنية الإقليمية المركزية (التي تشمل كابول) كان صعباً نتيجة لعدد الوكالات وتغير الموظفين وعدم قدرة المنظمات غير الحكومية على تحديث تفاصيل الاتصال للموظفين المتغيرين. كما يساعد المكتب المنظمات غير الحكومية على تطوير الخطط والإجراءات الأمنية ويجري تقييمات أمنية لمواقع مكاتب ومسكن المنظمات غير الحكومية. إلا أن هذا الدعم كان محدوداً في وقت معين نتيجة لزيادة الطلب ونقص القدرات.

وأحد الأهداف الأساسية لمشروع مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان هو تحسين القدرة الأمنية للمنظمات غير الحكومية من خلال التدريب. وقد تم إجراء عدد من أنشطة التدريب للموظفين والحراس والسائقين وعقد ورش عمل حول الإدارة الأمنية على مر الأعوام، سواء من قبل موظفي مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان أو بالتعاون مع مبادرة التعليم الأمني الإقليمي لـ RedR-IHE في حالات الطوارئ التي بدأت في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٤. إلا أن إنهاء المشروع¹⁰ وضيق الوقت والقدرات والخبرة التدريبية في فريق مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان كان يعني أنه لم يتم توفير المزيد من التدريب، بالرغم من ازدياد الطلب من جانب المنظمات غير الحكومية.

كما يقدم المكتب الدعم للمنظمات غير الحكومية في التخطيط للطوارئ، بما في ذلك وضع خطط للإجلاء والاتصال بالأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية/قوات الائتلاف والسلطات للتعرف على الخيارات المتاحة أمام المنظمات غير الحكومية أثناء الأزمات. كما قدم المكتب دعماً في اللحظات الأخيرة، مثلاً أثناء إجلاء المنظمات غير الحكومية من جلال آباد وباداخشان في مايو/أيار ٢٠٠٥.¹¹ وقد أدت هذه السابقة إلى فهم عدد من المنظمات غير الحكومية أن مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان مسؤول عن إجلاء موظفيها في أوقات الأزمات. إلا أن المكتب لا يوجد لديه الإحالة أو القدرة على تقديم هذا المستوى من الخدمات، ويؤكد موظفو المكتب باستمرار أن مسؤولية التعامل مع الأزمات تقع على عاتق المنظمات غير الحكومية.

ويمول المانحون مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان، وحالياً تشارك الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية والوكالة السويسرية للتعاون والتنمية في تمويله. كما يتم تسلم مساهمات إضافية أحياناً من بعض الوكالات والسفارات. ولم يطلب دفع أي رسوم للعضوية أو مساهمات من المنظمات غير الحكومية لقاء الخدمات التي تتلقاها.

ومنذ بدايته، يناضل المكتب في قضية إدارة المشروع. وحتى وقت قريب¹²، قامت لجنة الإنقاذ الدولية، الوكالة المضيفة، بإدارة المنحة، إلى جانب توفير الإشراف والدعم المالي ودعم الموارد البشرية والدعم الإداري اللوجستي. إلا أن تحديد استراتيجيات وأنشطة المكتب كان من أدوار اللجنة التنسيقية، ولكنها فشلت في توفير

¹⁰ تم تعليق مبادرة التعليم الأمني الإقليمي لسجل المهندسين للإغاثة في حالات الطوارئ RedR-IHE نتيجة لنقص التمويل، بالرغم من وجود خطط إعادة العمل بالمبادرة إذا توفر التمويل.

¹¹ هالتون ب، المراجعة الخارجية لمكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان، يونيو/حزيران ٢٠٠٥.

¹² سيطرت الاتفاقية العامة للوكالات على دور الوكالة المضيفة بتمويل من الإدارة العامة لدائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية والوكالة السويسرية للتعاون والتنمية.

هذا المستوى من الدعم والإرشاد مع تغيير العضوية وقلة الاجتماعات. وتم إنزال دور اللجنة بعد ذلك إلى دور استشاري وتولت لجنة الإنفاذ الدولية المزيد من السلطة على الاتجاه الاستراتيجي للمشروع. وكما كان الحال مع اللجنة التنسيقية السابقة، لم يستمر المجلس الاستشاري الجديد، وتلقى موظفو مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان ولجنة الإنفاذ الدولية القليل من المساهمات من مجتمع المنظمات غير الحكومية. وفي غياب الحكم الفعال، كان دور مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان والخدمات التي يقدمها محدداً بأولويات والتزامات الشخصيات الرئيسية¹³.

واليوم يشغل مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان موقعاً هاماً في المجتمع الدولي وتعتبره معظم المنظمات غير الحكومية في أفغانستان المصدر الأساسي للمعلومات والدعم الأمني¹⁴. وقد نما المكتب بشكل كبير وأصبح في حد ذاته ضحية لهذا النجاح نتيجة لخلق مستويات مرتفعة من التوقعات واعتماداً من المنظمات غير الحكومية عليه. وبالرغم من أن مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان يعمل منذ عام ٢٠٠٢، فلا يزال هناك تصورات وتوقعات مختلفة داخل مجتمع المنظمات غير الحكومية، فيما يتعلق بدوره والخدمات التي يقدمها. وقد كان التحدي الرئيسي للمكتب هو الوفاء باحتياجات ومطالب المنظمات غير الحكومية. وقد أدى الافتقار إلى القدرة ومشكلات التعيين والاحتفاظ بالموظفين الأمنيين الأكفاء إلى الحد من جودة الدعم الذي يوفره المكتب. وقد واجه المكتب انتقادات في بعض الأحيان من مجتمع المنظمات غير الحكومية بسبب تغيير الموظفين وبقاء بعض المكاتب الميدانية بدون موظفين دوليين لعدة أشهر بالرغم من الحاجة الماسة لانتشار مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان في تلك المواقع. كما اجتذب المكتب بعض النقد والتدخل من جانب السلطات الأفغانية نتيجة لسوء فهم دوره والمعلومات الأمنية والتقارير التي يوزعها.

وبالرغم من أن مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان قد تم إنشاؤه لتوفير الدعم الأمني لكل من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، فقد كافح من أجل مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية. حيث يقدم عدد قليل من المنظمات غير الحكومية الوطنية تقارير عن الحوادث لموظفي المكتب ويطلب المشورة أو يشارك في اجتماعات. وبينما كانت هناك محاولات لزيادة دعم مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان للمنظمات غير الحكومية الوطنية، بتوفير الإجازات الأمنية باللغة الدارية (الأفغانية) من خلال هيئة تنسيق المنظمات غير الحكومية الأفغانية مثلاً، إلا أن تلك المحاولات لم تستمر.

وبالرغم من تلك التحديات الكثيرة، ترى معظم الوكالات أن مشروع مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان كان ناجحاً وأسهم في زيادة أمن الموظفين في أفغانستان، كما سمح باستمرار المساعدة الإنسانية في بيئة معقدة وغير آمنة. وبينما تستمر بعض الوكالات في انتقاد بعض خدمات المكتب وحتى بعض الموظفين فيه، ترى معظم المنظمات غير الحكومية أن استمرار وجود المكتب أمر ضروري¹⁵. وحتى بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الأكبر حجماً والتي يوجد لديها آليات للإدارة الأمنية، يلعب المكتب دوراً أساسياً في توفير المعلومات الأمنية المنتظمة والموثوقة، ويعمل كحاجز بين الفاعلين الأمنيين المختلفين ومجتمع المنظمات غير الحكومية. وبالنسبة للكثير من الوكالات، فإن المكتب الآن أكثر فائدة منه وقت إنشائه.

١,٣,٢ لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق- المكتب الأمني

قامت مجموعة صغيرة من المنظمات غير الحكومية، بقيادة منظمة الأولوية الملحة (Première Urgence)، بتشكيل لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق كمندوب خاص لتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة مباشرة بعد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣. وكان تركيز لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق الأولي منصباً على قضايا تنسيق البرامج العامة. ومع قبول مجتمع المنظمات غير الحكومية لدور لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق، تطورت اللجنة لتصبح هيئة تمثيلية رسمية لمعظم المنظمات غير الحكومية الموجودة أو العاملة في العراق في يونيو/حزيران ٢٠٠٣. وعلى مر الأعوام كان تمويل لجنة تنسيق المنظمات غير

¹³ هالتون ب، المراجعة الخارجية لمكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان يونيو/حزيران ٢٠٠٥.

¹⁴ بناء على مقابلة مع المنظمات غير الحكومية في أفغانستان، يونيو/حزيران ٢٠٠٦.

¹⁵ مقابلات متعددة مع المنظمات غير الحكومية أثناء رحلة ميدانية في أفغانستان، يونيو/حزيران ٢٠٠٦.

الحكومية بالعراق يأتي من الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة المركزية للمونايت. كما طلبت لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق رسوم عضوية رمزية بمبلغ ٥٠ دولاراً في الشهر وكانت تقبل إسهامات من الوكالات المختلفة. وكانت منظمة الأولوية الملحة تستضيف لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق حتى أغسطس/آب ٢٠٠٤ ثم بعد ذلك استضافتها Un Ponte Per.

وفي وقت إنشاء لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق، كانت المنظمات غير الحكومية تعتمد على مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن لتوفير المعلومات والتنسيق الأمني. إلا أن مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن لم يكن له تفويض رسمي للعب هذا الدور وقدم للمنظمات غير الحكومية معلومات ودعمًا محدودين¹⁶. وعقب انسحاب الأمم المتحدة من العراق في أواخر عام ٢٠٠٣، بعد قصف مقر الأمم المتحدة يوم ١٩ أغسطس/آب، كانت هناك مطالبات بوجود آلية للتعاون الأمني تركز على المنظمات غير الحكومية. وزادت لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق من قدراتها وأنشطتها لتسهيل الهيكل الأمني وإنشاء المكتب الأمني في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٣. وكان الهدف الرئيسي للمكتب الأمني للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق هو تحسين قدرات المنظمات غير الحكومية (خاصة المنظمات غير الحكومية الأصغر حجماً والتي لا يوجد لديها ضباط أمن) لإدارة أمنها الخاص، من خلال توفير المعلومات وخدمات الدعم الأمني. وقد اشتملت الأعمال الرئيسية للمكتب الأمني على¹⁷:

- جمع وتحليل وتوزيع المعلومات؛
- الاتصال بمكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن وقوات الائتلاف وسلطة الائتلاف المؤقتة والسلطات المحلية؛
- تسهيل استخدام شبكات الاتصال المشتركة؛ و
- تطوير فرص تدريب الموظفين.

وكان المكتب الأمني للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق يتكون أصلاً من مستشار أمني دولي ومعاونان أمنيان وطنيان في بغداد، ولكن مع توسع المكتب، تم إنشاء مكاتب أمنية إضافية في إربيل والبصرة. وكانت الأولوية هي توفير معلومات أمنية موثوقة للمنظمات غير الحكومية مما يسمح لها باتخاذ قرارات مطلعة فيما يتعلق بتحركات وأنشطة موظفيها. وقد أصبح المكتب الأمني للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق في بغداد مركزاً لجمع وتوزيع المعلومات الأمنية التي يتم الحصول عليها من خلال المكاتب الإقليمية للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق، أو مباشرة من الوكالات والفاعلين الأمنيين الآخرين ووسائل الإعلام. ويقدم المكتب الأمني للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق للمنظمات غير الحكومية تقارير أمنية أسبوعية وتحديثات عن الحوادث كما يجري إجازات أمنية نصف شهرية.

ومع أخذ القضايا المعقدة والمثيرة للجدل المحيطة بالعلاقات المدنية-العسكرية في العراق في الاعتبار، عمل المكتب الأمني للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق كوسيلة اتصال بين مجتمع المنظمات غير الحكومية وقوات الائتلاف وسلطة الائتلاف المؤقتة والمقاولين والسلطات العراقية بغرض جمع وتوزيع المعلومات والدفاع عن القضايا الأمنية للمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب الأمني للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق بتوفير الدعم للاتصالات وساعد المنظمات غير الحكومية في تحديد مصادر معدات الاتصالات وتسجيلها لدى وزارة الاتصالات العراقية. كما وفر المكتب الأمني تدريباً أمنياً للمنظمات غير الحكومية، حول الاتصالات الأساسية والتدريبات المتقدمة للسائقين والحرس والإسعافات الأولية. تم تقديم هذا التدريب من قبل موظفي المكتب الأمني للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق أو من منظمات خارجية تم جلبها خصيصاً. ويقوم المكتب الأمني للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق

¹⁶ InterAction بعثة التقييم الأمني للمنظمات غير الحكومية إلى العراق، أغسطس/آب ٢٠٠٣.

¹⁷ المكتب الأمني للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق- مقترح تمويل الإدارة العامة لدائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، منظمة Première Urgence.

بتقديم خدمات دعم أمني إضافية إلى المنظمات غير الحكومية من ضمنها استبيانات لأمن الموقع وتقييم الأمن الميداني وإدارة الأزمات والدعم مع التركيز بشكل خاص على الاختطاف.

وبالرغم من أن المنظمات غير الحكومية رحبت بتلك الخدمات التي يقدمها المكتب الأمني للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق، إلا أن عدم الاستقرار في العراق وضع قيوداً كثيرة على المشروع الأمني، فقد حدد تحرك وأنشطة موظفي المكتب الأمني مثلاً. وكثيراً ما كان يتم إلغاء الاجتماعات الأمنية النصف شهرية المخطط لعقدتها في بغداد واربيل والبصرة نتيجة لإحجام المنظمات غير الحكومية عن التحرك أو الاجتماع بانتظام، وكان الاعتماد الأكبر يقع على التقارير والتحديثات التي توزع عن طريق البريد الإلكتروني. وبينما كان هناك تقدير للمعلومات الأمنية التي يقدمها المكتب الأمني للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق، رأت بعض المنظمات غير الحكومية أنها تفتقر إلى التحليل وتركز على بغداد بشكل كبير وتعتمد على معلومات من قوات الائتلاف وسلطة الائتلاف المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام المراقب، الذي كان من المأمول أن يوفر شبكة لاتصالات الطوارئ للمنظمات غير الحكومية في بغداد، أصبح متعذر التطبيق عقب انتقال العديد من المنظمات غير الحكومية إلى عمان.

كما تأثر المكتب الأمني بالعديد من الصعوبات والتأخيرات في تعيين الموظفين. فكثيراً ما كان من الصعب إيجاد موظفي أمن مناسبين وذوي خبرة، وفي وجود الرواتب الضخمة التي تدفعها شركات الأمن الخاصة العاملة في العراق كان الاحتفاظ بالموظفين مشكلة كبرى. ومع فراغ العديد من المناصب كان هناك المزيد من المسؤوليات والضغط على عاتق الموظفين، مما أثر في النهاية على مستوى الدعم الذي يتم توفيره. كما عبرت المنظمات غير الحكومية عن قلقها من الطريقة واللغة التي يستخدمها بعض الموظفين في المكتب الأمني، مما خلق حواجز إضافية في علاقات العمل بين المكتب الأمني والمنظمات غير الحكومية¹⁸.

وفي منتصف ٢٠٠٤، تدهور الوضع الأمني في العراق بشكل كبير. وفي أعقاب موجة اختطاف موظفين بارزين من المنظمات غير الحكومية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، اختارت الكثير من الوكالات العمل بعيداً من عمان أو إغلاق أبوابها. كما تم نقل المكتب الأمني الأساسي للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق من بغداد إلى عمان في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤. وتم إغلاق المكتب الأمني للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق في نهاية عام ٢٠٠٤، حيث غادرت معظم المنظمات غير الحكومية العراق، وانتهى التمويل وكان هناك وفرة في المعلومات الأمنية المتاحة من عدة مصادر بما فيها الفريق الأمني للأمم المتحدة بالموقع. وكان هذا الإغلاق مدعوماً من بعض أعضاء مجلس إدارة لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق الذين شعروا بأن المكتب الأمني يطغي الأنشطة الأخرى للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق.

وفي أعقاب إغلاق المكتب الأمني للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق، شعر ضباط الأمن السابقين في لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق والمنظمات غير الحكومية بأن هناك بعض الطلب على هيكل أمني للمنظمات غير الحكومية، وفكروا في إنشاء مكتب أمني منفصل للمنظمات غير الحكومية. وتم تقديم المقترحات الأولية إلى أعضاء لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق والمانحين المحتملين¹⁹، ولكن لم يكن هناك الكثير من الاهتمام ولم تتقدم المبادرة²⁰. وحالياً، يوجد لدى لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق ضابط أمن واحد، مسؤول عن أمن موظفي لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق ويقدم دعماً أمنياً محدوداً للمنظمات غير الحكومية التي لا تزال موجودة في العراق.

١.٣.٣ مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية، الصومال

تم إنشاء مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال من قبل اتحاد المنظمات غير الحكومية في الصومال في نهاية عام ٢٠٠٤. وقام اتحاد المنظمات غير الحكومية في الصومال، وهو هيئة

¹⁸ مكتب التنسيق والأمن للمنظمات غير الحكومية في العراق- التقرير النهائي للإدارة العامة لدائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤، منظمة Première Urgence.

¹⁹ ورقة مفاهيم المكتب الأمني للمنظمات غير الحكومية في العراق.

²⁰ مقابلة مع عضو في لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية بالعراق، يوليو/تموز ٢٠٠٦.

تنسيق تطوعية تتكون من ١٦٠ منظمة غير حكومية دولية ووطنية، بمناقشة مفهوم المستشار الأمني الذي يركز على المنظمات غير الحكومية لعدة سنوات^{٢١}. ولكن، بعد التصعيد في الحوادث الأمنية الخطيرة والمخاوف المتزايدة من أن مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، في ذلك الوقت، لم يكن قادراً على الاهتمام بالاحتياجات الأمنية للمنظمات غير الحكومية، وافق الاتحاد على تأسيس هيكل استشاري أمني يقدم دعماً متخصصاً ومنسقاً ومركزاً للإدارة الأمنية لدعم المنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال.

ويتكون مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال حالياً من مستشار أمني دولي واثنين من ضباط الأمن المحليين في نيروبي، و٣ ضباط ميدانيين إقليميين يعملون في الصومال^{٢٢}. ويقدم موظفو مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال عدداً من خدمات الدعم الأمني لأعضاء الاتحاد ويشمل ذلك:

- جمع المعلومات وتحليلها وتقديم المشورة عن طريق التقارير المنتظمة والإجازات والتحديثات أو الإنذارات الأمنية الخاصة؛
- الاتصال بالفاعلين الأمنيين ذوي الصلة؛
- زيادة الاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية من خلال توفير التدريب والاستشارة الفنية؛
- تولي التقييم الأمني لمناطق مشروعات ومكاتب ومسكن المنظمات غير الحكومية؛
- تقديم الإجازات والاستقراءات الأمنية لموظفي المنظمات غير الحكومية الجدد؛
- تنسيق خطط واستجابات الطوارئ للمنظمات غير الحكومية في حالة حدوث أزمات.

ويمول مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال من المانحين بنسبة ١٠٠% وجميع خدمات وتدريبات الدعم الأمني تقدم مجاناً للمنظمات غير الحكومية التي تطلبها^{٢٣}. وبما أن مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال واتحاد المنظمات غير الحكومية في الصومال لا يعتبران من الهيئات القانونية، يتم تحويل التمويل من خلال وكالة مضيضة، وهي منظمة كير CARE بالولايات المتحدة. ومنظمة كير مسؤولة عن إدارة المنح، رغم أن المقترح والموازنة وتقارير المانحين يقوم موظفو مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال بإدارتها.

ويقدم مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال تقاريره للجنة التنسيق الأمني المكونة من ممثلين من اتحاد المنظمات غير الحكومية في الصومال وعدد من المنظمات غير الحكومية. ولجنة التنسيق مسؤولة عن التوجيه الاستراتيجي للمشروع ومسؤولة أمام اتحاد المنظمات غير الحكومية في الصومال. ولكن بالرغم من انعقاد لجنة التنسيق بانتظام، فإن التوجيه والدعم الذي تقدمه كان محدوداً، على الرغم من أن موظفي مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال يشعرون بأن لجنة التنسيق ستستجيب لمخاوف الموظفين إذا عرضت عليها.

ورغم المشكلات المتعددة، يبدو أن المنظمات غير الحكومية إيجابية بشكل عام فيما يتعلق بالمعلومات ومستوى الدعم الذي يقدمه مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال^{٢٤}. ولكن، أحد التحديات الأساسية التي يواجهها مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال هي الحفاظ على مشاركة المنظمات غير الحكومية. ومثل مبادرات التعاون الأمني الأخرى، تعتمد فائدة وجودة المعلومات التي يوفرها مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال على درجة مشاركة المنظمات غير الحكومية بالمعلومات والتقارير مع المشروع. كما عانى مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال من نقص تواجد المنظمات غير الحكومية داخل الصومال، حيث تعمل عن بُعد معظم الوكالات حالياً من كينيا. وبالرغم من الجهود المبذولة، لا يزال الحصول على معلومات

²¹ المقترح الأولي لضابط اتصال أمن المنظمات غير الحكومية قام اتحاد المنظمات غير الحكومية في الصومال بتطويره في يناير/كانون الثاني ٢٠٠١.

²² هناك خطط موضوعية لزيادة ذلك إلى خمسة ضباط أمن إقليميين.

²³ يمول مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال بالمشاركة بين المفوضية الأوروبية بنسبة ٩٥% والوكالة النمركية للتنمية الدولية بنسبة ٥%.

²⁴ بناء على تعليقات على استفتاء وزعه مشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال على المنظمات غير الحكومية المشاركة.

أمنية موثوقة وتفصيل عن الحوادث يمثلان تحدياً لمشروع الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية في الصومال.

٤,٣,١ اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان- مشروع دعم الإدارة الأمنية، باكستان

في بداية عام ٢٠٠٤، قامت مجموعة مكونة من ١٠ وكالات دولية^{٢٥} مقرها في كويتا، بلوشستان بإنشاء اتحاد للعمل كشبكة أمنية والاجتماع بشكل دوري لتبادل المعلومات والتحليلات الأمنية. وقد تم الاستعانة بمستشار أمني للمنظمات غير الحكومية لدعم المنظمات غير الحكومية، ومقره في إسلام آباد. ولكن المنظمات غير الحكومية الدولية عبرت عن مخاوفها إزاء فعالية تلك المبادرة، خاصة أنه في ذلك الوقت كانت معظم الحوادث والمخاوف الأمنية مركزة في إقليم بلوشستان. وبينما حسن تكوين اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان من مستوى المعلومات الأمنية المتاحة، أصبح من الواضح لأعضاء اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان أن هناك حاجة للمزيد من الدعم الأمني نتيجة للاختلاف في القدرة والخبرة الأمنية بين المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة خارج كويتا.

وفي مايو/أيار ٢٠٠٤، تم البدء في المشروع التجريبي لدعم الإدارة الأمنية في اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان. وقامت بتمويله الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية، بوجود منظمة كونسيرن Concern كوكالة مضيئة ومحط تركيز المانحين، وقام فيلق الرحمة Mercy Corps الدولي بتقديم الدعم الإضافي فيما يتعلق بالإدارة والتسكين. وقد عقد اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان لجنة للإدارة الأمنية مكونة من خمسة أعضاء من الاتحاد^{٢٦}، لمراقبة مشروع دعم الإدارة الأمنية والإشراف على أنشطة الفريق الاستشاري للإدارة الأمنية ومراقبتها. وكانت مهام الفريق الاستشاري للإدارة الأمنية، المكون من مستشار دولي للإدارة الأمنية واثنين من ضباط الأمن الوطنيين، تتضمن الكثير من أنشطة الدعم الأمني ومنها:^{٢٧}

- جمع المعلومات وتحليلها ووضع التقارير عن الحوادث التي قد يكون لها تأثير على أمن بيئة عمليات برامج المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان؛
- تنسيق الاستشارات والمعلومات والترتيبات الأمنية مع الفاعلين الآخرين مثل موظفي مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن والسلطات الحكومية والتمثيل الدولي؛
- تقييم الأمن في المواقع المختلفة وفي مناطق العمليات ومناطق البرامج المحتملة للمنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان؛
- تحديث الإدارة الأمنية من خلال توفير التدريب والاستشارات الفنية.

وبعد تمويل أولي لمدة ٦ أشهر للمشروع التجريبي، تلقى دعم الإدارة الأمنية تمويلاً لعام إضافي. ورغم الصلاحيات شديدة الطموح ومشكلات توظيف الموظفين، رأت المنظمات غير الحكومية أن مشروع دعم الإدارة الأمنية مشروع ناجح. وبالرغم من توزيع الإنذارات الأمنية والتحديثات حول الحوادث على جميع الوكالات التي تطلبها، إلا أن المنظمات غير الحكومية الدولية المشتركة في الاتحاد فقط هي التي استفادت من الخدمات الإضافية مثل دعم الإدارة الأمنية والتقييم الأمني للمواقع والزيارات الميدانية والإجازات الأمنية والتدريب. وعلى ذلك أبدى أعضاء اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان درجة كبيرة من الرضا عن جودة المعلومات والدعم الذي يتلقاه^{٢٨}. وقد تركزت معظم المخاوف والمشكلات التي ظهرت على قضايا الحكم. وكان من المفترض أن تجتمع لجنة الإدارة الأمنية شهرياً، لكي تقيم تقدم المشروع وتقدم الدعم والتوجيه لمستشار

²⁵ AMDA, ARC, Concern, ICMC/CRS, IRC, Islamic Relief, Mercy Corps, Oxfam, Save the Children and Tearfund (رابطة أطباء آسيا، رابطة التعاون الإقليمي لبلدان حافة المحيط الهندي، منظمة كونسيرن، اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة/خدمات الإغاثة الكاثوليكية، لجنة الإنقاذ الدولية، الإغاثة الإسلامية، فيلق الرحمة الدولي، أوكسفام، إنقاذ الأطفال، صندوق تيرفند).

²⁶ كانت منظمة كونسيرن وفيلق الرحمة الدولي من الأعضاء الدائمين في لجنة الإدارة الأمنية في اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان، مع تناوب ٣ وكالات أخرى على العضوية كل ٦ أشهر.

²⁷ صلاحيات مستشار الإدارة الأمنية، يونيو/حزيران ٢٠٠٥، اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان

²⁸ هانيرا س تقييم نظام الإدارة الأمنية في اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان، أغسطس/ آب ٢٠٠٤.

الإدارة الأمنية. ولكن في أغلب الأحيان لم يكن الأعضاء متفرغين لحضور تلك الاجتماعات وكان مستوى الدعم المقدم محدوداً.

وفي البداية كان المقصود أن تكون ملكية مشروع دعم الإدارة الأمنية موزعة بالتساوي بين الوكالات المشاركة في اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان، لضمان حصول كل عضو على الفرصة العادلة لتقديم مساهمات في إدارة وتوجيه المشروع. ورغم ذلك، انخفض استعداد الوكالات للمشاركة الفعالة في حكم المشروع بمرور الوقت. وعلى ذلك أصبح عبء الإدارة المتزايد يقع على عاتق منظمة كونسيرن، لدرجة أن موظفي المنظمة اعتقدوا، إلى حد ما، أن المشروع أصبح خدمة أمنية تقدمها منظمة كونسيرن إلى المنظمات غير الحكومية الأخرى.

وفي أغسطس/آب ٢٠٠٥ أمرت السلطات الباكستانية بإغلاق اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان وإنهاء جميع أنشطته. ولا تزال الأسباب غير واضحة، رغم أن المنظمات غير الحكومية شعرت أن القرار كان مدفوعاً بصدامات شخصية وأن معارضة السلطات كانت لهيكل الاتحاد وليس معارضة لمشروع دعم الإدارة الأمنية والخدمات التي يقدمها من حيث المبدأ²⁹. وكان من المقترح أن يتم توظيف الفريق الاستشاري للإدارة الأمنية كفريق أمني في أحد المنظمات غير الحكومية، بينما يقدم دعماً إضافياً للمنظمات غير الحكومية الأخرى. ولكن، اعتبرت تلك الفكرة غير عملية حيث ستصبح تحركات الفريق الأمني مقيدة بالمناطق التي يصرح فيها للمنظمة الموظفة بالعمل، ولن يتمكن من السفر لزيارة البرامج الأخرى للمنظمات غير الحكومية. وحاولت منظمة كونسيرن ووكالات أخرى الضغط على السلطات، إلى أن أعاد الزلزال المدمر في شمال باكستان في شهر أكتوبر/تشرين أول توجيه أولويات جميع المنظمات غير الحكومية المشتركة. وفي النهاية، تم اتخاذ قرار رسمي بإغلاق اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان ومشروع دعم الإدارة الأمنية في ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٥.

١,٣,٥ مبادرة أمن المنظمات غير الحكومية، هايتي

في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، على خلفية عدم الاستقرار المتزايد وارتفاع أعمال الإجرام وحوادث الاختطاف، كونت شراكة من ١١ منظمة غير حكومية³⁰ دولية تعمل في هايتي مبادرة أمن المنظمات غير الحكومية بهدف تحسين التعاون الأمني وتبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية. وبينما تمتلك المنظمات غير الحكومية الدولية الأكبر حجماً موظفين وآليات خاصة بالأمن، تواجه الوكالات الصغيرة تحديات كبيرة في إدارة الأمن بسبب الموارد المحدودة والقدرة الأمنية مجتمعة مع نقص المعلومات الأمنية الموثوقة. ورغم أنه قد تمت مناقشة القضايا الأمنية في عدة منتديات، كان هناك نقص في المشاركة الثابتة للمعلومات بين الوكالات وكذلك إرشاد ومعلومات محدودة متاحة من الأمم المتحدة. وإدراكاً منها لتلك الحاجة إلى معلومات موثوقة والمزيد من الدعم الأمني، اجتمعت مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية للإسهام في تمويل وتمكين توظيف ضابط أمن وطني لتوفير المعلومات والتحليلات والاستشارات الأمنية لتلك الوكالات.

وتستضيف منظمة المساعدة المسيحية مكتب المبادرة الأمنية للمنظمات غير الحكومية في بورت أو برنس. وقد ساهمت كل وكالة مشاركة بمبلغ ١,٥٠٠ دولار أمريكي لإنشاء المبادرة الأمنية للمنظمات غير الحكومية، مبدئياً لمدة ٦ أشهر، وقام الاتحاد اللوثيري العالمي بدور أمين الصندوق لإدارة التمويل. وتم إنشاء لجنة تنسيق مكونة من خمس منظمات غير حكومية وضابط الأمن، مع وجود مذكرة تفاهم تلخص أدوار ومسؤوليات لجنة التنسيق. وضابط الأمن في المبادرة الأمنية للمنظمات غير الحكومية مسؤول عن ترتيب وتوزيع المعلومات الأمنية وتقارير الحوادث والتحليلات على الأعضاء فقط، إلا أنه تم مشاركة بعض المعلومات والإنذارات الأمنية مع وكالات أخرى. وبينما أصبح من المعروف أن ضابط الأمن لديه خبرة وقدرة محدودة بالقطاع، كما أنه في

²⁹ مقابلة مع أحد أعضاء اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلوشستان، يوليو/تموز ٢٠٠٦.

³⁰ أكنتيد، أكشن أيد، المساعدة المسيحية، كونسيرن العالمية، دياكوني، أجرو أكشن الألمانية، هيلفيتاس، مبادرة التنمية، الاتحاد اللوثيري العالمي، أوكسفام بريطانيا، بوتوس.

حاجة إلى المزيد من الدعم والتوجيه، لا يزال العديد من أعضاء المبادرة الأمنية للمنظمات غير الحكومية يرون أن المعلومات والتحليلات المتوفرة ذات فائدة كبيرة³¹.

وكان تشغيل المبادرة الأمنية للمنظمات غير الحكومية تحدياً. ففي نهاية الأشهر الستة الأولى، كانت بعض الوكالات المشتركة غير متأكدة من توفر التمويل الإضافي. والتمست المبادرة اشتراك المنظمات غير الحكومية الدولية الأكبر حجماً ودعمها المالي، ولكن الكثير من تلك الوكالات التي تمتلك آليات الأمن الخاصة بها لم تر في البداية قيمة للانضمام إلى المبادرة الأمنية للمنظمات غير الحكومية. ورغم أن المنظمات غير الحكومية الأصغر حجماً كانت متحمسة للانضمام، لم يكن لدى الكثير منها بند في الموازنة لدعم المبادرة. ولكن مؤخراً، تدهور الأمن في هايتي مرة أخرى، وكانت هناك جهود متجددة للضغط من أجل الحصول على الدعم والتمويل الإضافي للمبادرة الأمنية للمنظمات غير الحكومية³². وبعد تلك الجهود، قامت عدة منظمات غير حكومية دولية كبيرة بالتوقيع والالتزام بدعم المبادرة بينما تبذل الجهود لتأمين تمويل من المانحين. ومن المأمول من الفائدة الإضافية لوجود مستشار دولي للأمن لدعم وتنمية قدرات ضابط الأمن الوطني، أن تقوي المبادرة من أمن المنظمات غير الحكومية في هايتي وتكون أساساً للتعاون بين الوكالات.

١,٣,٦ مركز الاتصالات، شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

مركز الاتصالات هو شبكة أمنية للمنظمات غير الحكومية الدولية تم إنشائها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي عام ١٩٩٧ كانت شبكة غير رسمية من المنظمات غير الحكومية، تستضيفها منظمة إنقاذ الأطفال بريطانيا، تجتمع بشكل منتظم لمناقشة الأمن نتيجة للأنشطة الثورية لجبهة تحرير الكونغو في الإقليم. وأصبحت الشبكة مركز الاتصالات وهو شبكة تتكون الآن من ٢٨ منظمة غير حكومية دولية تعمل جنوب مقاطعة كيفو، وتقع مقرات معظمها في مدينة باكافو وتعمل لجنة الإنقاذ الدولية حالياً كنقطة تركيز للشبكة الأمنية.

ويقوم مركز الاتصالات بجمع وتوزيع المعلومات الأمنية على أعضائه ويوفر منتدى للمنظمات غير الحكومية لمناقشة القضايا الأمنية والاتفاق على استراتيجية مشتركة للعمليات. بالإضافة إلى ذلك، قام المركز بإنشاء شبكة اتصالات للمنظمات غير الحكومية، ولديه اتصال عن طريق اللاسلكي عال التردد بموظفي المنظمات غير الحكومية الذين يسافرون من وإلى الميدان كما يقوم بتنسيق شجرة لاتصالات الطوارئ. ويمول مركز الاتصالات من خلال رسوم عضوية شهرية، تصل إلى ١٩٠ دولار أمريكي للعضو، وتستخدم تلك الرسوم لتغطية الرواتب وصيانة الأجهزة والتكاليف الإدارية الأساسية³³.

كما نفذ مركز الاتصالات إجراءات أمنية محددة للمنظمات غير الحكومية. فمثلاً، نتيجة لارتفاع مستوى الجريمة والعجز المزمع للشرطة الكونغولية، يرتب مركز الاتصالات لقيام كتيبة من الشرطة المحلية بالاستجابة للحوادث الأمنية التي تؤثر على موظفي ومقرات المنظمات غير الحكومية. كما تجري الوحدة دوريات ليلية على مكاتب المنظمات غير الحكومية ومساكن الموظفين المغتربين وتقوم بالمراقبة اللاسلكية مع حرس المنظمات غير الحكومية.

١,٣,٧ مبادرات أخرى للتعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية

هناك عدد من الأمثلة في البيئات غير الآمنة تكون فيها محاولات إيجاد آليات للتعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية صعبة نتيجة لنقص التزام واتفاق الوكالات أو مشكلات التمويل أو توفر الموظفين ذوي الخبرة أو وجود مشكلات مع السلطات.

³¹ مقابلة مع عضو في لجنة تنسيق المبادرة الأمنية للمنظمات غير الحكومية، يوليو/تموز ٢٠٠٦.

³² زيادة القدرات الأمنية للمنظمات غير الحكومية في هايتي، ورقة مفاهيم المبادرة الأمنية للمنظمات غير الحكومية يوليو/تموز ٢٠٠٦.

³³ ميشيني ك، الاتجاهات العامة في أمن المنظمات غير الحكومية: لماذا يجب على وكالات الإغاثة العاملة في الدول شديدة الخطورة تقوية التعاون الأمني، ٢٠٠٥.

ففي ليبيريا عام ٢٠٠٤، أوصت بعثة تقييم أمني تابعة لمنظمة إنترأكشن بتكوين هيكل للدعم الأمني للمنظمات غير الحكومية³⁴. وقد تم استخدام مستشار أمني من قبل مجموعة مراقبة وتوجيه المنظمات غير الحكومية، بدعم من مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية³⁵، لتقييم جدوى وضع آلية للدعم الأمني مخصص للمنظمات غير الحكومية وإعداد مقترح للتمويل. وفي البداية كان هناك تأخير لمدة ٤ أشهر نتيجة لصعوبة العثور على وكالة تستضيف الاستشارة، ثم كان هناك تأجيل لمدة ٣ أشهر إضافية حتى توفر المستشار المناسب. وعندما وصل المستشار إلى الميدان، كان الوضع قد تغير: حيث غادر الكثير من الموظفين الأساسيين في المنظمات غير الحكومية الذين اشتركوا في المناقشات الأولية وتحسن الوضع الأمني بشكل كبير وتم نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في أرجاء البلاد. ونتيجة لذلك، حضرت وكالات قليلة اجتماعات مناقشة مقترح إنشاء مكتب أمن المنظمات غير الحكومية في ليبيريا، على غرار مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان. ولم تر معظم المنظمات غير الحكومية قيمة لإنشاء مكتب لأمن المنظمات غير الحكومية، رغم إمكانية توفيره لتعاون أفضل مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وتحسين المعلومات الأمنية حول المناطق التي يكون الوصول إليها محدوداً. وفي النهاية رفض المانحون المقترح بسبب عدم اهتمام المنظمات غير الحكومية إلى جانب ارتفاع التكاليف. وقد قدم المستشار آليات أمنية أخرى ولكن الحافز كان قد انتهى، وفشلت المبادرة في النهوض.

أثناء الاستجابة لكارثة تسونامي في آتشيه، إندونيسيا، كونت نقاط التركيز الأمنية في ٤ من أكبر المنظمات غير الحكومية الدولية منتدى سلامة المنظمات غير الحكومية في آتشيه في فبراير/شباط ٢٠٠٥. وفي الوقت كان هناك معوقات أمام التنسيق وتبادل المعلومات بسبب درجة وتعقيد الكارثة وعدد الوكالات المشتركة والبيئة السياسية/الأمنية الموجودة من قبل في آتشيه. ورغم أن الوضع الأمني في آتشيه كان أكثر استقراراً منه في سياقات أخرى، بقي هناك عدد من المخاوف الأمنية ودرجة عالية من الخطورة مرتبطة بالعمل في المنطقة. وكان المنتدى شبكة تعاونية طوعية تشكلت كوسيلة لمشاركة معلومات الأمن والسلامة. وقد نمت بسرعة من ٤ منظمات غير حكومية وأصبحت شبكة تضم ٢٤ منظمة غير حكومية دولية. ورغم ارتفاع مستوى التزام الأشخاص الأساسيين، كان مجال أنشطة المنتدى محدوداً وكان من الصعب أن يستمر نتيجة لأولويات والتزامات العمل الأخرى³⁶. وإدراكاً لحدود المنتدى، ناقشت بعض الوكالات تشكيل هيكل مخصص للدعم الأمني للمنظمات غير الحكومية، ولكن تلك المناقشات الأولية فشلت في جذب اهتمام المانحين أو مجتمع المنظمات غير الحكومية. وبمرور الوقت، ومع انتقال الأشخاص الأساسيين الذين حركوا المبادرة، توقف المنتدى.

وحالياً، هناك محاولات مستمرة لتكوين آليات للتعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية في تشاد والسودان، حيث تم تكوين مجموعة عمل أمنية غير رسمية للمنظمات غير الحكومية في تشاد وتجمع بشكل منتظم للمشاركة في المعلومات والأفكار والتحليلات. وتبحث الوكالات الآن عن خيارات للمزيد من الدعم الأمني، بما في ذلك مكتب مخصص لأمن المنظمات غير الحكومية أو توظيف ضابط أمن لوقت كامل من خلال إحدى الوكالات التي ستقدم دعماً إضافياً للوكالات الأخرى. ورغم أن الحاجة إلى وجود آلية للتعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية في تشاد تم طرحها لأول مرة في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤، وبالرغم من المناقشات المتعددة في الميدان وفي المقر واهتمام المانحين، إلا أن المبادرة لم تتقدم إلى مرحلة المقترح إلا مؤخراً.

وفي دارفور، السودان، شجع الوضع الأمني الحالي ونقص الآليات الفعالة لتزويد المنظمات غير الحكومية بالمعلومات التي تتخذ من خلالها قرارات أمنية مطلعة على وجود مناقشات متكررة حول تكوين آلية أمنية جماعية للمنظمات غير الحكومية. وجاء الحافز بعد التقييم الأمني لمنظمة إنترأكشن InterAction لدارفور في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤ وزيارة المتابعة في مايو/أيار ٢٠٠٥³⁷، وخلالها كانت عدة منظمات غير حكومية متحمسة لتقديم تلك المبادرة. ولكن، منذ ذلك الوقت كان من الصعب العثور على منظمات غير حكومية مستعدة لاستضافة المبادرة خوفاً من انتقام الحكومة السودانية. وبالإضافة إلى ذلك، تشعر الكثير من المنظمات غير

34 ، بعثة منظمة للتقييم الأمني للمنظمات غير الحكومية إلى ليبيريا- التقرير المختصر، يناير/كانون ثاني ٢٠٠٤.

35 خدمات الإغاثة الكاثوليكية، أجرو أكشن الألمانية، لجنة الإنقاذ الدولية، المجلس النرويجي للاجئين.

36 مقابلة مع عضو في منتدى سلامة المنظمات غير الحكومية في آتشيه، يونيو/حزيران ٢٠٠٦.

37 منظمة إنترأكشن، متابعة التقييم الأمني للمنظمات غير الحكومية في السودان- تقرير ملخص، مايو/أيار ٢٠٠٥.

الحكومية بأنها تفتقر إلى القدرة والوقت لاستضافة الهيكل الأمني الكبير المطلوب. وقد كان هناك عدد من المناقشات بين المنظمات غير الحكومية الدولية في الميدان والمقرات وتم تقديم اقتراحات بتشكيل مكتب أمني للمنظمات غير الحكومية يديره ويستضيفه اتحاد للمنظمات غير الحكومية، الذي سيساعد على إزاحة العبء والخطورة عن وكالة وحيدة في المقدمة. ونتيجة لذلك، تمت الاستعانة بمستشار في يونيو/حزيران ٢٠٠٦ للنظر في إنشاء مكتب أمني تديره المنظمات غير الحكومية في دارفور، يقدم الدعم والمعلومات لمجتمع المنظمات غير الحكومية الدولية بأكمله، ولتطوير مقترح لتمويل المانحين. إلا أن المشكلات ظهرت مبكراً للمستشار حيث اعترضت السلطات على زيارة المستشار. واتهمت السلطات المنظمات غير الحكومية المضيفة بعدم الشفافية فيما يتعلق بالغرض من زيارة المستشار ورفضت منحه تصريحاً بالسفر إلى دارفور أو لتمديد تأشيرته مما عطل تطور المبادرة الأمنية للمنظمات غير الحكومية.

وبالإضافة إلى ذلك التعاون الأمني الذي تقوده المنظمات غير الحكومية، كان هناك عدد من المبادرات الأوسع بين الوكالات لتوفير المعلومات والدعم الأمني للمنظمات غير الحكومية. ففي نيبال في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، قامت إدارة التنمية الدولية والوكالة الألمانية للتعاون التقني بإنشاء مكتب مشترك لإدارة المخاطر لتقييم وإدارة المخاطر الناتجة عن انعدام الأمن حالياً وضمان تنفيذ البرامج بأمان وفعالية بدون إثارة الصراع. ويستمر مكتب إدارة المخاطر في مراقبة الوضع الأمني في أجزاء مختلفة من البلاد ويوفر المعلومات والإرشادات والتحديثات الأمنية للوكالات الشريكة. كما يوفر التدريب لموظفي المنظمات غير الحكومية حول العمل الحساس للصراع.

وفي غينيا، تم البدء في مشروع أمني مشترك بين لجنة الإنقاذ الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتحسين التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وخلال ٢٠٠١-٢٠٠٢، تم تأييد وجود مستشار أمني ميداني، توظيفه وتموله لجنة الإنقاذ الدولية، للعمل بجانب المستشار الأمني الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المكتب الميداني في نزيريكوري. وكان المستشار الأمني الميداني للمنظمات غير الحكومية مسؤولاً عن توفير المعلومات والدعم والتدريب الأمني للمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة. وبينما قدم هذا النموذج الفريد إمكانية وجود تعاون أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في المشاركة في المعلومات والدعم الأمني، إلا أن نجاحه كان محدوداً. فمنذ البداية، عانى المشروع من مشكلات في فهمه والنقص في اقتناع المنظمات غير الحكومية به. فقد كانت بعض المنظمات غير الحكومية مرتابة من المبادرة ومترددة في الاشتراك مع المستشار الأمني الميداني للمنظمات غير الحكومية. وما أثار ذلك هو المشاورات المحدودة مع المنظمات غير الحكومية أثناء مرحلة إعداد المشروع، بالرغم من أن المنظمات غير الحكومية هي "المستفيد" المقصود. كما كانت هناك مشكلات من جهة الأمم المتحدة في الشراكة المقترحة حيث كان هناك شعور بأن الموظفين الميدانيين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانوا قليلي الاقتناع بالمشروع الذي كانت تدفعه مقرات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف. وبمجرد وصوله إلى الميدان، اكتشف المستشار الأمني الميداني للمنظمات غير الحكومية أن الموظفين الميدانيين بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم يكن لديهم وعي كامل بالمشروع وكانت لديهم موارد محدودة ولا توجد لديهم توجيهات محددة لدعم المبادرة³⁸. ورغم أن هذا المشروع قد استمر عام ٢٠٠٣، وأن المستشار الأمني الميداني للمنظمات غير الحكومية بدأ في تطوير دعم مجتمع المنظمات غير الحكومية، إلا أن مشكلات التمويل أرغمت المبادرة على الإغلاق.

وبالإضافة إلى تلك المحاولات لتعزيز التعاون الأمني في الميدان، كان هناك في السنوات الأخيرة عدد من المبادرات العالمية المقدمة لتحسين تبادل المعلومات الأمنية بين المنظمات غير الحكومية. فقد كانت شبكة الأمن والحماية الإنسانية في منظمة صوت المنظمات غير الحكومية، التي انطلقت عام ٢٠٠٠، تهدف إلى توفير وسائل تبادل المعلومات بين الوكالات، عن طريق إنشاء برنامج للحاسب الآلي للإبلاغ عن معلومات الحوادث وترتيبها والمشاركة فيها. ولكن فشل ذلك في الانطلاق بسبب نقص وعي الوكالات واقتناعها. ومؤخراً، أطلقت مبادرة إدارة الأزمات بالتعاون مع معهد السلام بالولايات المتحدة خدمة الإبلاغ عن معلومات السلامة عام ٢٠٠٥. ولأنها بدأت نتيجة لعدد من المؤتمرات التي تؤكد على الحاجة إلى تحسين تبادل المعلومات الأمنية،

³⁸ مقابلة مع مستشار سابق للأمن الميداني للمنظمات غير الحكومية، يونيو/حزيران ٢٠٠٦.

تقدم هذه الخدمة آلية للمشاركة في معلومات السلامة التي توفر نظاماً لتخطيط الحوادث والتقارير ومراقبة التهديدات للمنظمات غير الحكومية في الميدان. والمشروع حالياً قيد التطوير، وستتم تجربته في الميدان كما أنه يبحث عن تمويل³⁹. ومن نظم المعلومات الأمنية الأخرى التي تتم تجربتها خدمة المعلومات الأمنية لأنشطة العمليات التي تقدمها مؤسسة المحاربين القداماء الأمريكيين في فيتنام، وتهدف المؤسسة إلى تقديم خدمات إدارة المعلومات والاستشارات وأدوات دعم متطلبات معلومات أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية في الميدان. ومثل مبادرات التعاون الأمني الأخرى، سيعتمد نجاح تلك المبادرات على استدامة تدخل الوكالات وتطوير هيكل حكم جيد وإتاحة حلول تكنولوجية فعالة ويسهل الوصول إليها.

١.٤ حواجز التعاون الأمني

بالرغم من الجهود الأخيرة وعدد من النجاحات، فإن تحقيق التعاون الأمني الفعال للمنظمات غير الحكومية لا يزال تحدياً للجميع. وهناك القليل من المنظمات غير الحكومية التي تعارض التعاون في القضايا الأمنية من حيث المبدأ. ولكن، عملياً، غالباً ما تؤدي جهود إنشاء أو الحفاظ على آليات وهياكل التعاون المختلفة لتسهيل الإدارة الأمنية للمنظمات غير الحكومية وصنع القرارات إلى الإحباط. حتى عندما يتم الاعتراف بالحاجة إلى التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية وتطالب به الوكالات في الميدان، غالباً ما يكون من الصعب تنشيط المبادرات. وهناك عدد من العوامل التي تعمل كمعوقات أمام التعاون الأمني الفعال، والتي يمكنها الحد من نجاح مبادرات المنظمات غير الحكومية في الميدان.

³⁹ مبادرة إدارة الأزمات ، إطلاق خدمة الإبلاغ عن المعلومات، تقرير مؤتمر إدارة الأزمات وتكنولوجيا المعلومات، ديسمبر/ كانون اول ٢٠٠٥.

مربع 1 حواجز التعاون الأمني

- ❑ نقص التزام واقتناع الوكالات
- ❑ تنوع المنهج الأمني
- ❑ الحكم المحدود
- ❑ نقص الشفافية أو الثقة
- ❑ الشك وتدخّل السلطات
- ❑ مشكلات تشغيل الموظفين والاحتفاظ بهم
- ❑ صدام الشخصيات والأساليب
- ❑ الأولويات المتنافسة والموارد المحدودة

يعتمد نجاح أي آلية للتعاون الأمني على التزام واقتناع المنظمات غير الحكومية المشتركة. ولكن، نتيجة للوعي الأمني المحدود أو القدرة المحدودة على الإدارة الأمنية، يمكن أن تكون بعض الوكالات غير مدركة للحاجة إلى التعاون والفوائد الأمنية الجماعية التي يقدمها. وقد يؤدي عدم الفهم في النهاية إلى تعريض الموظفين إلى مخاطر متزايدة. وحتى المنظمات غير الحكومية الأكبر حجماً ذات القدرة على الإدارة الأمنية قد تفشل في فهم القيمة الإضافية للمنهج التعاوني. فعالباً ما تنتظر المنظمات غير الحكومية اشتراك الوكالات الأخرى أو ثبات المبادرة قبل المشاركة. كما يتحدد التزام الوكالات الأخرى

بإدراكها لمستوى انعدام الأمن في سياق محدد، فعالباً لا تكون مرغمة على التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في مجال الأمن إلا عندما تقع حوادث خطيرة تؤثر بشكل مباشر على موظفي المنظمات غير الحكومية. إلا أن هذا الالتزام لا يستمر إذا أصبحت الحوادث أقل تكراراً أو لم تقع ثانية.

ونادراً ما تبرز السياسات الأمنية والأوصاف الوظيفية للمنظمات غير الحكومية الحاجة إلى السعي نحو جهود التعاون الأمني مع الوكالات الأخرى. ونتيجة لذلك، غالباً ما يكون موقف الوكالة حيال جهود التعاون متأثراً باهتمام أو وعي المدراء الأفراد. وعلى ذلك، قد يتغير التزام المنظمات غير الحكومية بالتعاون بتغيير أدوار الأفراد. وحتى عندما يدرك الموظفون في الميدان الحاجة إلى وجود آلية للتعاون الأمني، قد تتم عرقلة جهودهم من جراء النقص في الالتزام والدعم من مقراتهم. فقد لا يكون الموظفون في المقرات مدركين للحاجة إلى المزيد من التعاون والخيارات الممكنة المتاحة والنتائج الإدارية والمالية، وقد ينتج عن ذلك المزيد من الضغوط التي تعطل جهود التعاون الأمني لزملائهم في الميدان.

كما يتأثر التزام الوكالات بسرعة تكوين آليات الأمن. فقد يستغرق البدء في التعاون الأمني أشهراً أو أعواماً من المناقشات الأولية إلى تطبيق الآلية. وغالباً ما يكون التأخير نتيجة لعدم توفر المستشار الأمني المناسب والمناقشات المطولة بين الوكالات المشاركة حول الهيكل والأهداف والوقت المطلوب للسعي نحو الحصول على اهتمام أوسع من المنظمات غير الحكومية بالمبادرة ومحاولات الحصول على تمويل. ونتيجة لذلك، قد تفقد المبادرات زخمها، وتضعف المطالبة بالمنهج التعاوني، حيث ينتقل معارضة المبادرة أو يتغير الوضع الأمني.

تنوع الطرق الأمنية

من المهم إدراك أن مزايا التعاون الأمني قد لا تكون مقبولة من جميع الوكالات. فنتيجة للتفويضات والمناهج المختلفة، قد تتجنب بعض الوكالات المشاركة في المنديات التعاونية أو تبادل المعلومات الأمنية بشكل مفتوح مع الآخرين كمسألة مبدأ.

كما أن هناك مواقف يعني فيها التوتر في العلاقات بين المنظمات غير الحكومية، الذي يكون بسبب المناهج الأمنية المختلفة، أن بعض الوكالات تعتمد تجنب الانضمام إلى آليات التعاون الأمني. ويعتبر استخدام شركات الأمن الخاصة أو ارتباط بعض المنظمات غير الحكومية بحماية مسلحة أو فاعلين عسكريين لتأمين تحركات الموظفين وحماية المكاتب والمسكن أو ضمان توفير المساعدة الإنسانية قضية مستمرة. وقد يؤدي استخدام تلك الإجراءات الأمنية من جانب بعض الوكالات إلى صعوبة التعاون أو الاتفاق على المناهج الأمنية المشتركة. فمثلاً، قد تعتمد بعض المنظمات غير الحكومية إبعاد نفسها عن أي منتدى توجد فيه وكالات تستخدم تلك المناهج الأمنية المعقدة.

الحكم المحدود

ناضلت عدة مبادرات تعاون أمنية حديثة مع قضية الحكم. ففي جهد لضمان بقاء الآليات الأمنية المتعددة مسؤولة أمام المنظمات غير الحكومية المشاركة وذات صلة بها، كونت عدة مبادرات لجنة توجيهية أو تنفيذية أو مجلس استشاري مكون من موظفي المنظمات غير الحكومية لتقديم الدعم والتوجيه للمبادرة الأمنية. ولكن، هياكل الحكم هذه تفشل غالباً في توفير المستوى المطلوب من الدعم أو الإرشاد؛ فقد يكون هناك نقص في الصلاحيات الواضحة فيما يتعلق بدور ووظيفة اللجنة أو المجلس، وغالباً ما تكون الاجتماعات خاصة أو يتم إلغاؤها نتيجة لانشغال الأعضاء، كما يكون موظفو المنظمات غير الحكومية المشاركة غير قادرين على تخصيص الوقت الكافي لتلك المساعي. وفي غياب الحكم الفعال والنظرة العامة التي توفرها اللجنة أو المجلس، سيكون الاتجاه الاستراتيجي للمبادرة والخدمات والدعم الذين تقدمهما، محددين بأولويات والتزامات الموظفين أو الوكالات المشتركة.

نقص الشفافية أو الثقة

قد تكون الوكالات مترددة في مشاركة المعلومات في مبادرة للتعاون الأمني بسبب النظرة إلى المبادرة أو الموظفين الأمنيين بها. ففي بعض المواقف يتم اعتبار أن الهياكل الأمنية للمنظمات غير الحكومية، خاصة من جانب المنظمات غير الحكومية الوطنية، مرتبطة بوكالات الاستخبارات أو وجود عسكري دولي. كما يمكن أن يكون هناك نقص في الشفافية فيما يتعلق بتوفير المعلومات ومخاوف بشأن سرية التعامل مع المعلومات. فمثلاً، كانت هناك عدة حالات خرجت فيها المعلومات التي تنقل بتحفظ في المنتديات التعاونية إلى الصحافة. ويمكن أن تكون المخاوف بشأن الاستخدام غير المتحفظ للمعلومات الأمنية الحساسة في الآليات التعاونية عائقاً ضخماً أمام مشاركة الوكالات في المعلومات.

الشك وتدخل السلطات

يمكن يؤدي عدم قبول السلطات لوجود هيكل أمني للمنظمات غير الحكومية إلى عرقلة إنشاء ونجاح الآليات التعاونية إلى درجة كبيرة. حيث يمكن أن يؤدي شك السلطات فيما يتعلق بجمع المعلومات وتوزيع تقارير الحوادث وتحليلها إلى عدم رغبة المنظمات غير الحكومية في تولي القيادة أو الاشتراك خوفاً من تدخل أو انتقام الحكومة. وفي بعض السياقات، يتلقى الموظفون الدوليون والوطنيون في الهياكل الأمنية المختلفة تهديدات أو يتعرضون إلى الترهيب من جانب السلطات، وفي بعض الحالات يتم إرغام الموظفين على ترك أعمالهم.

مشكلات تشغيل الموظفين والاحتفاظ بهم

إن أحد التحديات الأساسية للهياكل الأمنية في المنظمات غير الحكومية الأكبر حجماً هو تشغيل موظفين أمنيين دوليين ووطنيين يكون لهم خلفية أمنية صحيحة وخبرة وكفاءة في مجال العمل الإنساني. وعندما يتم تشغيل الموظفين المناسبين، يكون إبقاءهم في الوظيفة مشكلة نتيجة لمنافسة الوكالات الأكبر حجماً والأمم المتحدة، وكذلك القطاع الخاص الذي يمكنه تقديم خمسة أضعاف الرواتب التي تستطيع المنظمات غير الحكومية دفعها. وقد عانت عدة مبادرات أمنية حديثة من نقص القدرات وعدم شغل عدة مناصب لفترات طويلة. وتعني زيادة الطلب على خلفية مشكلات تشغيل الموظفين والاحتفاظ بهم، أن بعض المبادرات تصبح غير قادرة على توفير مستوى الدعم الأمني والخدمات التي تصورتها.

صدام الشخصيات والأساليب

يعتمد التعاون الناجح على التواصل الجيد الرسمي وغير الرسمي بين الفاعلين الأساسيين. فمن الضروري بناء علاقات شخصية وتطوير فهم لتفويضات المنظمات غير الحكومية الأخرى ومخاوفها الأمنية وقبولها في بناء الثقة وهي قلب التعاون الأمني. وفي بعض السياقات، أدى ضعف التواصل بين الوكالات وتضارب الشخصيات

بين الموظفين في الوكالات المختلفة أو بين المنظمات غير الحكومية والموظفين المعينين من قبل المبادرات الأمنية إلى عرقلة التعاون ونتج عن ذلك عدم تبادل معلومات أمنية حيوية.

ومن الانتقادات المتكررة للآليات الأمنية الحديثة المنهج "العسكري" واللغة التي يستخدمها موظفو المبادرة أحياناً، وعدم فهم "ثقافة" المنظمات غير الحكومية ومناهجها الأمنية⁴⁰. ونتيجة لنقص الموظفين الأمنيين المتخصصين في القطاع الإنساني، كثيراً ما تكون الهياكل الأمنية في المنظمات غير الحكومية مرغمة على تشغيل موظفين أمنيين لديهم القليل من الخبرة بالمنظمات غير الحكومية أو العمل الإنساني. ورغم أن العديد من الأفراد قد تمكنوا من التكيف والنجاح في بيئة المنظمات غير الحكومية، كانت بعض الوظائف الأمنية أقل نجاحاً وأدت إلى انهيار في التواصل وفقدان للمصداقية مما أضعف جهود التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية.

الأولويات المتنافسة والموارد المحدودة

غالباً ما يعرقل تنافس الأولويات والنقص العام في الموارد البشرية والمالية الخاصة بالأمن المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالإسهام أو الاشتراك الكامل في الجهود التعاونية. حيث تواجه المنظمات غير الحكومية مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية ويعد الأمن واحداً من عدة أولويات ينبغي على المنظمات التعامل معها في إدارتها لبرامجها في الميدان. ويتطلب تكوين آليات التعاون الأمني والحفاظ عليها الكثير من الجهود ودرجة كبيرة من الالتزام المالي والمتعلق بالموارد من جانب الوكالات المشتركة. ورغم رغبتها في المشاركة، تفتقر بعض المنظمات غير الحكومية الدولية الأصغر حجماً إلى الموارد المالية للإسهام في إنشاء كيان دعم مخصص للمنظمات غير الحكومية.

1,5 مكونات النجاح

إن الهياكل الأمنية التي تديرها المنظمات غير الحكومية وترتيبات التعاون إضافات حديثة إلى البيئة الإنسانية، مع وجود بعض الاستثناءات الملحوظة. ونتيجة لذلك، على المنظمات غير الحكومية تطوير الوعي بالآليات المتعددة المتاحة وملاءمتها للسياقات المختلفة؛ وفهم لأهداف وغايات المبادرات التعاونية؛ وتقدير للالتزام والموارد المطلوبة. وهناك تحديات كبيرة ينبغي مواجهتها في إنشاء مبادرات التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية والحفاظ عليها. ولكن، مراجعة حالات النجاح والفشل الحديثة تبرز دروساً هامة وممارسات جيدة ومكونات ضرورية مطلوبة لتكوين آليات ناجحة للتعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية في الميدان.

القيادة والإدارة من قبل المنظمات غير الحكومية

مربع 2 مكونات النجاح

- القيادة والإدارة من قبل المنظمات غير الحكومية
- الآلية الصحيحة
- الإدارة والقيادة الفعالة
- الأهداف والغايات المشتركة
- القبول من جانب الفاعلين المختلفين
- الموظفين والقدرات والموارد المناسبة

عادة ما يبدأ التعاون الناجح بمجموعة صغيرة من موظفي المنظمات غير الحكومية يجمعها محفز في صورة حادث أمني معين أو الحاجة المشتركة لتحسين المعلومات والدعم الأمني. وبينما يلعب كل من مقرات الوكالات وهيئات التنسيق بين الوكالات والمانحون دوراً في تشجيع تطور مبادرات التعاون، من المهم أن تكون الإدارة والقيادة في يد المنظمات غير الحكومية في الميدان، وتكون مبنية على الحاجة المحددة والمتفق عليها لضمان الالتزام والقبول الواسعين والمستمرين من قبل المنظمات غير الحكومية.

⁴⁰ بناء على ردود من استفتاء ومقابلات شخصية مع موظفي المنظمات غير الحكومية حول التعاون الأمني.

الآلية الصحيحة

في ضوء حالات التعاون الأمنية الناجحة مثل مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية بأفغانستان، هناك طلب متزايد على تكوين نماذج من هذا المكتب في سياقات مختلفة. ولكن، تم تطوير نموذج مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية بأفغانستان خصيصاً للتعامل مع القضايا الأمنية الأفغانية، ولذلك فمن غير المحتمل أن يكون ملائماً في عدة سياقات أخرى. ومن الضروري تحديد آلية التعاون الأمني الأكثر ملاءمة بناءً على تقييم المتغيرات البيئية مثل المناخ السياسي والوضع الأمني والغزارة والقدرة الأمنية للمنظمات غير الحكومية الموجودة وإتاحة وفعالية آليات التعاون وهيكل الدعم الأمني الأخرى ومستوى التمويل والموارد المتاحة لدعم المبادرة.

الإدارة والقيادة الفعالة

تتطلب مبادرات التعاون الأمني أكثر من رغبة مجتمع المنظمات غير الحكومية. حيث يجب تعيين الوكالة المناسبة للقيادة أو الاستضافة لتسهيل تحديد وإنشاء آلية للتعاون الأمني، مع تقديم التقارير إلى مجموعة عمل من الوكالات المهمة. وعلى الوكالات المضيفة تسهيل تعيين موظفي الأمن المناسبين، إذا لزم الأمر، وكذلك تنسيق الإمداد والتمويل والدعم الإداري للآلية. وإذا كان التمويل مطلوباً، ينبغي على الوكالة المضيفة أن تدير التمويل بالنيابة عن الوكالات المشاركة.

إلا أن الوكالات المشاركة يجب عليها تحمل مسؤولية نجاح المبادرة ويكون لها حصة في توجيهها ونتائجها، حتى وإن اختارت ألا تتولى دور القيادة. ومن الضروري تكوين هيكل حكم فعال من البداية لتوفير التوجيه للمبادرة. ويجب على الهيئة الحاكمة التأكد من أنه ذات صلة ومسؤولة أمام الوكالات المشاركة، وأن المنظمات غير الحكومية ليست مثقلة أو يعتقد أنه تسيطر على المبادرة.

الأهداف والغايات المشتركة

يمكن أن يؤدي سوء الفهم المحيط بدور وقدرات مبادرة التعاون الأمني إلى توقعات غير واقعية لبعض الوكالات فيما يتعلق بالخدمات التي يمكن تقديمها. فقد تشعر بعض المنظمات غير الحكومية أنه لا ينبغي على المبادرة توفير المعلومات والإرشاد فحسب، بل ينبغي عليها أيضاً اتخاذ قرارات أمنية بالنيابة عنها. ومن المهم إدارة توقعات الوكالات المشاركة وتجنب إغراء وضع أهداف غير واقعية. وينبغي على تلك الوكالات المشتركة في تكوين الآلية الأمنية للمنظمات غير الحكومية الاتفاق منذ البداية على غايات وأهداف محددة بوضوح للمبادرة والخدمات والدعم المقدمان وحدودها وإبلاغ ذلك لمجتمع المنظمات غير الحكومية.

القبول من جانب الفاعلين المختلفين

يتأثر نجاح الآليات الأمنية المختلفة للمنظمات غير الحكومية بخلفتها ودرجة قبول الفاعلين المختلفين لها، مثلاً، الحكومة والسلطات المحلية والجماعات المسلحة. فقد تؤدي النظرة السلبية إلى مبادرات المنظمات غير الحكومية والطبيعة الحساسة للمعلومات الأمنية إلى النقد والتدخل والتهديدات من هؤلاء الفاعلين. حيث تضعف المبادرات التي تقتصر على القبول والشرعية وقد تواجه إغلاق السلطات لها. ورغم أن هناك مخاطر مرتبطة بالسعي إلى الشرعية أو القبول من السلطات أو الفاعلين الأساسيين الآخرين، إلا أنه يجب اتباع استراتيجية حذرة في البداية لتفسير الدور والغايات والأهداف الخاصة بالمبادرة للحصول على قبول واسع الانتشار للمبادرة وإعطاء الأفراد أو المنظمات غير الحكومية المشتركة نوعاً من الحماية.

الموظفون والقدرات والموارد المناسبة

إن الموظفين المناسبين، ذوي القدرات والموارد الكافية، هم أكثر مكونات نجاح الهياكل الأمنية للمنظمات غير الحكومية. فقد كانت عدة مبادرات ناجحة تعتمد إلى درجة كبيرة على كفاءة والتزام الأفراد. وجزء حيوي من

تكوين مبادرة أمنية فعالة للمنظمات غير الحكومية هو التأكيد من أن الموظفين المعينين لديهم الخلفية الصحيحة، وأن الفرق لديها القدرة على الوفاء بمتطلبات الدعم والخدمات الأمنية. وبينما كان هناك ميل لاختيار الموظفين الأمنيين على أساس الخبرة العسكرية أو الخبرة في مجال الشرطة، إلا أن فهم البرامج الإنسانية ضروري إذا كان على الموظفين الأمنيين التفاعل من المنظمات غير الحكومية. ومن المهم أن يتم اختيار الموظفين على أساس مجموعة من الكفاءات توازن الخبرة الأمنية والخبرة الإنسانية. كما أنه من المهم أن يتضمن أي فريق توازناً بين المستشارين الأمنيين الدوليين والوطنيين، لضمان الوصول إلى الفاعلين المختلفين وزيادة مشاركة ودعم المنظمات غير الحكومية الوطنية المشاركة.

ومن العوامل الإضافية في تكوين مبادرات التعاون الأمني الناجحة إتاحة الموارد المالية والمادية. فيجب على الآليات الأمنية للمنظمات غير الحكومية الحصول على قاعدة عريضة من التمويل، حيث أن الاعتماد على مصدر واحد للتمويل قد يضعف من استقلالها ويحد من مرونتها وقدرتها على التوسع وتوفير دعم إضافي نتيجة للتغيرات في الوضع الأمني. كما تحد زيادة الاعتماد على تمويل المانحين من استدامة المبادرة على المدى البعيد، حيث تتغير أولويات تمويل المانحين في المستقبل. ويجب الأخذ في الاعتبار خيارات متعددة من التمويل بالإضافة إلى تمويل المانحين، بما في ذلك المساهمات المالية ورسوم العضوية أو رسوم الخدمات التي تدفعها المنظمات غير الحكومية. وسيساعد ذلك على تحديد حاجة المنظمات إلى الإسهام في توفير أمنها الخاص وتشجيع مبدأ "القبول" في الأمن، الذي سيضمن درجة كبيرة من الالتزام بالآليات التعاون الأمني من جانب المنظمات غير الحكومية.

يطرح التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية تحديات ضخمة، ولكن كما اتضح في القسم السابق، هناك أسباب هامة لكفاح المنظمات غير الحكومية للتغلب عليها لزيادة أمن وسلامة موظفيها في الميدان. ولتقوية التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية سيكون من الضروري تكوين آليات تركز على وتديرها المنظمات غير الحكومية وتكون مناسبة لذلك السياق الأمني واحتياجات المنظمات غير الحكومية العاملة هناك. ومفتاح نجاح أي تعاون هو ضمان وجود الآلية الصحيحة لتوفير الدعم الأمني والخدمات الصحيحة. ولإيصال ذلك، يجب أن يكون لدى الآلية: اتفاق واسع الانتشار على غاياتها وأهدافها وحكم فعال وتمويل مناسب وموظفين مناسبين.

هناك عدة أشكال وهياكل للتعاون يمكن للمنظمات الحكومية في الميدان أن تدرسها. ويمكن تجميع تلك الآليات المختلفة بناء على درجة التعاون والرسمية ونتائجها بالنسبة للحكم والموارد ومستوى الخدمات والدعم الذي يقدم للمنظمات غير الحكومية. والمناهج الأربعة الرئيسية هي: الشبكات أو المنتديات الأمنية للمنظمات غير الحكومية والإجراءات الأمنية بين الوكالات والمبادرات الأمنية لاتحاد المنظمات غير الحكومية ومكاتب الأمن والسلامة للمنظمات غير الحكومية.

٣,١,١ الشبكات أو المنتديات الأمنية للمنظمات غير الحكومية

مربع ٣ منتدى المنظمات غير الحكومية في سريلانكا

بعد تسونامي في ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٤ كان هناك تدفق للوكالات إلى سريلانكا، وكان الكثير منها جديداً في البلاد أو لديه خبرة قليلة في العمل في مناطق النزاع شمال وشرق البلاد. ونتيجة لمشكلات التنسيق المستمرة والبيئة الأمنية التي تزداد سوءاً ونقص المعلومات الأمنية الموثوقة، عقدت مجموعة من الوكالات بقيادة أوكسفام في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ منتدى لأمن المنظمات غير الحكومية. وسهلت أوكسفام الاجتماع الأمني المنظم بين الوكالات الذي تراجع خلاله المنظمات غير الحكومية المشاركة أحدث التطورات والحوادث الأمنية وتحليلها وتناقش نتائجها على المنظمات غير الحكومية وتلقى نظرة على السيناريوهات المستقبلية المحتملة. وفي منتصف ٢٠٠٦، ونتيجة لزيادة الأمن، توسع المنتدى بشكل كبير لتشارك فيه حوالي ٣٠ منظمة غير حكومية. ونتيجة لذلك تبحث المنظمات غير الحكومية عن خيارات لتوفير دعم أمني إضافي للمنتدى وتحسين صلاته بهياكل التنسيق والوكالات الأخرى.

إن أكثر آليات التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية استخداماً هي الشبكات أو المنتديات الأمنية للمنظمات غير الحكومية. وغالباً ما تنشأ تلك الشبكات استجابة لحوادث معينة أو مخاوف متعلقة بالوضع الأمني العام أو نتيجة الإحباط بسبب قيود آليات التعاون الحالية (مثال: منتدى سلامة المنظمات غير الحكومية في أنتشيه). حيث تقوم المنظمات غير الحكومية المهتمة والمدراء ونقاط التركيز الأمنية بإنشاء شبكة أو منتدى يركز على المنظمات غير الحكومية من أجل تسهيل التعاون الأمني بين المنظمات غير الحكومية وخلق بيئة يمكن فيها تبادل ومناقشة المعلومات والتحليلات الأمنية بشكل أكثر انفتاحاً.

وغالباً ما تبدأ تلك الشبكات أو المنتديات كاجتماعات غير رسمية بين مجموعة صغيرة من

المنظمات غير الحكومية، ولكنها تتطور مع الوقت عندما تصبح الشبكة معروفة وتشارك فيها المزيد من الوكالات. وفي أغلب الأحوال، تقوم منظمة غير حكومية واحدة أو أحد الأفراد بإنشاء الشبكة أو المنتدى متولياً قيادة استهلال واستضافة الاجتماعات، رغم أن تلك المسؤولية يمكن مشاركتها مع عدة منظمات غير حكومية تستضيف الاجتماعات بشكل متعاقب. ويفاوت مدى رسمية الشبكة الأمنية للمنظمات غير الحكومية بشكل كبير في المراحل المختلفة من دورة حياتها. وبينما تتبنى الشبكات إجراءات أكثر رسمية بشكل تدريجي مع مرور الوقت، إلا أن الرسمية ليست ضرورية بأي حال من الأحوال لكي تكون الشبكة فعالة. ويتشكل الهيكل الذي تتبناه الشبكة أو المنتدى بناء على دوافع المنظمات غير الحكومية أو الأفراد المشتركين. وقد تطور الشبكات الأكثر رسمية صلاحيات أو مبادئ للعمل تلخص أهدافها وغاياتها ومؤهلات العضوية وهياكل الإدارة والاتصالات المرتبطة بها.

وبشكل عام، تكون الشبكات والمنتديات الأمنية للمنظمات غير الحكومية أكثر آليات التعاون الأمني في الميدان سهولة، حيث أنه من السهل إنشائها وتكون المشاكل المتعلقة بالموارد المحدودة قليلة نسبياً. وبمجرد عملها، يمكن أن تحسن تلك الشبكات تبادل المعلومات الأمنية بين المنظمات غير الحكومية المشاركة، والذي قد يؤدي إلى وعي أكبر وصنع قرار أكثر إطلائاً. كما يمكنها توفير بديل ناجح لمنتديات التعاون الأكبر حجماً التي تكون فيها المناقشات الأمنية العميقة والمعلومات المفصلة المتعلقة بالحوادث محدودة. ولكن، أظهرت الخبرة أنه، رغم فائدتها، فغالباً ما يكون لتلك الشبكات والمنتديات فترة حياة محدودة. فبينما يتم إنشاؤها بقدر كبير من الحماس والالتزام، تميل الشبكات والمنتديات للضعف عندما يتحسن الوضع الأمني. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمعدلات تناوب الموظفين المرتفعة وتغيب المشاركين عن حضور الاجتماعات أن تضعف العلاقات الضرورية لتوفير الاستمرارية والاستدامة لتلك الآليات. وما لم تقوم شبكة أو منتدى أمني بدعم الحماس عن طريق الاستمرار في الوفاء باحتياجات الأعضاء، ستخضع المشاركة وتتهار الآلية بالتدرج.

مربع ٤ : خدمات الحرس المشتركة بين المنظمات غير الحكومية

في عام ١٩٩٨، تعاون عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية في جوما، والمهتمة بمستويات الجرائم المرتفعة والسراقات التي تستهدف مكاتب ومسكن المنظمات غير الحكومية، من أجل إنشاء خدمة حرس مشتركة للمنظمات غير الحكومية. وتم تكوين "مايك ٧٢" لتوفير المزيد من الأمن لموظفي وممتلكات المنظمات غير الحكومية. ويقوم فريق من الحرس المتنقلين بدوريات في المنطقة ويراقب مجموعات المنظمات غير الحكومية وحرسها بشكل منتظم. وإذا كان هناك أي قضية يمكن للفريق التدخل بسرعة، فرغم أن الفريق غير مسلح إلا أنه يتمتع باتصالات مباشرة مع الشرطة التي ستستجيب في حالة وقوع حادث. وتقوم المنظمات غير الحكومية بتوظيف وإدارة حرس "مايك ٧٢" مع انتقال المسؤولية بين المنظمات غير الحكومية كل ٦ أشهر. وتدفع المنظمات غير الحكومية التي تشترك في الخدمة رسوماً ربع سنوية تستخدم لتغطية الرواتب والوقود وصيانة سيارة الدورية. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت بعض المنظمات غير الحكومية في دعم الإمداد والتموين (سيارة، هواتف خلوية، لاسلكي). ويقدم فريق "مايك ٧٢" تقريراً أمنياً أسبوعياً عن الحوادث للمنظمات غير الحكومية كما يقدم التدريب الأمني لحرس المنظمات غير الحكومية.

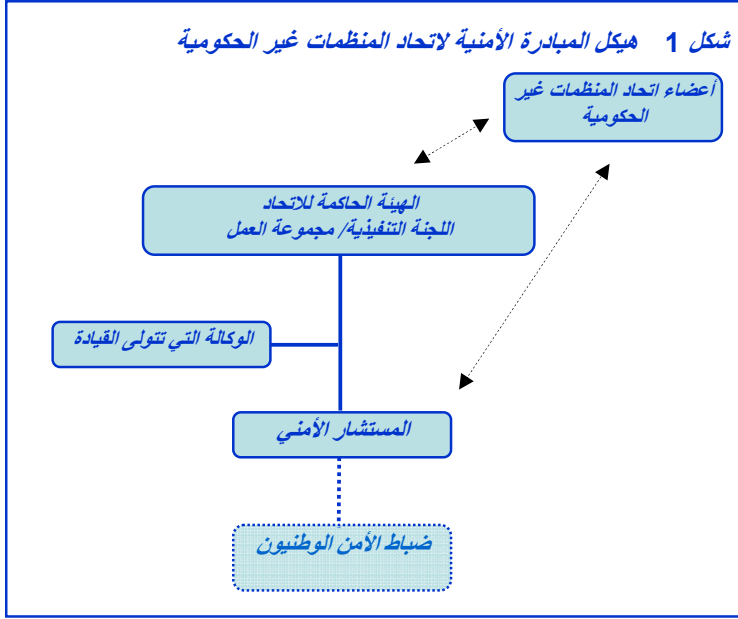
٣,١,٢ الإجراءات الأمنية بين الوكالات

ومن المناهج الأخرى التي قد تستخدمها الوكالات لتقوية الصلات بين الوكالات والأمن في الميدان التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في إجراءات الأمن المشتركة أو أدوات أمنية محددة. وقد تشمل آليات التعاون الأمني هذه منظمتين غير حكوميتين أو أكثر وقد تنشأ من تحالفات بين المنظمات غير الحكومية أو من مناقشات بين الوكالات المشاركة في شبكة أو منتدى أمني. وفي بعض الحالات يكون من التعلق للمنظمات غير الحكومية أن تجمع الموارد الأمنية نتيجة لاحتياجات البرامج المشتركة، أو لأن الوكالات تعمل في نفس الموقع الجغرافي. وعن طريق العمل معاً في قضايا أمنية محددة يمكن للمنظمات غير الحكومية تحديد الإجراءات المتعددة التي لن تشارك في الموارد والتكاليف الأمنية فحسب، بل يمكنها مجتمعة تقليل ضعف المنظمات غير الحكومية في البيئات شديدة المخاطر.

وهناك أمثلة متعددة على الإجراءات الأمنية بين الوكالات والتي تطبق في سياقات مختلفة. فمثلاً، في طاجيكستان طورت بعض المنظمات غير الحكومية خطط للإجلاء والطوارئ لضمان الانتقال الآمن والكفاءة للموظفين من المناطق المنعزلة في حالات الطوارئ الطبية أو تدهور الأمن. كما تعاونت المنظمات غير الحكومية في إنشاء نظم للاتصالات المشتركة، فمثلاً في السابق في كابول، أفغانستان، أنشأت عدة وكالات شبكة لاسلكي مخصصة لمدة ٢٤ ساعة لحرس مجمع المنظمات غير الحكومية، حتى يتمكنوا من المشاركة في المعلومات وإنذار الآخرين بالحوادث الأمنية التي تحدث في المدينة. ومن أدوات التعاون الأمني كثيرة التطبيق من قبل المنظمات غير الحكومية تكوين "الشجرة الأمنية" أو نظم المراقبة لتوفير شبكة لاتصالات الطوارئ يمكن من خلالها بث المعلومات والإنذارات الأمنية بسرعة بين المدراء في مجتمع المنظمات غير الحكومية. ومن المجالات العملية الأخرى التي عملت فيها الوكالات معاً هو مجال التدريب الأمني. قامت المنظمات غير الحكومية التي تقدم التدريب الأمني بضم موظفين من وكالات أخرى أو تعاونت مع وكالات أخرى لتنظيم أنشطة تدريب أمني مشتركة لموظفيها عن طريق المشاركة في تكاليف إحضار متخصصين في التدريب الأمني كجزء من المنهج التعاوني.

ورغم وجود عدد من الإجراءات الأمنية الناجحة بين الوكالات وزيادة استخدام المنظمات غير الحكومية لها في جهودها لضمان أمن موظفيها وبرامجها، إلا أن منهج "القوة في العدد" لا يمكن إرساؤه بسهولة. فليسوا الحظ، لا تميل المنظمات غير الحكومية إلى التعاون في تلك الإجراءات، وتفضل غالباً الاستقلال في العمليات فيما يتعلق بإجراءاتها الأمنية. وغالباً ما تتطلب الإجراءات الأمنية الفعالة بين الوكالات درجة عالية من انعدام الأمن والكثير من المناقشات والثقة بين الوكالات والأفراد قبل تنفيذ تلك الإجراءات.

٣،١،٣ المبادرات الأمنية لاتحاد المنظمات غير الحكومية



إن آلية التعاون الأمني الأكثر رسمية المتاحة للمنظمات غير الحكومية تنشأ عندما يستخدم اتحاد أو هيئة للمنظمات غير الحكومية موظفين أمنيين لتوفير موارد أمنية منسقة للوكالات المشتركة فيها. وتستهدف تلك المبادرات تقوية القدرات الأمنية الحالية للمنظمات غير الحكومية المشاركة. وغالباً ما تتشكل الاتحادات من مجموعة من المنظمات غير الحكومية لتقوية التنسيق العام في الميدان (مثال: اتحاد المنظمات غير الحكومية في الصومال)، ولكن في سياقات أخرى يمكن تشكيلها للتعامل مع المخاوف الأمنية للمنظمات غير الحكومية بشكل خاص (مثال: مبادرة أمن المنظمات غير الحكومية، هايتي).

وكجزء من اتحاد المنظمات غير الحكومية، يمثل المستشار الأمني أو الفريق الأمني نقطة تركيز لتوفير العديد من خدمات الدعم الأمني للمنظمات غير الحكومية المشاركة وتشمل: جمع المعلومات وتحليلها وإبلاغها والاتصال بالفاعلين الأمنيين ذوي الصلة والتدريب الأمني والاستشارات الفنية وتولي التقييمات الأمنية.

ويمكن أن يشمل هيكل المبادرة الأمنية لاتحاد المنظمات غير الحكومية إما مستشار أمني واحد أو فريق أمني مكون من مستشارين أمنيين بالإضافة إلى ضباط أمن وطنيين، ويتوقف ذلك على حجم الاتحاد ومستوى الطلب على الخدمات المقدمة (شكل 1). وينبغي أن يكون المستشار الأمني أو الفريق الأمني مسؤولاً أمام الهيئة الحاكمة للاتحاد- لجنة أو مجلس تنفيذي، أو مجموعة عمل مندبة، مؤلفة من أعضاء مختارين من اتحاد المنظمات غير الحكومية الأوسع. ويجب أن تكون الهيئة الحاكمة للاتحاد مسؤولة عن الحكم الإجمالي للمبادرة ويجب أن تحدد غاياتها وأنشطتها وتطور صلاحيات المستشار الأمني وتدير وتراقب أداء المبادرة بالنيابة عن اتحاد المنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن يكون لدى اتحاد المنظمات غير الحكومية "قواعد" واضحة للوكالات المشاركة واتفاق متبادل على مبادئ العمليات. ويطلب من الأعضاء التوقيع على مذكرة تفاهم أو اتفاق مشابه للمشاركة في الاتحاد والاستفادة من الدعم الأمني الإضافي.

وينبغي على إحدى المنظمات غير الحكومية تولى القيادة في تسهيل الاستعانة بمستشار أمني والمزيد من الموظفين الأمنيين وتنسيق الإمداد والتمويل والدعم الإداري للمبادرة بالنيابة عن الاتحاد. وينبغي أن تتولى الوكالة القائمة مسؤولية الإدارة المالية للمبادرة، بما في ذلك جمع التمويل من المنظمات غير الحكومية المشاركة. وبشكل عام، سيكون من المطلوب من أعضاء الاتحاد دفع رسوم منتظمة للإسهام في مبلغ لتغطية تكاليف ورواتب المبادرة الأمنية لمدة محددة. وقد يكون من الضروري طلب المزيد من التمويل لتوسيع المبادرة الأمنية، وفي تلك الحالة ستبحث الوكالة التي تتولى القيادة عن اهتمام المانحين المحتملين وتقديم مقترحات التمويل وإدارة التمويل بالنيابة عن الاتحاد.

ومن الواضح أن الآليات الأمنية التي تتكون من خلال اتحاد المنظمات غير الحكومية تكون شديدة الفعالية فيما يتصل بتقوية التعاون الأمني في الميدان. ويمكن أن يؤدي التدفق المتزايد في المعلومات الأمنية والدعم والتدريب إلى تمكين المنظمات غير الحكومية المشاركة من العمل بصورة أكثر فعالية في البيئات الصعبة. ولسوء الحظ، هناك حدود لتلك الآليات. حيث يعتمد نجاحها على درجة مشاركة المنظمات غير الحكومية ومستوى التمويل الذي ترغب الوكالات أو تستطيع الإسهام به. والأهم من ذلك هو أن فوائد تلك الآليات تقتصر على المنظمات غير الحكومية المشاركة فقط، مع إتاحة معلومات ودعم محدودين للمجتمع من المنظمات غير الحكومية الأوسع التي تعمل في نفس السياق.

٣,١,٤ مكاتب الأمن والسلامة التابعة للمنظمات غير الحكومية

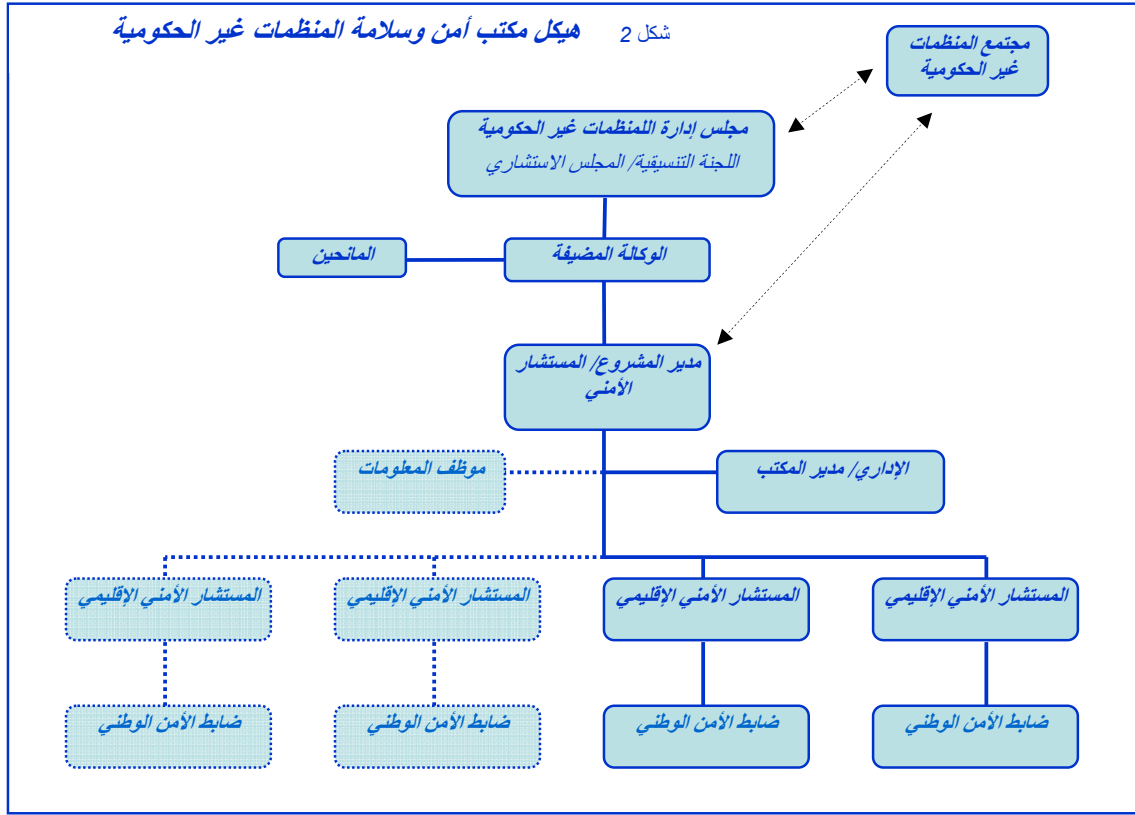
إن أكثر آليات التعاون الأمني المتاحة للمنظمات غير الحكومية شمولاً هي وجود مكتب مخصص للأمن والسلامة لتقديم الدعم والمعلومات لمجتمع المنظمات غير الحكومية بأسره في سياق معين، (مثال: مكتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان). ويتم تأسيس مكتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية لتوفير المعلومات والاستشارات الأمنية المنتظمة والعمل كوسيلة اتصال بين مجتمع المنظمات غير الحكومية والفاعلين الأمنيين المختلفين وتوفير الدعم والتدريب للإدارة الأمنية.

والاختلاف الأساسي بين تلك الآلية ومنهج الاتحاد هو أن مكتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية يتم تأسيسه لتقوية القدرة الأمنية لجميع المنظمات غير الحكومية العاملة في سياق معين. ونتم إتاحة المعلومات الأمنية والدعم الإداري لجميع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وليس لأعضاء الاتحاد فحسب. وقد ينبع الدافع لإنشاء مكتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية من إحباط المنظمات غير الحكومية من النقص في آليات التعاون الأمني المتاحة لها أو، بدلاً من ذلك، قد تبني على مبادرة قائمة نتيجة لزيادة الطلب وإتاحة التمويل يتم اتخاذ قرار بمد الدعم إلى المجتمع الأوسع من المنظمات غير الحكومية. وغالباً ما تُعتبر مكاتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية كمشروعات تمثل المنظمات غير الحكومية مجموعة المستفيدين منها، ولا تُعتبر على أنها تقدم خدمة تدفع المنظمات غير الحكومية مقابل لها. وعلى ذلك، تعتمد تلك الآلية على المنح المؤسسية و/أو الإسهامات الكبيرة من الوكالات الأساسية كتمويل رئيسي بدلاً من رسوم العضوية.

ويعتمد مدى نطاق عمل مكتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية وعدد الموظفين على السياق الأمني والتغطية الجغرافية للمنظمات غير الحكومية ومستوى الحاجة إلى خدماتها في مناطق مختلفة. وقد تتنوع المشروعات من تكوين فريق أمني صغير متنقل، مقره في عاصمة الدولة، إلى هيكل ضخم منظم إقليمياً مقره في أجزاء مختلفة من البلاد.

وقد يشمل الهيكل المحتمل مديراً للمشروع أو مستشار أمني كبير يعمل كمدير وممثل وقائد فريق المشروع (شكل ٢). وعند تقديم التقارير إلى مدير المشروع/المستشار الأمني، سيكون المستشارون الأمنيون الإقليميون مسؤولين عن جمع وتحليل وتوزيع معلومات الأمن والسلامة والاستشارات على المنظمات غير الحكومية في الميدان. كما يمكن الاستعانة بالمزيد من ضباط الأمن الوطنيين لتقديم الدعم للمستشارين الأمنيين الإقليميين والتنسيق والاتصال بالمنظمات غير الحكومية الوطنية فيما يختص بقضايا الأمن والسلامة. كما يمكن للهيكل أن يتضمن إدارياً أو مدير مكتب للمساعدة في إدارة المشروع والقضايا المالية والقضايا الخاصة بالموارد البشرية والأعمال اليومية بالمكتب. وفي بعض السياقات ينبغي دراسة الاستعانة بدعم إضافي من موظف للمعلومات يختص بإدارة قاعدة بيانات الحوادث وتسهيل توزيع التقارير الأمنية المنتظمة على المنظمات غير الحكومية. ويجب ملاحظة أن مكتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية سيتطلب موظفين للدعم العام بما في ذلك سائقين ومشغلي لاسلكي وحرس.

شكل 2 هيكل مكتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية



ومن الضروري أن يكون لتلك الآلية هيكل حكم فعال ومرن لضمان الحد الأقصى من الشفافية والسيطرة والمسؤولية. وينبغي أن يكون هيكل حكم ذلك النوع من الآليات ذا قسمين، مع قيام وكالة واحدة باستضافة وإدارة المشروع، توجهها الهيئة الحاكمة للمنظمات غير الحكومية. وينبغي على الوكالة المضيفة، بالنيابة عن الهيئة الحاكمة، أن تكون مسؤولة عن: الإدارة الخطية لمكتب الأمن والسلامة وموظفيه وتعيين موظفي الأمن الدوليين وتقديم المقترحات وإدارة المنح وإدارة العلاقات التعاقدية مع المانحين وتقديم الدعم الخاص بالإمداد والتمويل والدعم الإداري للمبادرة. وقد يكون مستوى الدعم الذي قد تتمكن الوكالة المضيفة من تقديمه أو تخصيصه للمبادرة مقيداً باحتياجاتها الخاصة بالعمليات وأولوياتها. وفي الهياكل الأكبر حجماً، يمكن دراسة وجود وكالات مضيفة أخرى لتخفيف العبء عن منظمة غير حكومية واحدة. وقد تتفق المنظمات غير الحكومية الأخرى على "استضافة" مكاتب ميدانية في المواقع التي لا تتواجد فيها الوكالة المضيفة، وتوفير التسهيلات والدعم للموظفين الأمنيين في تلك المواقع.

وينبغي أن تتألف الهيئة الحاكمة من ممثلي مجتمع المنظمات غير الحكومية التي تخدمها، سواء أكانت منظمات دولية أو وطنية، وترأسها الوكالة المضيفة، وينبغي أن تأخذ شكل لجنة توجيهية أو مجلس استشاري. وعلى العكس من المنهج المبني على الاتحاد، يكون لدى الهيئة الحاكمة دور إداري محدود، رغم أن اللجنة التوجيهية يجب أن تكون مسؤولة عن: تحديد الغايات والأهداف العامة للمبادرة ووضع السياسات التي توجه الأنشطة وضمان الردود المستمرة والمسؤولية أمام مجتمع المنظمات غير الحكومية.

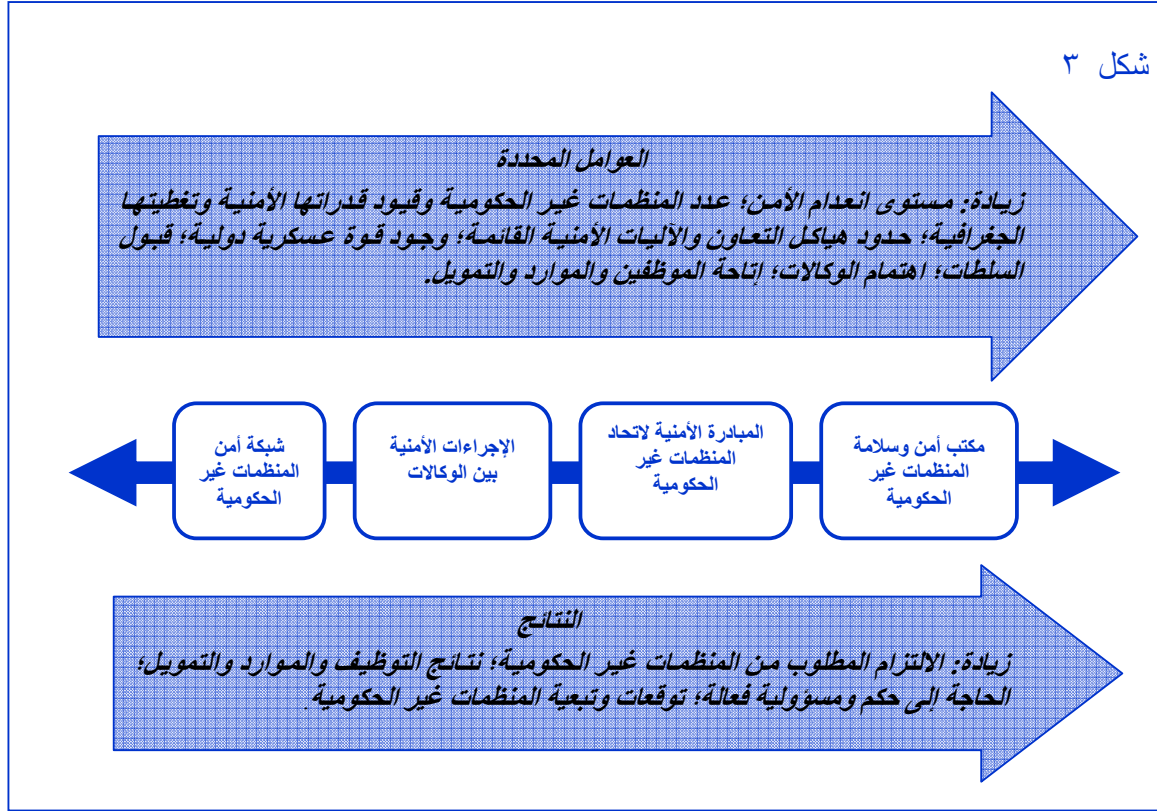
ومقارنة بالآليات الأخرى، يطرح إنشاء مكتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية والحفاظ عليه تحديات أكبر للوكالات والأفراد المشتركين، باعتبار مستوى الموارد والالتزام والدعم المطلوبين. ولكن في سياقات معينة، يكون وجود مكتب أمن وسلامة مخصص للمنظمات غير الحكومية، وله نظام حكم فعال وموارد وقدرات كافية، أكثر الآليات فعالية في تقوية التعاون الأمني والتعامل مع مخاوف أمن العمليات التي تواجه جميع المنظمات غير الحكومية في الميدان.

عند محاولة تقوية التعاون الأمني، يجب على المنظمات غير الحكومية الأخذ في الاعتبار أي من المناهج الأربعة سيكون أكثر ملائمة واستدامة في هذا السياق، وسيلبي الاحتياجات الأمنية لتلك المنظمات غير الحكومية المشتركة. وبينما تكون آليات معينة للتعاون الأمني ناجحة في سياقات محددة، قد تكون أقل نجاحاً في سياقات أخرى. ولا يجب على المنظمات غير الحكومية توقع نماذج "جاهزة" لتلبية احتياجاتها، ولكن يمكن تكييف وتغيير الآليات المجربة والمختبرة في مناطق أخرى لتتلاءم مع سياق معين. وتتأثر الآلية التي تختارها المنظمات غير الحكومية بعدد من العوامل ومنها:

- **مستوى انعدام الأمن-** في جميع السياقات التي يكون فيها أمن وسلامة الموظفين قضية هامة، ينبغي على المنظمات غير الحكومية دراسة تكوين شبكات أو منتديات أمنية أو تبني إجراءات أمنية بين الوكالات، للمساعدة في تقليل المخاطر. ولكن في البيئات ذات المستوى المرتفع من عدم الأمان الذي ينشأ عن الصراعات و/ أو الجرائم العنيفة، وعندما يكون هناك خطورة متزايدة من الاستهداف المتعمد للوكالات الإنسانية، تزيد الحاجة إلى هيكل للتعاون الأمني أكثر شمولاً ورسمية.
- **عدد المنظمات غير الحكومية وقدراتها الأمنية وتغطيتها الجغرافية-** كلما ازداد عدد المنظمات غير الحكومية التي تعمل في سياق معين ازداد مستوى وتنوع الخدمات والدعم الذي يجب أن توفره الآلية الأمنية، والقدرة فيما يتعلق بالموظفين والموارد المطلوبة لتوفيرها. فإذا كان لدى تلك المنظمات غير الحكومية قدرة أمنية محدودة، فستزداد تلك المتطلبات. وإذا كانت عمليات المنظمات غير الحكومية واسعة الانتشار جغرافياً، فستكون هناك حاجة لهياكل إقليمية بتوفير الدعم الأمني للمنظمات غير الحكومية العاملة في مناطق مختلفة من البلاد.
- **هياكل التنسيق والآليات الأمنية القائمة-** ستؤثر مستويات الإحباط وهياكل التنسيق القائمة وإتاحة المعلومات الأمنية الموثوقة وحدود الدعم المتاح من النظام الأمني للأمم المتحدة على قرار السعي نحو آلية أمن للمنظمات غير الحكومية أكثر تخصيصاً وتنظيماً بدلاً من شبكة غير رسمية.
- **وجود قوة عسكرية دولية-** ستؤدي المخاطر الإضافية والقضايا المدنية-العسكرية المعقدة التي تنشأ خلال وجود قوة دولية إلى زيادة الحاجة إلى آلية توفر القدرة على الاتصال بشأن القضايا الأمنية وتسهيل تبادل المعلومات الأمنية بين المنظمات غير الحكومية والفاعلين العسكريين المختلفين.
- **اهتمام الوكالات-** إن مدى اهتمام ودعم الوكالات لإنشاء آليات التعاون الأمني ضرورية لتحديد الآليات التي يتم السعي لإنشائها. فإذا كان الدعم مقتصرًا على مجموعة صغيرة من الوكالات يكون الحل الأنسب هو إنشاء شبكة أمنية أو اتحاد، في البداية على الأقل. ولكن، إذا كان هناك دعم أوسع وطلب من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية فينبغي دراسة إنشاء مكتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية.
- **القبول من جانب السلطات-** في بعض السياقات، يتحدد نوع الآلية المتبناة ومدى الخدمات التي تقدمها بقبول السلطات لأي مبادرة رسمية للتعاون الرسمي بين المنظمات غير الحكومية. فقد ترغب مستويات الشك المرتفعة واحتمال التدخل الجدي من جانب السلطات في المبادرة والموظفين الأمنيين المشتركين للمنظمات غير الحكومية على اختيار آلية أقل صياغة.
- **توفر الموظفين والموارد والتمويل-** بما أن الآليات الأكبر والأكثر رسمية مثل الاتحادات تتطلب موارد كبيرة وكان اهتمام المانحين بتمويل تلك الآليات محدوداً ولم تكن المنظمات غير الحكومية قادرة على الإسهام بشكل كاف، ينبغي دراسة تكوين آلية أقل تركيزاً على الموارد، مثل الشبكة الأمنية.

وتساعد مراجعة تلك القضايا للمنظمات غير الحكومية في تحديد نوع آلية التعاون المرغوبة، إلى جانب ما هو عملي ومستدام في سياقها الخاص. وبينما يكون لكل من تلك العوامل تأثيره على الخيارات التعاونية المتاحة أمام المنظمات غير الحكومية، فإنها تحدد بشكل جماعي نوع ونطاق الآلية التي ينبغي دراستها. ويوضح المخطط

التالي سلسلة متصلة يمكن وضع آليات التعاون الأمني المختلفة عليها (شكل ٣). وتعكس جميع النقاط على السلسلة شكلاً من أشكال التعاون، ولكن رسمية ومدى التعاون الأمني تزداد مع التحرك من اليسار إلى اليمين. ومع تصاعد المزيج بين تلك العوامل، تزيد الحاجة إلى آلية أكثر شمولاً ورسمية، والعكس صحيح. فمثلاً، في سياق زيادة استهداف الوكالات الإنسانية، مقترناً بتدفق المنظمات غير الحكومية ذات القدرة الأمنية المحدودة واهتمام المانحين بتمويل الهياكل الرسمية، يكون من المحتمل أخذ إنشاء مكتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية في الاعتبار. وبالتساوي، مع تناقص مستوى انعدام الأمن وعدد المنظمات غير الحكومية المشتركة يمكن تخفيض مكتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية إلى مستشار أمني واحد يديره الاتحاد.



كما يوضح المخطط كيفية زيادة رسمية ونطاق الآلية الأمنية مع زيادة النتائج للمنظمات غير الحكومية المشتركة. ومع وجود تعاقب من اليسار إلى اليمين على طول السلسلة، تزيد الحاجة إلى التزام المنظمات غير الحكومية والموارد الكافية والحكم الفعال وإدارة التوقعات وفقاً لذلك.

وقد تتطور آلية التعاون التي تبنتها المنظمات غير الحكومية في سياق معين في البداية بمرور الوقت، وتحرك إلى اليسار عبر السلسلة. فمثلاً، ما يبدأ كمجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تشكل شبكة أمنية لتبادل المعلومات فحسب قد ينتج عنه، بمرور الوقت ونتيجة لعلاقات العمل القوية بين المنظمات غير الحكومية المشاركة تكوين إجراءات أمنية بين الوكالات مثل تطوير خطط مشتركة لإدارة الأزمات. ومع إدراكها للحاجة إلى المزيد من الدعم الأمني، قد تقرر نفس شبكة المنظمات غير الحكومية تشكيل اتحاد وتشغيل مستشار أمني لتقديم المزيد من المعلومات الأمنية والاستشارات والتدريب للمجموعة. ومع مرور الوقت، ونتيجة لزيادة طلب الوكالات وإتاحة تمويل المانحين، قد يفضل الاتحاد تطوير مكتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية لإيصال الدعم إلى جميع المنظمات غير الحكومية. وعند تحديد وتطوير مبادرة تعاونية مناسبة فمن الضروري التأكد من وجود مجال للتوسع والنمو وكذلك للتخفيض. وستمكن تلك المرونة الآلية من الاستمرار في تلبية احتياجات المنظمات غير الحكومية المشتركة والاستجابة إلى التغييرات في الوضع الأمني.

٣,٣ تعريف الأهداف والغايات

إن الغاية الكبرى لمعظم مبادرات التعاون الأمني هي تسهيل المساعدة الإنسانية الأكثر فعالية من خلال ضمان وصول المنظمات غير الحكومية بأمن وسلامة للمستفيدين. وتحقق المبادرات ذلك عن طريق الإسهام في أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية وموظفيها وتسهيل تبادل المعلومات و/ أو تعزيز القدرة الأمنية للوكالات من خلال الاستشارات والدعم والتدريب. وبينما تقدر معظم الوكالات تلك المبادئ الواسعة، أدى سوء الفهم المحيط بغايات وأهداف مبادرات معينة إلى توقعات غير واقعية من جانب بعض المنظمات غير الحكومية. ويمكن أن يولد عدم الفهم حول دور الموظفين الأمنيين المرتبطين بالمبادرة درجة عالية من التبعية بين الوكالات. وتشعر بعض المنظمات غير الحكومية أن هؤلاء المستشارين الأمنيين لا ينبغي عليهم تقديم المعلومات والاستشارات فحسب، بل عليهم اتخاذ قرارات متصلة بالأمن بالنيابة عنها وتولي مسؤولية موظفي الوكالة، إلى درجة تنظيم إجلائهم في حالة حدوث أزمة.

ويعتبر التأكد من فهم مجتمع المنظمات غير الحكومية لغايات وأهداف الآلية أمراً ضرورياً لنجاح أي آلية تعاونية. ويجب تعريف ما تهدف المبادرة إلى القيام به وكيفية تحقيقها لذلك والخدمات والدعم الذي تقدمه وحدودها بوضوح وتوزيع تلك التفاصيل بصورة موسعة على الوكالات لتجنب سوء الفهم والتأكد من أن التوقعات ثابتة وواقعية. ومن المهم تفصيل الطبيعة الاستشارية للمعلومات والدعم الذي تقدمه تلك الآليات للمنظمات غير الحكومية. وينبغي لآليات التعاون الأمني أن تحسن وتقوي- ولا تحل محل- النظم الأمنية الداخلية القائمة في المنظمات غير الحكومية المشاركة. ويجب أن تظل الإدارة الأمنية وواجب رعاية الموظفين هي المسؤولية الوحيدة للمنظمات غير الحكومية المنفردة.

وقد تفنقر المبادرة إلى المصادقية والافتناع بها إذا شعرت المنظمات غير الحكومية المشاركة أنه لم يتم استشارتها بصورة ملائمة عند تعريف غايات وأهداف المبادرة أو لم يكن لها رأي في تطويرها. ومنذ البداية، يجب أن تكون هناك مناقشة مفتوحة مع المنظمات غير الحكومية للوصول إلى اتفاق حول الغايات والأهداف لضمان الاشتراك واسع الانتشار وإنشاء التعاون الصادق.

٣,٤ الإدارة السليمة

إن الحكم السليم على شكل هيكل معرف بوضوح ومسؤول هو أهم جزء في أي مبادرة تعاونية. ويجب إنشاء هيكل حكم فعال لضمان أن المبادرة تدار بطريقة تحقق غاياتها وأهدافها، بينما تظل شفافة وذات صلة ومسؤولة أمام الوكالات المشاركة. كما يجب أن يضمن الهيكل أن المبادرة لا تتقل على المنظمات غير الحكومية أو تعتبر أن لها الكثير من التأثير. ولكن، أظهرت الخبرة أن إنشاء الحكم الفعال والحفاظ عليه يمكن أن يكون صعباً ويتطلب انتباهاً خاصاً لضمان تكوين هيكل الحكم الفعال منذ البداية.

وبينما تحتاج جميع آليات التعاون الأمني إلى شكل من أشكال الحكم السليم، يكون هذا الأمر هاماً بشكل خاص بالنسبة للهيكل الأكبر حجماً والأكثر رسمية. وبالنسبة لمبادرات اتحاد المنظمات غير الحكومية أو إنشاء مكتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية، يجب الانتباه إلى العلاقات بين الإدارة الداخلية للآلية والهيئة الحاكمة الوكالة المضيفة/القائدة وأدوارها ومسؤولياتها الخاصة. ويجب تطوير صلاحيات الهيئة الحاكمة لتوضح غاياتها وأهدافها والعضوية والمسؤوليات المتصلة. وكمثال على صلاحيات الهيئة الحاكمة، ارجع إلى ملحق ٢.

وتتحدد درجة مشاركة المنظمات غير الحكومية في حكم مبادرة معينة بنوع الآلية وهيكل الحكم الموضوع. فمثلاً تكون اللجنة التوجيهية مسؤولة عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمبادرة والغايات والأهداف العامة. وسيقوم ذلك الإطار الواسع بإرشاد الإدارة والأنشطة اليومية للمبادرة ويمكن الموظفين الأمنيين من العمل داخل حدود واضحة. وبدلاً من ذلك، فإن المجلس الاستشاري هو مجموعة غير رسمية لها مسؤوليات أقل ولكن يمكن استشارته أحياناً لضمان استمرار الآلية في تلبية احتياجات المنظمات غير الحكومية. ولا يملك المجلس الاستشاري السلطة لتحديد كيفية إدارة الآلية أو الخدمات التي تقدمها؛ وبسبب النتائج المالية والبرمجية والتعاقدية

مع المانحين التي تترتب على تلك القرارات، فإن تلك المسؤولية تقع على عاتق الإدارة الداخلية للآلية الأمنية والوكالة المضيفة.

كما يجب الأخذ في الاعتبار تكوين الهيئة الحاكمة والوكالات المشتركة. وبينما يجب أن تكون الهيئة الحاكمة صغيرة وفعالة، ينبغي، مثالياً، أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية لتشمل ممثلين وكالات القاعدة العريضة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية غير الغربية والمنظمات غير الحكومية الصغيرة والكبيرة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. ولا ينبغي اختيار الأعضاء على أساس المهتمين والمتفرغين في ذلك الوقت فحسب. فبالإضافة إلى ذلك، من المهم اختيار أفراد لديهم مهارات وخبرات محددة تساعد على الإسهام في تشغيل المبادرة.

٣.٥ التمويل

طبقاً للوكالات، يعتبر التمويل أحد العوائق الرئيسية أمام التعاون الأمني. حيث أن إتاحة الموارد المالية والمادية الكافية لتكوين آلية للتعاون الأمني والحفاظ عليها أمر حاسم في نجاح العديد من المبادرات. وبينما يوجد لدى بعض الآليات مثل الشبكات أو المنتديات الأمنية للمنظمات غير الحكومية مشاكل أقل بالنسبة للموارد، قد تتطلب آليات أخرى مثل المبادرات الكبرى لاتحادات المنظمات غير الحكومية أو إنشاء مكتب أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية تكاليف ضخمة لتغطية الرواتب وإيجار المكاتب والسيارات والحاسب الآلية ومعدات الاتصالات وغيرها من النفقات العامة.

ويلعب المانحون دوراً هاماً في تكوين آليات تسهل التعاون الأمني. وفي الحقيقة، قام عدد من كبار المانحين، بما في ذلك الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية، بتمويل، والاستمرار في دعم مبادرات التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية في عدة سياقات مختلفة. ويدرك معظم المانحين الإسهام الهام الذي تقدمه تلك الآليات الجماعية في تمكين المنظمات غير الحكومية وموظفيها من الاستجابة إلى المخاوف والتحديات الأمنية التي تواجهها بصورة متزايدة في الميدان. وبينما تعتمد بعض المبادرات على اهتمام المانحين بإنشائها، يجب الأخذ في الاعتبار خيارات التمويل الأخرى. ولا يؤدي الاعتماد على مصدر واحد للتمويل إلى إضعاف استقلال المبادرة والتحالف مع سياسة أجنبية معينة فحسب، بل يمكنه أن يحد من مرونتها في الاستجابة لمطالب المنظمات غير الحكومية بالمزيد من الدعم نتيجة للتغيرات في الوضع الأمني. وقد يحد الاعتماد المفرط على تمويل المانحين إلى الحد من استدامة المبادرة على المدى البعيد، حيث تتغير أولويات التمويل، ونتيجة لذلك، قد يرغم تخفيض التمويل المبادرة على الإغلاق أو تقليص هيكلها والخدمات التي تقدمها.

وينبغي استكشاف مصادر بديلة للتمويل بما في ذلك الإسهامات المالية والمماثلة أو رسوم العضوية أو أجور الخدمات التي تدفعها المنظمات غير الحكومية. فقد تلقت عدة محاولات تعاون ناجحة، في البداية على الأقل، معظم مواردها من المنظمات غير الحكومية المهتمة. فمثلاً، أسهمت المنظمات غير الحكومية في تكلفة استخدام مستشارين أمنيين لتقييم الحاجة إلى آلية تعاون جماعية والخيارات المناسبة المتاحة، ولإعداد المقترحات للمانحين المحتملين. وفي أماكن أخرى، أسهمت المنظمات غير الحكومية في تشغيل مستشار أمني لفترة زمنية محددة لإنشاء آلية للتعاون الأمني وتوفير المعلومات والدعم الأمني للوكالات المشاركة. وبالإضافة إلى الدعم المالي، تقدم بعض المنظمات غير الحكومية إسهامات مثل السكن والمكاتب والسيارات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي الأوضاع التي تسهم فيها المنظمات غير الحكومية بالموارد، يكون هناك شعور بزيادة إحساسها بالملكية والالتزام بالآلية التعاونية. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد تلك الالتزامات على إظهار مستوى الاهتمام والحاجة إلى مبادرة التعاون الأمني وتكوين أساس يحكم المانحون من خلاله بتمويل الآلية أو عدم تمويلها. إلا أنه من المهم أن يكون هناك توازن في المستوى النسبي للإسهام من المشاركين المختلفين. ولا ينبغي على المنظمات غير الحكومية التي تساهم بحصة أكبر في الموارد لأن تجمع قدرات غير متكافئة من سلطة صنع القرار. وبينما لا يمكن تجنب ذلك في بعض الأحيان، إلا أنه يمكن الحول دون شعور المنظمات غير الحكومية الأخرى بأن لديها رأياً مساوياً في التوجيه والخدمات التي تقدمها المبادرة.

وترتبط رسوم العضوية بشكل طبيعي بالمبادرات الأمنية للاتحادات، حيث تسهم الوكالات برسوم منتظمة لتكون جزءاً من الاتحاد وتستفيد من الخدمات والدعم الأمني المتوفّر. ولكن، غالباً ما تكون التكاليف المرتبطة بتقديم هيكل دعم أمني مخصص للمنظمات غير الحكومية أكبر من العائد الذي تحققه رسوم العضوية، حيث تلتزم بالحد الأدنى لضمان أن جميع الوكالات- كبيرة وصغيرة، دولية ووطنية- يمكنها تحمل نفقات المشاركة. ورغم أن دفع الرسوم يعكس مبدئاً هاماً "بتدخل" المنظمات غير الحكومية في الأمن ويقدم بعض التمويل للمبادرة، إلا أنه قد يكون من الضروري البحث عن دعم إضافي من أجل توفير المستوى المطلوب من الخدمات.

وفي بعض المواقف قد يكون هناك شعور بأنه لا يجب فرض رسوم للعضوية حيث يحد ذلك من عدد أو نوع الوكالات التي يمكنها الحصول على الدعم الأمني الذي توفره تلك الآلية. وعندما تكون الغاية من المبادرة هي إتاحة المعلومات والاستشارات الأمنية لجميع الوكالات، سواء وطنية أو دولية، يجب أن يكون ذلك مجاناً لجميع المنظمات غير الحكومية. وتتطلب تلك المبادرات تمويلاً من المانحين، رغم أنه يجب دراسة استرداد بعض التكاليف، مثلاً، عن طريق ربط رسوم مدعومة ببعض الخدمات المقدمة، مثل التقييم الأمني للمواقع ومراجعة خطط وإجراءات الإدارة الأمنية والتدريب الأمني.

٣،٦ توفير التوظيف

تحدد احتياجات التوظيف بنوع آلية التعاون الأمني المكونة ومجموعة الخدمات التي تهدف إلى تقديمها. ولكن، بغض النظر عن الهيكل، يجب على المبادرة ضمان وجود العدد الكافي من الموظفين ذوي الخبرة لتحقيق أهدافها وغاياتها. وفي البداية، قد تتطلب آلية التعاون الأمني اشتراك عدد قليل من الموظفين الأمنيين. ولكن الخبرة أظهرت أنه، بمجرد الإنشاء، يتجاوز الطلب على تلك المبادرات قدرة الموظفين. وفي الكثير من الحالات، ينهك المستشارون الأمنيون في محاولة توفير مستوى المعلومات والدعم والخدمات الذي تطلبه المنظمات غير الحكومية؛ فمن المعتاد أن يعمل المستشارون تحت ضغط كبير لساعات طويلة أو يرغمون على الحد من الخدمات المتاحة للتكيف مع هذا الطلب. وبينما سيكون هناك دائماً ضغوط مالية لتخفيض النفقات العامة والاحتفاظ بالحد الأدنى من الموظفين، فيجب النظر إلى الأمور بطريقة واقعية لضمان القدرات الكافية لدى الموظفين لتلبية الاحتياجات الأمنية للمنظمات غير الحكومية.

بالإضافة إلى قدرة التوظيف الكافية، من الضروري أن تقوم المبادرات بتشغيل المستشارين الأمنيين المناسبين. وتعتبر ملائمة الموظفين الأمنيين من أكثر العوامل تأثيراً على نجاح هياكل التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية. والعناية الشديدة مطلوبة عند اختيار المستشارين الأمنيين لضمان تعيين الذين لديهم القدرة على اكتساب ثقة مجتمع المنظمات غير الحكومية من أجل تطوير علاقات عمل فعالة والحفاظ عليها. وعندما تبحث الوكالات عن الموظفين الأمنيين لمبادرات التعاون أو لأمنها الخاص، يكون هناك ميل لاختيار الأفراد على أساس خبرتهم في الشرطة أو الجيش أو شركات الأمن الخاصة. وبينما تكون المعرفة الفنية الأمنية مطلوبة في بعض الأحيان، وامتلاك الخلفية العسكرية يمكنه المساعدة في الاتصال بالقوات العسكرية في الميدان وتوجيه الهياكل العسكرية المعقدة، ينبغي اعتبار تلك الخلفيات الأمنية التقليدية ميزة إضافية، وليس شرطاً لشغل الوظيفة. ويتطلب الاتصال الفعال بمجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية وتطوير شبكة فعالة للمعلومات الأمنية وتلبية الاحتياجات الأمنية للمنظمات غير الحكومية الكثير من الكفاءات التي تشمل مهارات الاتصال الجيد والمهارات الشخصية والتحليلية ومهارات التفاوض، مقترنة بالخبرة العملية بالتقييمات الأمنية والتخطيط والإدارة والتدريب.

ويمكن الجدل بأن امتلاك الخبرة الأمنية المحضة أقل أهمية لمنصب المستشار الأمني للمنظمات غير الحكومية من الخبرة في إدارة البرامج الإنسانية في البيئات غير الآمنة وفهم "ثقافة" المنظمات غير الحكومية ومناهجها الأمنية والقدرة على العمل سياقات ثقافية متنوعة. وينبغي اختيار الموظفين الأمنيين الملائمين لمبادرات التعاون في نطاق من الكفاءات التي تحقق التوازن بين الأمن والخبرة في مجال المساعدات الإنسانية. وبشكل مثالي، ينبغي على المستشارين الأمنيين امتلاك بعض الخبرة في المساعدات الإنسانية وأن يكونوا على معرفة بتحدياتها

ومتطلبات المنظمات غير الحكومية. وفي بعض السياقات، تكون المهارات اللغوية عاملاً هاماً ينبغي أخذه في الاعتبار لتسهيل ضم نطاق واسع من المنظمات غير الحكومية والاتصال بالسلطات المحلية والفاعلين الأمنيين.

وأحد الاعتبارات الإضافية هو تشغيل موظفين أمنيين دوليين أم وطنيين في المبادرة. حيث يكون لدى الموظفين الأمنيين الوطنيين معرفة سياقية وفهماً أكبر ووصولاً أفضل لمصادر المعلومات المحلية من زملائهم من الموظفين الدوليين، وهو ما يمثل فائدة إضافية للمبادرة. ولكن العثور على الموظفين الوطنيين المناسبين ذوي القدرة الكافية على الإدارة الأمنية يمكن أن يكون صعباً. وبالإضافة إلى ذلك، قد تعني الحساسية المحيطة بالمعلومات الأمنية في بعض السياقات أن الموظفين الأمنيين الوطنيين يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على المعلومات من بعض الفاعلين الدوليين، وقد يصبحون هدفاً للتدخل والتهديد من قبل السلطات أو الجماعات المحلية. وينبغي أن يكون هناك توازن بين المستشارين الأمنيين الوطنيين والدوليين لضمان الوصول إلى الفاعلين المختلفين والحفاظ على حياد واستقلال المبادرة وزيادة مشاركة ودعم كل من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

وغالباً ما تكون الوكالة القائدة أو المضيفة مسؤولة عن تحديد المصدر وإدارة المتطلبات فيما يختص بالمستشارين الأمنيين للمبادرة. إلا أن العثور على موظفين أمنيين لديهم الخبرة المناسبة يعد تحدياً كبيراً. وبشكل عام، هناك نقص كبير في الموظفين الأمنيين ذوي الخبرة في مجال المنظمات غير الحكومية داخل القطاع، ومع ازدياد الحاجة إلى موظفين أمنيين في الميدان، ظلت المناصب في العديد من المبادرات التعاونية خالية لفترات طويلة. ولجذب المستشارين الأمنيين المناسبين، قد تحتاج الوكالة القائدة أو المضيفة إلى توسيع بحثها عن الموظفين ودراسة الإعلان عن المناصب من خلال عدة شبكات أو منظمات أمن محترفة مثل RedR-IHE، تحتفظ بسجل للموظفين ذوي الكفاءات الأمنية. ولجذب المتقدمين، يجب تطوير صلاحيات ووصف وظيفي واضح يحدد بوضوح دور ومسؤوليات ومهام الوظيفة ورفع التقارير. وللحصول على أمثلة لصلاحيات المستشار الأمني ووصف وظيفي للمستشار الأمني، ارجع إلى ملحق ٣ و ٤.

وحتى عندما يتم التعرف على مستشارين أمنيين مناسبين، يمكن أن يكون جذبهم وبقائهم في الوظيفة أمراً صعباً حيث يتلقى الموظفون الأمنيون الذين يعملون في هيكل المنظمات غير الحكومية رواتب أقل من تلك التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة أو شركات الأمن الخاصة في نفس السياق. وبينما لا تستطيع رواتب المنظمات غير الحكومية التنافس مع تلك المعدلات المرتفعة، قد يكون من الضروري مراجعة المكافآت المتاحة والموازنة وذلك لجذب الموظفين ذوي الخبرة والاحتفاظ بهم. ولكن من المهم أن يتم التعامل مع ممارسات التشغيل والمكافآت المتاحة بشفافية وحرافية.

ويتم توظيف المستشارين الأمنيين الذين يعملون في الهياكل التعاونية كجزء من الوكالة القائدة أو المضيفة. وعلى ذلك، تنطبق عليهم ضوابط وإجراءات موظفي الوكالة. وفي بعض الحالات يكون من الضروري تطوير إجراءات أمنية محددة أو تعديل بعض السياسات من أجل المستشارين الأمنيين المشتركين في المبادرة الأمنية، مما يسمح لهم مثلاً بالسفر إلى مناطق خارج حدود موظفي الوكالة. وقد لا ينطبق الغطاء التأميني لموظفي الوكالة المضيفة في البيئة الأمنية أو المنطقة التي يتوقع أن يعمل فيها المستشارون الأمنيون للمبادرة. ولضمان حصول هؤلاء المستشارين الأمنيين الموظفين خصيصاً للمبادرات التعاونية على التغطية التأمينية الكافية، يجب على الوكالة المضيفة إيضاح مدى السياسة التأمينية على موظفيها والقيود المطبقة.

٣.٧ نطاق الأنشطة والخدمات

يعتمد مجال الأنشطة والخدمات التي توفرها آلية التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية على طبيعة الآلية والقدرات والموارد المتاحة وحاجة المنظمات غير الحكومية في ذلك السياق.

إن إدراك وفهم التطورات الأمنية الهامة والتهديدات المحتملة والحوادث التي تقع في بيئة العمليات أمر ضروري، إذا أرادت المنظمات غير الحكومية الحد من الخطر الذي يهدد موظفيها أو برامجها. ويعتبر تحسين تدفق معلومات الأمن والسلامة هو الوظيفة الأساسية لأي آلية للتعاون الأمني، وهي على ذلك أكثر الخدمات التي تقدمها تلك المبادرات استخداماً وتقديراً.

وفي حين أن إنشاء شبكة أمنية للمنظمات غير الحكومية يمكنه تسهيل تبادل معلومات الأمن والسلامة بين الوكالات المشاركة، يمكن زيادة جودة وسهولة الحصول على تلك المعلومات عن طريق تشغيل مستشارين أمنيين من خلال مبادرة الاتحاد أو إنشاء مكتب أمن وسلامة للمنظمات غير الحكومية. ويمكن للمستشارين الأمنيين أن يقدموا للمنظمات غير الحكومية الكثير من خدمات الأمن والسلامة، بما في ذلك:

- **عقد اجتماعات أمنية-** إن الاجتماعات الأمنية أداة هامة في تبادل المعلومات. ويمكن للمستشارين الأمنيين عقد اجتماعات أمنية منتظمة لإيجاز المنظمات غير الحكومية حول الحوادث الأخيرة والتهديدات المحتملة والعوامل الإضافية التي قد يكون لها تأثير على أمن المنظمات غير الحكومية. كما يمكن أن توفر تلك الاجتماعات منتدى تجري فيه المناقشات حول الوضع الأمني العام وأي مخاوف تتعلق بالمناهج الأمنية التي تتبناها المنظمات غير الحكومية المختلفة. ورغم أن الاجتماعات يجب أن تركز على المنظمات غير الحكومية، يمكن دعوة الموظفين الأمنيين من الأمم المتحدة والقوات العسكرية الدولية للمشاركة. ويعتمد تكرار حدوث تلك الاجتماعات على الوضع الأمني ومستوى الحوادث وتفرغ موظفي المنظمات غير الحكومية؛ ورغم أن الاجتماعات الأسبوعية هي الأكثر شيوعاً، يمكن عقد الاجتماعات يومياً خلال أوقات التوتر. ومثالياً، ينبغي عقد الاجتماعات في العاصمة وعلى المستوى الميداني من خلال المستشارين الأمنيين الإقليميين. كما ينبغي دراسة عقد اجتماعات منفصلة باللغات المحلية لزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية.
- **تقديم تقارير الحوادث-** يساعد الحصول على تقارير موثوقة ومناسبة عن الحوادث الأمنية للمنظمات غير الحكومية في تحديد وتحليل التغيرات في الوضع الأمني والتفاعل معها. ويمكن للمستشارين الأمنيين ترتيب المعلومات المتعلقة بالحوادث الأمنية التي تؤثر على المنظمات غير الحكومية أو الوكالات الإنسانية الأخرى، أو الأحداث الأخرى التي تشير إلى تغيير كبير في الأمن. وبعد التحقيقات الأولية والتأكد من المعلومات من مصادر مختلفة، يمكن للمستشارين الأمنيين إعداد تقرير عن الحادث يوزع بسرعة عبر الهاتف أو الرسائل النصية القصيرة أو اللاسلكي من خلال نظام شجرة/مراقب. وينبغي توزيع تقارير حوادث أكثر تفصيلاً وبعض النصائح الأساسية على المنظمات غير الحكومية عن طريق البريد الإلكتروني.
- **إصدار تحذيرات التهديد-** بناء على حوادث معينة أو معلومات تم الحصول عليها من مصادر موثوقة وصلات كونها المستشارون الأمنيون، يمكن التعرف على التهديدات المحتملة الخاصة ببعض المنظمات غير الحكومية أو الوكالات العاملة في مواقع معينة أو مجتمع المنظمات غير الحكومية ككل. ويمكن أن يصدر المستشارون الأمنيون تحذيرات استشارية للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة أو لجميع الوكالات حول التهديدات المحتملة عند تلقي المعلومات.
- **إعداد تقارير أمنية منتظمة-** يمكن أن يوزع المستشارون الأمنيون تقريراً ملخصاً حول الحوادث الأمنية ذات الصلة بالمنظمات غير الحكومية للمساعدة في تحليلها ومراقبة الوضع الأمني. ويعتمد تكرار تلك التقارير على مستوى الحوادث؛ وتعتبر النشرات الأسبوعية أو التي تصدر كل شهرين الأكثر شيوعاً. وينبغي أن تحتوي تلك التقارير على معلومات حول حوادث متعددة وبعض التحليلات المحدودة ونصائح أساسية للمنظمات غير الحكومية. ومن المهم أن تحتوي تلك التقارير على تحديد للمسؤولية يلخص حدود المعلومات المقدمة وتؤكد على أنه رغم تقديم بعض النصائح، إلا أن القرارات والاحتياطات الأمنية التي يتم اتخاذها مسؤولية كل وكالة.
- **تطوير مادة للموارد-** يمكن تطوير مواد إضافية لموارد معلومات الأمن والسلامة من خلال المستشارين الأمنيين لمساعدة المنظمات غير الحكومية على إدارة أمن وسلامة موظفيها. فمثلاً،

يمكن إنتاج "كتاب طريق" يحتوي على معلومات الاتصال الضرورية ونقاط المراجع ذات الصلة (مثال: مواقع مشروعات المنظمات غير الحكومية، نقاط التفيتش، المستشفيات، مراكز الشرطة، محطات الوقود) لمساعدة المنظمات غير الحكومية في حالة حدوث حالات طوارئ أو مشكلات على الطريق.

ويجب أن تسعى آليات التعاون الأمني نحو الانفتاح والشفافية في المعلومات التي تقدمها للمنظمات غير الحكومية. إلا أنه في بعض السياقات قد يحتاج المستشارون الأمنيون إلى الحد من المعلومات التي توزع أو تقدم في المنتديات العامة، إذا أنها قد تعرض النظرة المحايدة للألية الأمنية وموظفيها للخطر أو تؤدي إلى اتهام المستشارين الأمنيين بجمع المعلومات الاستخباراتية. وفي مواقف أخرى، قد يكون من المهم الاحتفاظ بسرية المصدر أو المنظمة غير الحكومية ذات الصلة. وبينما قد تكون هناك حاجة للاحتفاظ بسرية تفاصيل الحادث، أو يحتاج المستشارون الأمنيون على الحد من مدى التحليل الذي يقدم في التقارير الموزعة، إلا أنه يجب المشاركة ببعض الحقائق الأساسية بين الوكالات لتحذيرهم من التهديدات المحتملة.

وغالباً ما تشكو المنظمات غير الحكومية من أن المعلومات التي يتم المشاركة بها في هذه المنتديات تفتقر إلى التفاصيل والتحليل الكافي. إلا أن الخبرة توضح أن المنظمات غير الحكومية ستتجاهل التقارير الأمنية المفرطة في التفاصيل إذا كان هناك الكثير من المعلومات للاستيعاب. ولإيجاد التوازن، ينبغي على المستشارين الأمنيين التشاور مع المنظمات غير الحكومية حول نوع المعلومات المطلوبة وشكلها وأفضل طريقة لتوزيعها. حيث توزع عدة مبادرات تقارير حوادث وتقارير أمنية منتظمة عن طريق البريد الإلكتروني من خلال قوائم العناوين، بالرغم من أنه من الضروري أن يدار نظام التوزيع عن طريق البريد الإلكتروني بحرص لضمان تلقي المنظمات غير الحكومية للمعلومات. فقد تتوسع قوائم التوزيع بسرعة بحيث يصبح من الصعب إدارتها وتضيع السيطرة على المعلومات الموزعة. وينبغي وضع معايير متفق عليها لإشراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى في قوائم العناوين، عدد عناوين البريد الإلكتروني المسموح بها لكل وكالة. ويجب مراجعة الأفراد الموضوعين على القوائم بصفة منتظمة حيث قد يتغير موظفو الوكالات وتحرم المنظمة من معلومات هامة.

٣,٧,٢ الإبلاغ عن الحوادث وجمع البيانات ورسم الخرائط

من الضروري أن يكون لدى الوكالات المنفردة نظاماً لتسجيل الحوادث الأمنية من أجل مراقبة الأنماط والاتجاهات وبذلك يكون هناك فهم أفضل للوضع الأمني في سياقها. وبينما كان هناك بعض التحسن في نظم التقارير الداخلية بالوكالات، لا يزال هذا المستوى من التحليل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية نادراً حيث يفتقر الموظفون إلى المعلومات والقدرة والوقت للمرور بتلك الاختبارات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك القليل من النظم الجماعية التي يتم فيها توزيع المعلومات الهامة حول اتجاهات وأنماط التهديدات بين الوكالات في الميدان. ويمكن أن توفر آلية التعاون الأمني نقطة مركزية يتم الإبلاغ عن جميع الحوادث فيها. ويمكن أن تسهل الآليات ذات المستشارين الأمنيين تحليل الحوادث الأمنية ودعم المنظمات غير الحكومية في اتخاذ القرار، بما في ذلك:

- **إنشاء نظام مركزي لجمع بيانات الحوادث.** يمكن للمستشارين الأمنيين إنشاء وإدارة قاعدة بيانات للحوادث يتم فيها تسجيل الحوادث التي تبلغ عنها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى. وهناك عدة برمجيات متاحة لجمع المعلومات يمكنها أن تقلل من الوقت اللازم لإدخال البيانات وتحسين عرض المعلومات على المنظمات غير الحكومية. وقد تكون تلك البرمجيات مرتفعة الثمن ولكن يمكن استخدام برامج ميكروسوفت إكسل Microsoft Excel وأكسيس Access كبديل أساسي إذا كان التمويل محدوداً.
- **توفير المعلومات حول التهديدات الأمنية.** بالإضافة إلى تقديم صورة حديثة يسهل الوصول إليها للوضع الأمني في الميدان، ينبغي على قواعد البيانات تلك أن تمكن المستشارين الأمنيين من توفير معلومات حول التهديدات الأمنية. ويمكن للمستشارين الأمنيين عمل تقارير خاصة تبرز اتجاهات التهديدات الأمنية خلال فترة محددة، مثلاً نوع الحوادث التي تقع وتكرارها وشدها وموقعها

وتوقيتها، مما يمكن المنظمات غير الحكومية من تطوير فهم أوسع للمخاطر التي يتعرض لها الموظفون والبرامج.

وبالطبع تعتمد جودة تلك البيانات والتحليلات على إطلاع المنظمات غير الحكومية للمستشارين الأمنيين على الحوادث وتقديم تقارير الحوادث المفصلة لهم. وينبغي على المستشارين الأمنيين رفع الوعي بأهمية تقارير الحوادث باستمرار وتشجيع المنظمات غير الحكومية على ذلك. وستظل بعض المنظمات غير الحكومية مترددة في الإبلاغ عن الحوادث، أو قد يكون هناك ارتباك حول الحوادث التي يتم الإبلاغ عنها ولمن وبأي صيغة. ويجب على المستشارين الأمنيين تطوير بروتوكولات للإبلاغ عن الحوادث لتوفير الإرشاد الواضح حول الحوادث أو الحوادث التي "كادت أن تقع" (وهي حالة يتم فيها تجنب وقوع الحادث إما بسبب الحظ أو الإجراءات المناسبة) التي يجب الإبلاغ عنها ولمن وبأي صيغة وما المعلومات الأساسية التي يجب ذكرها. وفي المواقف قد يكون من المفيد تطوير صيغة قياسية لتقارير الحوادث، من أجل تعزيز لغة مشتركة للتقارير وتمكين المستشارين الأمنيين من ترتيب وتوزيع المعلومات بصورة أكثر سهولة.

٣،٧،٣ دعم إدارة الأمن والسلامة

بينما تمتلك المنظمات غير الحكومية الأكبر حجماً إجراءات شاملة لضمان ظروف العمل الآمنة لموظفيها، تفتقر وكالات كثيرة إلى الإجراءات الأمنية الأساسية. ومع الأخذ في الاعتبار المدى الواسع من الوكالات التي تعمل الآن في بيئات غير آمنة، يفنقر مديرو بعض المنظمات غير الحكومية إلى الوعي أو الخبرة بالإدارة الأمنية الضرورية للتعامل مع التحديات الأمنية الناشئة التي تواجهها في بعض السياقات. وعندما تتواجد الخطط والإجراءات الأمنية، غالباً ما تكون ضعيفة وغير فعالة لأن موظفي الإدارة لم يقوموا بعمل التقييم الضروري للمخاطر لضمان أن الخطط والإجراءات ذات صلة بالسياق والتهديدات القائمة.

ويمكن لتكوين آلية للتعاون الأمني ذات المستشارين الأمنيين أن يساعد المنظمات غير الحكومية في تقوية قدراتها الخاصة في مجال إدارة السلامة. فيمكن للمستشارين الأمنيين الاستعانة بخبرتهم ووعيهم بالوضع الأمني لمساعدة المنظمات غير الحكومية على وضع خطط وإجراءات أمنية فعالة. ويجب إيضاح أن مسؤولية تنفيذ تلك الإجراءات الأمنية تظل على عاتق المنظمات غير الحكومية منفردة. ويمكن للمستشارين الأمنيين توفير الدعم للأمن والسلامة في المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك:

- **تقديم الدعم للتخطيط الأمني-** يمكن للمستشارين الأمنيين مراجعة الإجراءات والسياسات الأمنية للمنظمات غير الحكومية، كما يطلب منها، وتقديم توصيات لتعزيز أمن الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستشارين الأمنيين توفير طبقات عامة لمساعدة المنظمات غير الحكومية في تطوير خطط شاملة للأمن والسلامة خاصة بوكالاتهم.
- **إجراء التقييمات الميدانية-** قد تكون المنظمات غير الحكومية التي تريد توسيع عملياتها إلى مناطق جديدة غير واضحة فيما يتعلق بالوضع الأمني، أو مهتمة بالمخاطر الأمنية في المواقع التي تتواجد فيها بالفعل. وقد يتمكن المستشارون الأمنيون من توفير دعم إضافي لتلك المنظمات غير الحكومية عن طريق إجراء تقييمات أمنية لمناطق البرامج القائمة أو المحتملة عند الطلب.
- **إجراء تقييمات لأمن وسلامة المواقع-** بناء على طلب المنظمات غير الحكومية، يمكن للمستشارين الأمنيين زيارة مكاتب أو مساكن أو مواقع برامج المنظمات غير الحكومية للتقييم والنصح فيما يتعلق بأمن وسلامة الموقع واختيار الموقع والهيكل الفعلي وسهولة الوصول والإجراءات الأمنية المطبقة. وبدلاً من ذلك، يمكن للموظفين الأمنيين إجراء تدريب حول الوعي أو توفير المعلومات وقوائم التدقيق حول قضايا أمن المواقع لتمكين موظفي المنظمات غير الحكومية من تقييم أمن مواقعهم.
- **تنظيم إجازات أمنية للموظفين-** يمكن للمستشارين الأمنيين، عند الطلب، توفير إجازات أمنية للوكالات الجديدة التي تريد إنشاء برامج أو موظفي المنظمات غير الحكومية حديثي التعيين أو الزوار. وإذا كان هناك تقلب مرتفع في الموظفين أو الكثير من الزوار للوكالة، يمكن تنظيم

الإجازات بصورة منتظمة لمجموعة من موظفي المنظمات غير الحكومية أو كجزء من عملية التوجيه مع الوكالات الأخرى.

إلا أن توفير هذا المستوى من الإدارة الأمنية للمنظمات غير الحكومية يمكن أن يكون استنزافاً كبيراً لموارد المبادرة ووقت موظفيها. وقد يؤثر ذلك على الخدمات الأخرى والدعم الذي توفره. وقد أظهرت الخبرة أنه كلما زادت الخدمات التي تقدمها المبادرة إلى المنظمات غير الحكومية، زاد طلب واعتماد المنظمات غير الحكومية على هذا الدعم، خاصة في أوقات انعدام الأمن أو بعد وقوع حادث كبير. وخلال تلك الأوقات، يزيد الطلب على قيام المستشارين الأمنيين بالنظر في الخطط والإجراءات الأمنية للمنظمات غير الحكومية أو التقييم الأمني لمكاتبها أو زيارة أماكن مشروعاتها. ومن المهم ضمان أن المبادرة لديها القدرة الكافية من الموظفين لتوفير هذا الدعم أو، إذا كان ضرورياً، الحد من بعض الخدمات لكي تضمن أن آلية التعاون الأمني تفي بتوقعات المنظمات غير الحكومية.

٤,٧,٣ الاتصالات بين الوكالات

إن الاتصالات الفعالة ضرورية لأمن وسلامة موظفي المنظمات غير الحكومية في البيئات غير الآمنة. وبينما يجب على المنظمات غير الحكومية أن تضمن وجود نظم اتصالات داخلية فعالة للسماح بتدفق المعلومات الأمنية والتمكين من مراقبة تحركات الموظفين، يجب أن يكون هناك نظم موضوعة لتسهيل الاتصال بين الوكالات في الميدان. ويسمح ذلك للمنظمات غير الحكومية بإصدار بعضها البعض أو تلقي الإنذارات في حالة احتمال حدوث انعدام للأمن. وهناك اعتراف كبير بأهمية نظم الاتصالات بين الوكالات، وكثيراً ما تطلب المنظمات غير الحكومية في الميدان شبكات للاتصالات. ولكن إنشاء تلك النظم والحفاظ عليها أمر صعب، ويتطلب تولي وكالة أو هيئة ما القيادة. ويمكن لآلية التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً هاماً في تسهيل الاتصالات بين الوكالات، ويشمل ذلك:

- **إنشاء نظام الشجرة الأمنية/المراقب.** تهدف أهرامات الاتصالات هذه إلى جعل توزيع المعلومات والإنذارات الأمنية أكثر فعالية. ويمكن للمستشارين الأمنيين إنشاء وإدارة نظام يمكن بواسطته إنذار المنظمات غير الحكومية بالحوادث الأمنية أو التهديدات المحتملة عن طريق الرسائل الصوتية أو النصية. وتتطلب تلك النظم إدارة دائمة لضمان عملها بفعالية وتحديث تفاصيل الاتصال واختبار النظام بانتظام للتعرف على المشكلات المحتملة. وفي السياقات التي يتواجد فيها عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية، ينبغي تقسيم الشجرة الأمنية إلى مجموعتين فرعيتين، مع تولي منظمات غير حكومية مختارة القيادة في الحفاظ على الشجرة الأمنية أسفلها. وسيقل ذلك من عدد المكالمات التي يرد عليها المستشارون الأمنيون ويضمن أن جميع المنظمات غير الحكومية المشاركة في النظام تتلقى المعلومات.
- **تسهيل وجود شبكة لاسلكي للمنظمات غير الحكومية.** يمكن أن يساعد المستشارون الأمنيون في إنشاء شبكة لاسلكي للمنظمات غير الحكومية للاتصالات الطوارئ عن طريق الاتصال بالمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة لتطوير قنوات HF و VHF أمنية مشتركة وتوزيع الترددات على المنظمات غير الحكومية وتطوير بروتوكولات وإجراءات للشبكة لضمان الاستخدام المنضبط للاسلكي.
- **توفير الدعم للاتصالات.** يمكن للمستشارين الأمنيين، عند الطلب، مراجعة نظم وإجراءات الاتصالات القائمة لدى المنظمات غير الحكومية وتقديم توصيات لتحسينها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستشارين الأمنيين تقديم النصح لموظفي المنظمات غير الحكومية حول معدات الاتصالات المناسبة وعملية الترخيص والقيود المحتملة التي تطبق في هذا السياق، وتقديم الإرشاد حول تطوير إجراءات وبروتوكولات مناسبة.

حتى عند تطبيق الخطط والإجراءات الأمنية الفعالة، لا يوجد ضمان بعدم وقوع حوادث أمنية. وفي حالة وقوع حادث، يجب أن تكون المنظمات غير الحكومية وموظفيها مستعدين للاستجابة بصورة مناسبة لضمان تقليل الأثر. ويجب على المنظمات غير الحكومية أن تضمن وجود خطط فعالة للطوارئ يمكنها مساعدة الموظفين في الاستجابة للحوادث بشكل مناسب. ورغم تلك الحاجة، لا يوجد لدى المنظمات غير الحكومية في عدة سياقات خطط للطوارئ. وبين المنظمات غير الحكومية التي طورت خططاً للطوارئ، هناك ارتباك حول الدعم المتاح أثناء الأزمة؛ إذ أن بعض المنظمات غير الحكومية لديها توقعات غير واقعية حول الدعم المقدم من الأمم المتحدة أو الفاعلين الآخرين فيما يتعلق بإجلاء موظفيها. ويمكن لآلية التفاعل الأمني ذات المستشارين الأمنيين دعم المنظمات غير الحكومية في الإعداد للأزمات وإدارتها، ويشمل ذلك:

- **توفير الدعم للتخطيط للطوارئ**- يمكن للمستشارين الأمنيين مساعدة المنظمات غير الحكومية، عند الطلب، في تطوير أو مراجعة خطط الطوارئ القائمة للتعامل مع مخاطر محددة يمكن أن تقع في ذلك السياق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستشارين الأمنيين توفير طبقات عامة وإرشادات قياسية وتفاصيل اتصالات الطوارئ ومعلومات حول الخدمات والدعم المتوفر في تلك المنطقة لمساعدة المنظمات غير الحكومية في تطوير خطط طوارئ شاملة وإرشادات للموظفين عند الاستجابة للحوادث الخطيرة، مثال: إجلاء أو نقل الموظفين والطوارئ الطبية واختطاف الموظفين.
- **تسهيل الدعم في اللحظات الأخيرة**- في المواقف الحرجة عندما يحتاج موظفو المنظمات غير الحكومية إلى دعم للإجلاء/النقل أو دعم طبي، يمكن للمستشارين الأمنيين المساعدة في الاتصال وتنسيق الاستجابة مع الأمم المتحدة أو القوات العسكرية الدولية أو شركات تأجير الطائرات، وفقاً لمدى الدعم المتاح في هذا السياق.

وهناك حدود لمدى دعم إدارة الأزمات الذي يقدمه المستشار الأمني للمنظمات غير الحكومية. فمن المهم أن يتم تفسير تلك الحدود بوضوح للمنظمات غير الحكومية لتجنب سوء الفهم أو التوقعات غير الواقعية. وينبغي أن يقتصر دعم إدارة الأزمات من قبل المستشارين الأمنيين على التخطيط للطوارئ وتسهيل استجابة القادرين على المساعدة. ولا يتوقع من المستشارين الأمنيين تقديم الاستجابة للأزمات للمنظمات غير الحكومية مثل الدخول في الأوضاع غير الآمنة أو إجلاء موظفي المنظمات غير الحكومية. وليس هناك حدود للمخاطر التي ينبغي أن يتعرض لها المستشارون الأمنيون فحسب، بل قد تعرض توقعات هذا المستوى من الدعم الأفراد أو الوكالة المضيفة إلى المسؤولية في حالة وقوع حادث خطير. ومن واجب المنظمات غير الحكومية رعاية موظفيها وتحمل مسؤوليتهم، ولذلك فهي مسؤولة في الأساس عن الاستجابة للأزمات التي تخص الموظفين.

٣,٧,٦ اتصال المنظمات غير الحكومية

إن الاتصال المنتظم بمدى واسع من الفاعلين المختلفين أمر ضروري لكي تجمع المنظمات غير الحكومية المعلومات حول الوضع الأمني والحوادث الخاصة والتهديدات المحتملة. وبينما يكون تبادل المعلومات الأمنية بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة محدوداً، يمكن أن يكون الوصول إلى المعلومات من الفاعلين الأمنيين الآخرين أكثر صعوبة. فمثلاً، يمكن أن تكون القوات العسكرية الدولية مترددة في الاتصال بالمنظمات غير الحكومية المنفردة، مفضلة العمل مع نقاط التركيز المعروفة نتيجة لحجم الطلبات على المعلومات. وفي سياقات أخرى، قد تكون المنظمات غير الحكومية منزعجة من تطوير العلاقات ببعض الفاعلين الأمنيين نتيجة للطريقة التي يرى بها الفاعلون الآخرون أو المستفيدون المنظمات غير الحكومية والمخاطر التي قد يشكها هذا التعاون. ويمكن لآلية التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية أن تعمل كنقطة تركيز للاتصال الأمني ومشاركة المعلومات الأوسع بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والفاعلين الأمنيين المتعددين. ويمكن للآليات ذات المستشارين الأمنيين تقوية الاتصال الأمني بين المنظمات غير الحكومية بعدة طرق، منها:

- **الاتصال بإدارة شؤون الأمن والسلامة**- يمكن للمستشارين الأمنيين العمل مع إدارة شؤون الأمن والسلامة والموظفين الأمنيين من وكالات الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز علاقة العمل المنتجة التي

تسهل المشاركة في المعلومات والتقارير الأمنية ومناقشة المخاوف الأمنية للمنظمات غير الحكومية. كما يمكن أن يقوم المستشارون الأمنيون بتطوير علاقة رسمية مع إدارة شؤون الأمن والسلامة بالتوافق مع وثيقة اللجنة الدولية لنظم المعلومات " إنفاذ الأرواح معاً" حيث يشارك المستشارون الأمنيون في اجتماعات فريق الإدارة الأمنية بالأمم المتحدة.

□ **الاتصال بالفاعلين الأمنيين-** يمكن للفاعلين الأمنيين مساعدة المنظمات غير الحكومية في بناء صلات بقوات الأمن الوطنية، بما في ذلك الشرطة والجيش والقوات العسكرية الدولية وشركات الأمن الخاصة وغيرهم من الفاعلين الأمنيين الموجودين في ذلك السياق. ويمكن تطوير تلك العلاقات لدعم جمع المعلومات الأمنية والتحقق من تقارير الحوادث والتهديدات المحتملة وإيصال المخاوف الأمنية للمنظمات غير الحكومية. ويمكن أيضاً للمستشارين الأمنيين الاتصال بالقوات العسكرية الدولية فيما يتعلق بإتاحة دعم في اللحظات الأخيرة للمنظمات غير الحكومية في حالة حدوث طوارئ طبية أو إجلاء.

ورغم فوائد الاتصال بالعديد من الفاعلين الأمنيين حول القضايا الأمنية، هناك أيضاً بعض المخاطر. فنتيجة لبرامجهم السياسية، يمكن للتعاون مع بعض الفاعلين إضعاف استقلال المبادرة في أعين المنظمات غير الحكومية والفاعلين الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك سوء فهم متعلق بأهداف بناء تلك العلاقة. حيث يجب تطوير العلاقات بين المستشارين الأمنيين والقوات العسكرية الدولية أو الفاعلين الأمنيين الآخرين بغرض تبادل المعلومات وتسهيل الدعم الممكن في اللحظات الأخيرة. ويجب أن تتم إدارة جميع العلاقات بحرص لضمان شفافيته ونزاهتها، وأنه لا يوجد خطورة حقيقية أو محسوسة على استقلال المبادرة.

وبينما يوجد لدى آلية التعاون الأمني دور دعم واضح في رفع الوعي بالقضايا الأمنية داخل مجتمع المنظمات غير الحكومية، لا ينبغي أن تعمل على أنها تمثل مجتمع المنظمات غير الحكومية في القضايا السياسية المرتبطة بالوصول والأمن والحماية. فينبغي إثارة تلك القضايا من خلال هيكل وهيئات أكثر ملائمة. وحينما توصل المبادرة المخاوف الأمنية للمنظمات غير الحكومة إلى السلطات والفاعلين الأمنيين الآخرين، يجب أن تذكر بوضوح المنظمات غير الحكومية المحددة التي تمثلها.

كما يجب الاهتمام بالاتصال بالإعلام. فمن المهم أن يطور المستشارون الأمنيون علاقات مع الإعلام الدولي والوطني إذ أنه قد يكون مصدراً قيماً للمعلومات الأمنية. وبالمثل، فالمبادرة ستكون مصدراً ممتازاً للمعلومات للصحفيين. فقد كان هناك عدد من الأمثلة وزعت فيها المبادرة المعلومات وانتهى بها الأمر في الصحافة أو تم الاستشهاد بالمستشارين الأمنيين كمصدر للمعلومات. ومن الممكن أن يتعرض مستقبل المبادرة للخطر إذا كانت السلطات أو الفاعلين الأمنيين الآخرين مستاءين من تلك التقارير الإعلامية.

٣,٧,٧ التدريب على الأمن والسلامة

إن التدريب على الأمن والسلامة عنصر أساسي في تحسين الوعي والقدرة على إدارة موظفي المنظمات غير الحكومية. وقد طورت بعض المنظمات غير الحكومية الأكبر حجماً برامج شاملة للتدريب على الأمن والسلامة لموظفيها، وتستفيد عدة وكالات من تدريبات الأمن والسلامة التي تقدمها بعض المنظمات مثل RedR-IHE و Bioforce عندما تتاح تلك النشاطات. ولكن، إجمالاً، لا يزال وصول الأغلبية العظمى من موظفي المنظمات غير الحكومية إلى التدريب على الأمن والسلامة نادراً. ويمكن أن تلعب آلية التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في تعزيز مهارات ووعي موظفي المنظمات غير الحكومية عن طريق تسهيل التدريب على الأمن والسلامة في الميدان، ويشمل ذلك:

□ **توفير التدريب الشخصي على الأمن والسلامة-** يمكن للمستشارين الأمنيين تنظيم جلسات تدريب دورية لموظفي برامج المنظمات غير الحكومية. ويشمل هذا التدريب جلسات خاصة بالسياق حول قضايا مثل: إجراءات أمن المواقع وسلامة السيارات والسفر والأمن من الحرائق والإسعافات الأولية الأساسية والاتصالات. كما يمكن أن يغطي التدريب الوعي بتهديدات معينة مثل الألغام أو العبوات الناسفة أو الاختطاف. ويمكن توفير تدريب مركز إضافي لمجموعات معينة من موظفي المنظمات

غير الحكومية مثل السائقين أو الحرس. وتوفير التدريب، يمكن للمستشارين الأمنيين الاستفادة من موارد التدريب الأمني القائمة والمتاحة في القطاع، مثلاً، دليل التدريب الأمني للإدارة العامة للمساعدات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية، الذي يوفر وحدات عامة للتدريب الأمني بما في ذلك خطط الجلسات والعروض والتدريبات الجماعية والملازم التي يستطيع المستشارون الأمنيون تعديلها لتكون مختصة بالمخاطر الموجودة في الميدان.

□ **تسهيل إقامة ورش عمل عن الإدارة الأمنية.** ينبغي على موظفي المنظمات غير الحكومية الذين يتحملون مسؤوليات إدارية عن الأمن- مديرو البرامج، ممثلو الدول، كبار الموظفين الميدانيين- الحصول على المزيد من التدريب المتخصص من أجل تعزيز قدرتهم العامة على الإدارة الأمنية. ويمكن لألية التعاون الأمني تسهيل ورش العمل التي تركز على الإدارة الأمنية، بالارتباط مع مقدمي التدريب الأمني المتخصصين، الذين يمكنهم موظفي المنظمات غير الحكومية من التآلف مع مناهج الإدارة الأمنية العامة وتطوير المهارات الأساسية المرتبطة بتحليل السياق والتخطيط الأمني وإدارة الأزمات وتحليل الحوادث. كما توفر ورش العمل بين الوكالات فرصة لكبار المدراء في المنظمات غير الحكومية لمشاركة المخاوف ومناقشة المناهج المختلفة لإدارة أكثر فعالية لموظفيهم وبرامجهم وأصولهم.

ورغم ارتفاع طلب المنظمات غير الحكومية على التدريب على الأمن والسلامة، إلا أن مستوى التدريب الذي توفره الألية الأمنية يعتمد على هيكل توظيف المبادرة والقدرة التدريبية لمستشاريها الأمنيين. ويمكن أن يكون توفير هذا المستوى من الدعم التدريبي للمنظمات غير الحكومية- بما في ذلك إجراء تقييم لاحتياجات التدريب بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية وتطوير جلسات ومواد تدريبية وتنظيم الأماكن المناسبة وجذب المشاركين- استنزافاً كبيراً لموارد المبادرة ووقت موظفيها. وقد يؤثر ذلك على الدعم والخدمات الأخرى التي تقدمها. ويتطلب توفير التدريب الفعال على الأمن والسلامة استثماراً كبيراً في الموظفين؛ ففي السياقات التي يكون فيها عدد كبير من المنظمات غير الحكومية وطلب مرتفع على التدريب، ينبغي على أليات التعاون الأمني دراسة وجود ضابط مخصص للتدريب أو توفير التدريب بالتعاون مع منظمات التدريب لتخفيف العبء عن كاهل المستشارين الأمنيين.

٣.٨ الحفاظ على الزخم

لسوء الحظ، برهنت الخبرات الحديثة أن أليات التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية لن تدوم بدون صيانة مستمرة. فحتى في أفضل المبادرات تنفيذاً يكون هناك خطورة من فقدان الزخم، وستكافح مع مرور الوقت للإبقاء على الطاقة الأولى والحماس والالتزام من جانب المنظمات غير الحكومية المشاركة. ويعتبر الحفاظ على الهيئة الحاكمة للمبادرة وضمان بقائها ذات صلة عن طريق توفير مستوى الدعم والتوجيه المطلوب أمر صعب بشكل خاص. ومع انتقال الأفراد أو الأنصار الرئيسيون للمبادرة، أو تغيير النظرة لمستوى انعدام الأمن، يمكن للهيئة الحاكمة أن تفقد الحافز. وقد تصبح الاجتماعات بالتدريج أكثر خصوصية أو يتم إلغاؤها نتيجة لعدم تفرغ الأعضاء أو تسيير أولويات أخرى ويصبح موظفو المنظمات غير الحكومية غير قادرين على تكريس الوقت والجهد اللذان تحتاجهما المبادرة. ولكي لا تصبح الهيئة الحاكمة غير مؤثرة، من المهم مراجعتها وتقييمها بانتظام، ومناقشة الأعضاء لكفاءة الهيكل الحالي ودوره من أجل تحديد أي تغييرات مطلوبة. وبمرور الوقت، قد تكون هناك حاجة لإجراء تعديلات على الهيئة الحاكمة وعضويتها والمسؤوليات المرتبطة بها وعلاقتها مع الوكالة المضيفة والإدارة الداخلية للمبادرة، وذلك لضمان استمرارها في العمل بفعالية.

كما يتأثر زخم آلية التعاون الأمني بالتقلب الكبير في الموظفين الأمنيين والفقدان اللاحق للذاكرة المؤسسية. ويستغرق تعيين المستشارين الأمنيين ذوي المهارات المناسبة وقتاً وغالباً، نتيجة لضعف التخطيط في مجال التشغيل، لا يكون هناك وقت لحدوث تسليم بين الموظفين المستقلين وبدلائهم. وقد يعتقد ذلك بشكل إضافي بسبب الافتقار إلى البروتوكولات أو الإجراءات القياسية لإرشاد الموظفين الجدد إلى أدوارهم وضمان التناسق في الأنشطة والخدمات المقدمة. ونتيجة لذلك، سيمضي المستشار الأمني الجديد وقتاً طويلاً في تطوير وعي بالسياق والوضع الأمني والفاعلين المختلفين وإعادة بناء العلاقات مع المصادر والمنظمات غير الحكومية وفهم

المسؤوليات والإجراءات المرتبطة بالدور الجديد. كما تعتبر عملية نقل المعرفة الفعالة، بما في ذلك تولى المناصب ووثائق الإيجاز والتسليم، هامة لضمان إطلاع الموظفين الجدد بالسياق وبأدوارهم. وإذا كان الموظفون حديثي العهد في القطاع ينبغي توفير المزيد من التوجيه أو التدريب حول المبادئ الإنسانية والوكالات المختلفة ومنهجها الأمني. ويجب توثيق بروتوكولات وإجراءات العمليات وأمثلة على الممارسات الجيدة بشكل رسمي للاحتفاظ بذاكرة مؤسسية وضمان جودة الخدمات المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية.

وسيتقلب اهتمام وانخراط مجتمع المنظمات غير الحكومية في المبادرة بالتغيير في نظرته إلى مستوى انعدام الأمن في سياق معين؛ وعندما يتدهور الوضع الأمني أو يقع حادث خطير يؤثر بشكل مباشر على المنظمات غير الحكومية، ينتج عن ذلك حضور المزيد من الوكالات للاجتماعات الأمنية والمزيد من الإبلاغ عن الحوادث الأمنية للمستشارين الأمنيين وزيادة في الطلب على المعلومات الأمنية. ولكن، لا يدوم هذا المستوى من الاهتمام حيث تصبح الحوادث أقل تكراراً أو تصبح الوكالات أقل حساسية بالنسبة لها. وبينما تعتبر التقلبات في اهتمام وانخراط المنظمات غير الحكومية أمراً حتمياً، فمن الضروري للحفاظ على اشتراك الوكالات إجراء مشاورات منتظمة مع المنظمات غير الحكومية من أجل ضمان بقاء المبادرة ذات صلة بالوضع الأمني ومخاوف المنظمات غير الحكومية التي تدعمها. وينبغي على الهيئة الحاكمة للمبادرة والمستشارين الأمنيين تنظيم اجتماعات أو ورش عمل منتظمة للتشاور مع جميع المنظمات غير الحكومية وتكثف بإجراء مراجعات خارجية لفحص كيفية عمل الآلية وتقييم تحقيقها لأهدافها وغاياتها.

٣.٩ تخطيط الخروج

من الممارسات السيئة بدء أية مبادرة بدون وجود فكرة واضحة حول وقت وظروف خروجها أو تسليمها إلى الآخرين. ويعتبر تحديد استراتيجية متماسكة للخروج في المراحل الأولى من آلية التعاون الأمني أمراً صعباً نتيجة للحيرة المتعلقة بالوضع الأمني، وقد يكون هناك إشارات إلى الحاجة المستمرة أو المتزايدة إلى المبادرة في المستقبل القريب. وبذكر ذلك، من الواضح أن المبادرة لا يمكنها الاستمرار إلى ما لا نهاية. فعندما يتم إنشاء مبادرة، يجب الأخذ في الاعتبار الظروف التي قد تؤدي إلى إغلاق المبادرة أو تقليص حجمها و/أو أنشطتها أو تسليمها إلى وكالات أو هيكل تنسيق أخرى.

وهناك عدة عوامل تحدد إذا ما كانت مبادرة التعاون الأمني قد أوشكت على الانتهاء أو أنه من المطلوب إجراء تغييرات في هيكل الآلية و/أو الخدمات التي تقدمها. وإذا كان هناك تحسن كبير في الوضع الأمني أو انخفاض هائل في عدد المنظمات غير الحكومية الموجودة، سيكون من الصعب تبرير استمرار المبادرة بشكلها الحالي. وقد لا تكون الوكالة القائدة أو المضيفة راغبة في، أو قادرة على، توفير الدعم، لذلك يجب على المبادرة أن تبحث عن مضيف جديد أو الاندماج في هيكل تعاون قائم لكي تستمر. وقد ينتج عن التغيير في أولويات تمويل المانحين تخفيض أو انتهاء التمويل المتاح للمبادرة، لذلك يجب عليها إما تقليص حجمها أو البحث عن تمويل بديل للاستمرار. ويتطلب ضمان قدرة الآلية على التكيف مع تلك التغييرات في العضوية أو القيادة أو التمويل تخطيطاً منذ المراحل الأولى في المبادرة. ويجب أن تأخذ عملية التخطيط في الاعتبار كيفية إجراء الإغلاق المحتمل أو تخفيض الأنشطة أو تسليم المبادرة بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية المشتركة، وأن العملية شفافة ومسؤولة. ويمكن لعدم التخطيط ووضع ميزانية تغيير أو إغلاق المبادرة أن يسبب ارتباكاً قد يضعف من إنجازات المبادرة. إن التخطيط الجيد للخروج ضروري ليس لنجاح المبادرة القائمة فحسب، ولكن لتوليد الدعم المستمر لآليات التعاون الأمني الضرورية في المستقبل.

٤,١ كلمات شكر

يود المؤلف أن يشكر العديد من الأشخاص الذين أخذوا من وقتهم للمشاركة بالمعرفة والخبرة والآراء أثناء إعداد هذا الدليل. ونتوجه بالشكر الخاص إلى Nick Downing "نيك داوونينج" و Alex Carle "أليكس كارل" و Bob Lidstone "بوب ليدستون" و Sam Sherman "سام شيرمان" و Kiruja Micheni "كيروجا ميشيني" و Shawn Bardwell "شون باردويل" و Barney Mayhew "بارني مايهيو" على ردودهم وأفكارهم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نتوجه بالشكر إلى فريق الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية في أفغانستان على دعمهم القيم أثناء الرحلة الميدانية إلى كابول وإلى Peter Cavendish "بيتر كافنديش" و Val Flynn "فال فلين" في مقر الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية حيث كانت جهودهم ذات دور فعال في إنهاء هذا المشروع.

٤,٢ حول المؤلف

قام Shaun Bickley "شون بيكلي" بإعداد هذا الدليل بالنيابة عن شراكة التقييم Evaluation Partnership www.evaluationpartnership.com. بعد عدة أعوام من إدارة البرامج الإنسانية في مناطق النزاعات، يعمل "شون بيكلي" الآن كمستشار أمني مستقل ومدرب للوكالات الإنسانية، مقدماً الاستشارات حول قضايا أمن وسلامة الموظفين وتقوية توفير الإدارة الأمنية للمنظمات وتطوير الإرشاد الأمني ومواد التدريب وتقديم التدريب الأمني للموظفين.

٤,٣ قائمة المنظمات التي تم استشارتها

إننا ممتنون للمنظمات التالية على تعاونها ومشاركتها في تطوير هذا الدليل. فقد قامت تلك المنظمات إما بالإجابة على استفتاء قمنا بتوزيعه أو تم التشاور معها في مقابلات هاتفية أو شخصية.

منظمة المساعدة المسيحية	وكالة المعونات والتعاون التقني والتنمية (ACTED)
اللجنة الدولية لتنمية الشعوب (CSIP)	منظمة العمل من أجل مكافحة الجوع (ACF)
لجنة المساعدة الطبية (CAM)	وكالة السبتيين الدولية للتنمية والإغاثة (ADRA)
كونسيرن العالمية Concern	مكتب سلامة المنظمات غير الحكومية بأفغانستان
أخطار المراقبة	هيئة تنسيق الوكالات لإغاثة الأفغان
التعاون الدولي (COOPI)	الحركة الإنسانية الإفريقية
منظمة كوردايد Cordaid	منظمة المساعدة الطبية الدولية (AMI)
مساعدات الكنيسة الدنمركية	(ACP) Asamblea de Cooperació per la Pau
المجلس الدنمركي للاجئين	منظمة المساعدة الطبية الدولية
إدارة التنمية الدولية (DFID)	الرابطة التطوعية (AVSI)
وفد المفوضية الأوروبية في أفغانستان	منظمة كير الدولية CARE
منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (FAO)	خدمات الإغاثة الكاثوليكية
أجرو أكشن الألمانية	منظمة شيمونكس الدولية
مجموعة التطوع المدني (GVC)	
منتدى هامر	
المنظمة الدولية للمعاقين	
منظمة Help Hilfe zur Selbsthilfe e. V.	
منظمة Hilfswerk بالنمسا	
مبادرة الإدارة الأمنية (HPCR)	
مبادرة التنمية	
منظمة إنترا أكشن InterAction	
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	
المجلس الدولي للوكالات الطوعية	
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	
الفيلق الطبي الدولي (IMC)	
المنظمة الدولية للهجرة (IOM)	
لجنة الإنقاذ الدولية (IOC)	
منظمة Johanniter الدولية	
المنظمة المالطية الدولية	
منظمة أطباء العالم (اليونان)	
منظمة ميديكو الدولية	

منظمة أرض الإنسان (TDH)	منظمة شركاء في التكنولوجيا الدولية (PACTEC)	فيلق الرحمة
تيرفند	المنظمة الإنسانية البولندية	منظمة ميرلن
منظمة الرفاهية التقنية (THW)	منظمة الأولوية الملحة	الحركة من أجل السلام ونزع الأسلحة
إدارة شؤون الأمن والسلامة للأمم المتحدة (UNDSS)	Première Urgence	والحرية (MPDL)
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)	منظمة RedR-IHE	أطباء بلا حدود (هولندا)
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)	سجل الإغاثة في حالات الطوارئ (SIRS)	لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق
برنامج الغذاء الدولي التابع للأمم المتحدة (WFP)	منظمة إنقاذ الأطفال بالدمرك	الدعم والاستعداد الأمني للمنظمات غير الحكومية- الصومال
أطباء بيطريون بلا حدود (ألمانيا) (VSF)	منظمة إنقاذ الأطفال ببريطانيا	المنظمات الخيرية للتعاون في حالات الطوارئ
منظمة الرؤية الدولية	منظمة إنقاذ الأطفال بالولايات المتحدة	المجلس النرويجي للاجئين
	الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية (SDC)	أوكندن الدولية
		معهد التنمية الخارجية

٤,٤ التمويل

قدمت الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية التمويل الكامل لهذا الدليل.

٤,٥ حقوق النشر

تحتفظ الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية بحقوق نشر هذه الوثيقة. يسمح بنسخ كل أو جزء من هذه الوثيقة، مع الالتزام بتحديد المسؤولية الموضح في بداية الوثيقة، بشرط الاعتراف بالمصدر.

٤,٦ البرمجيات واللغات

الدليل متاح على شكل نصوص pdf و Word باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والعربية.

٤,٧ نسخ إضافية

يمكن طلب نسخ إضافية من هذا الدليل عن طريق البريد الإلكتروني من ECHO-NGO-Security@ec.europa.eu أو تحميلها من موقع الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية http://ec.europa.eu/echo/evaluation/security_review_en.htm

ملحق ١ - اللجنة الدائمة بين الوكالات "إنقاذ الأرواح معاً- إطار تحسين الترتيبات الأمنية بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة في الميدان"^{٤١}

١. التعاون في فريق الإدارة الأمنية بالأمم المتحدة بمشاركة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية

أ) قد تساهم حركة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والصليب الأحمر في الاجتماعات ذات الصلة مع فريق الإدارة الأمنية بالأمم المتحدة على أساس تمثيلي بحكم المنصب^{٤٢}.

ب) هذا التعاون الأمني بين الأمم المتحدة/ المنظمات غير الحكومية/ المنظمات الحكومية الدولية يعتبر بنداً منتظماً في جدول أعمال اجتماعات فريق الإدارة الأمنية بالأمم المتحدة. وكما هو مسموح في إطار فريق الإدارة الأمنية بالأمم المتحدة، يجب أخذ دعوة كبار المدراء في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية لحضور الأجزاء ذات الصلة من اجتماعات فريق الإدارة الأمنية بالأمم المتحدة في الاعتبار.

ج) تقوم جميع الأطراف الحاضرة بالاتفاق على بروتوكولات المشاركة في المعلومات التي تمت مناقشتها في اجتماعات فريق الإدارة الأمنية وتوزيعها مسبقاً.

د) ينبغي على المسؤول المعين تنسيق القرارات الأمنية مع الفاعلين الإنسانيين خارج الأمم المتحدة، عندما يكون ذلك مناسباً.

هـ) اختيار شركاء منظمات الأمم المتحدة من المنظمات الحكومية الدولية/ المنظمات غير الحكومية في عمليات إنسانية معينة لنقطة تركيز أمني ميدانية واحدة أو عدد محدود من هذه النقاط.

٢. عقد منتديات ذات قاعدة عريضة حول التعاون الأمني الميداني وتبادل المعلومات.

أ) عقد هذا المنتدى حول التعاون الأمني العملي بين جميع الفاعلين الإنسانيين على مستوى المنطقة والبلاد ومستوى المكاتب الفرعية، على فترات منتظمة، من أجل التعامل مع القضايا الأمنية العملية ذات الاهتمام المشترك.

ب) قد يشمل المنتدى المشاركين المنتظمين التاليين:

- المسؤول المعين/ ضابط الأمن الميداني/ المنسق الأمني للمنطقة أو مرشح آخر من المسؤول المعين.
- أعضاء من فريق الإدارة الأمنية بالأمم المتحدة، عندما يكون ذلك مناسباً.
- نقاط التركيز الأمني الميدانية للمنظمات غير الحكومية.
- ممثلي المنظمات الحكومية الدولية.
- ممثلين من حركة الصليب الأحمر.
- قد يتم اختيار الرئيس بالتناوب.

ج) قد يشمل هذا المنتدى موضوعات للمناقشة مثل:

- تبادل المعلومات الأمنية ذات الصلة؛

⁴¹ قامت بتطويره حملة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول المناهج التعاونية في مجموعة العمل الفرعية التي ترأسها منظمة إنتر/كشيين واليونيسيف بالاتصال مع إدارة شؤون الأمن والسلامة، مايو/أيار ٢٠٠٦.

⁴² بحكم المنصب هنا تشير إلى حقيقة أن ممثلي المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة غير مقيدين ولا يشاركون بشكل رسمي في قرارات فريق الإدارة الأمنية حول السياسة الأمنية للأمم المتحدة.

- تقارير الحوادث؛
- تحليل الأمن والاتجاهات؛
- التخطيط المشترك للعمليات عندما يكون ذلك مناسباً؛
- بروتوكولات المشاركة والتوزيع الإضافي للمعلومات والوثائق المقدمة أو التي تمت مناقشتها.

٣. إدراج المخاوف الأمنية للموظفين في النداءات الموحدة

تضم الجهود المنظمة المشروعات الأمنية للأمم المتحدة/ المنظمات غير الحكومية/ المنظمات الحكومية الدولية المفهومة والمطورة جيداً ضمن عمليات النداء الموحد لتغطية الموارد الإضافية التي يحتمل أن تكون مطلوبة لتعزيز التعاون حول أمن الموظفين من جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية/ المنظمات الحكومية الدولية، مثل الاتصالات والتدريب الأمني.

٤. تلبية الاحتياجات المتعلقة بالأمن وتبادل الموارد

مع إدراك أن الموارد المالية للمنظمات غير الحكومية غالباً ما تكون أكثر تواضعاً من تلك الخاصة بالأمم المتحدة أو المنظمات الحكومية الدولية، تكون هناك حاجة لإسهاماتهم كما ينبغي الأخذ في الاعتبار الموارد التي يمكن إتاحتها للمساعدة في التعامل مع الاحتياجات الأمنية المشتركة.

تشارك منظمات الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات الحكومية الدولية/ المنظمات غير الحكومية، الملتزمة بالتعاون الأمني في كل عملية أمنية، إلى الحد العملي وبناء على مدى اشتراكها، في تلبية الحاجات الأمنية المكتشفة في المجتمع الإنساني.

٥. المشاركة في الموارد

تقوم منظمات الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات الحكومية الدولية/ المنظمات غير الحكومية المتعاونة في العمليات الإنسانية الميدانية بتطوير قائمة جرد محلية لمشاركة مواردها المتخصصة والأمنية والإنسانية والمادية.

٦. تسهيل الاتصالات الأمنية بين الوكالات واتصالات الطوارئ.

يتم تسهيل الاتصالات بين منظمات الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات الحكومية الدولية/ المنظمات غير الحكومية على المستوى الميداني عن طريق:

أ) قيام المسؤول المعين بالدعوة لدى السلطات ذات الصلة لاستخدام معدات الاتصالات في إطار الاتفاقيات الدولية القائمة.

ب) تفاوض الهيئة ذات الصلة من الأمم المتحدة مع السلطات للحصول على تردد مشترك بين الوكالات لتسهيل المزيد من التبادل للتعاون الأمني بين منظمات الأمم المتحدة و المنظمات الحكومية الدولية/ المنظمات غير الحكومية العاملة في نفس المنطقة بدون إنكار حاجة الوكالات إلى امتلاك بنيتها التحتية الداخلية والتكاملية للاتصالات.

ج) التزام الفاعلين الإنسانيين بالتعاون الأمني باستخدام إجراءات الاتصال القياسية وتوفير نظم اتصالات متوافقة للموظفين، إلى الدرجة الممكنة.

٧. التعاون والتشاور في التدريب الأمني

على جميع منظمات الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات الحكومية الدولية/ المنظمات غير الحكومية على مستوى المقر والمستوى الميداني القيام بما يلي:

أ) إجراء تدريب أمني مشترك بالتعاون مع و/أو بالتشاور مع الوكالات الأخرى إلى الدرجة الممكنة.

ب) تجميع الموارد الضرورية لإجراء التدريب الأمني الميداني، عندما يكون ذلك عملياً.

ج) السعي لزيادة قدراتها على التدريب الأمني على جميع المستويات.

د) الأخذ في الاعتبار تطوير رزم التدريب التي تركز بشكل خاص على تحسين التعاون الأمني.

٨. مشاركة المعلومات.

تتم مشاركة المعلومات الأمنية بين منظمات الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات الحكومية الدولية/ المنظمات غير الحكومية مع احترام الطبيعة الإنسانية للمشاركين وكذلك السرية المطلوبة عند التعامل مع المعلومات الحساسة.

٩. تحديد الحد الأدنى من المعايير الأمنية.

تحدد منظمات الأمم المتحدة وتتفق بالاشتراك مع شركائها من المنظمات الحكومية الدولية/ المنظمات غير الحكومية على كيفية تطبيق الحد الأدنى من المعايير والمبادئ و/أو الإرشادات الأمنية المكيفة لتناسب الظروف المحلية. وعند القيام بذلك، سيأخذ الفاعلون الإنسانيون في الاعتبار المعايير والمبادئ و/أو الإرشادات القائمة بالفعل (مثل المعايير الأمنية الدنيا العملية للأمم المتحدة) الملزمة لأعضاء نظام الأمم المتحدة وإرشادات التخطيط الأمني لمنظمة إنترأكشين.

١٠. السعي إلى التمسك بالقواعد الإجرائية الإنسانية العامة

يستند التعاون الأمني لمنظمات الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات الحكومية الدولية/ المنظمات غير الحكومية في العمليات الميدانية، إلى الدرجة الممكنة، إلى احترام القواعد الإجرائية العامة المطورة محلياً للعمل الإنساني.

اسم مجلس الإدارة:

يطلق على [اسم المبادرة] اسم [مجلس الإدارة].

دور مجلس الإدارة:

إن الهدف الأساسي لـ [اسم مجلس الإدارة] هو توفير الإرشاد والتماسك الاستراتيجي لـ [اسم المبادرة]، وتقديم اقتراحات إلى [اسم المبادرة] للمساعدة في تحسين صلة وتأثير الدعم الذي تقدمه للمنظمات غير الحكومية. وتقوم [اسم مجلس الإدارة] بما يلي:

- المناقشة وتقديم التوصيات حول قضايا الاتجاه الاستراتيجي والسياسي، بما في ذلك غايات وأهداف [اسم المبادرة] ومجال الأنشطة والخدمات التي تقدمها للمنظمات غير الحكومية.
- المناقشة وتقديم التوصيات حول القضايا الأخرى التي يعتبر أعضاؤها أنها ذات أهمية بالنسبة إلى [اسم المبادرة].
- الدعم والإرشاد حول متطلبات الإمداد والتمويل الخاصة بـ [اسم المبادرة] ومصادر ووسائل الدعم المالي ودعوة المانحين إلى التمويل، إذا كان ذلك مطلوباً.
- التماس الردود من المنظمات غير الحكومية المشاركة والتوصية بأعمال لزيادة فاعلية وتأثير [اسم المبادرة]، عند الضرورة.
- البدء في المراجعات المنتظمة لتقدم [اسم المبادرة] نحو أهدافها وتنفيذ الأنشطة والتوصية بتغييرات في خطة عمل [اسم المبادرة] عند الضرورة.
- مراجعة الحاجة إلى مجموعات عاملة متخصصة في موضوعات مختارة والتوصية بإنشاء تلك المجموعات وعضويتها وصلاحياتها.
- المناقشة وتقديم التوصيات حول أي مسألة تستلزم تبديلاً في الصلاحيات أو العضوية أو الهيكل الخاص بـ [اسم مجلس الإدارة].

ولا يمكن لـ [اسم مجلس الإدارة] اتخاذ قرارات ملزمة سواء بالنيابة عن [اسم المبادرة] أو [الوكالة المضيفة] أو بالنيابة عن المعنيين الآخرين.

عضوية مجلس الإدارة:

- عضوية [اسم مجلس الإدارة] مفتوحة لممثلي المنظمات غير الحكومية المشاركة.
- يتكون [اسم مجلس الإدارة] مما لا يقل عن ٥ أفراد ولا يزيد عن ١٢ فرد.
- يتكون [اسم مجلس الإدارة] من رئيس ونائب رئيس وسكرتير وعضوين عاديين بحد أدنى.
- ينتخب [اسم مجلس الإدارة] رئيسه ونائب الرئيس والسكرتير. ويتولى نائب الرئيس دور الرئيس عندما لا يكون متواجداً. وإذا لم يتواجد الرئيس أو نائب الرئيس في اجتماع [اسم مجلس الإدارة]، ينتخب الأعضاء المتواجدون أحدهم ليقوم بدور الرئيس في هذا الاجتماع.
- عند قبول التعيين في [اسم مجلس الإدارة]، يلتزم الأعضاء بضمان الموضوعية والشفافية التامة لـ [اسم مجلس الإدارة]. ويجب على أعضاء [اسم مجلس الإدارة] تجنب ظهور تضارب المصالح أو التأثير غير الضروري.

مسؤوليات مجلس الإدارة:

- الرئيس مسؤول عن عقد الاجتماعات وضمان إجرائها بالشكل المناسب. وعادة ما تتم الاجتماعات [شهرياً/ فصلياً] في المكان والوقت المناسب للأعضاء.
- قد يعقد الرئيس اجتماعات في أوقات أخرى عندما يكون هناك رأي بالإجماع من جانب [اسم مجلس الإدارة] بأنه من الضروري القيام بذلك.
- السكرتير مسؤول عن ضمان إتاحة جدول أعمال الاجتماع للأعضاء قبل الاجتماع بوقت معقول وإعداد المحضر وعمل تقارير بالتوصيات إلى [اسم المبادرة].
- يبذل أعضاء [اسم مجلس الإدارة] كل جهد لحضور جميع اجتماعات [اسم مجلس الإدارة].
- قد تقرر [اسم مجلس الإدارة] (بالإجماع) أن تطلب من أطراف لا تتمتع بعضوية [اسم مجلس الإدارة] المشاركة في أحد الاجتماعات لتقديم معلومات أو مواد أو معرفة ذات صلة إلى [اسم مجلس الإدارة].
- يعمل رئيس ونائب رئيس وسكرتير [اسم مجلس الإدارة] كنقاط تركيز للاتصال بين [اسم مجلس الإدارة] والمنظمات الخارجية.
- كمسألة مبدأ، يجب على [اسم مجلس الإدارة] العمل بطريقة شفافة. وتحفظ [اسم مجلس الإدارة] بسجل رسمي بكل اجتماع من اجتماعات [اسم مجلس الإدارة]، ويتاح ذلك للمنظمات غير الحكومية المشاركة.

إن الاستشارة هي دراسة جدوى وتصميم يقوم فيها المستشار بما يلي:

- تصميم آلية جماعية لأمن وسلامة المنظمات غير الحكومية في [دولة/منطقة].
- صياغة وتقديم مذكرة مفاهيم لتقوم المنظمات غير الحكومية بدراستها.
- إعداد مقترح لتمويل المانحين.

وتتم الأنشطة جميعها بإرشاد من مجموعة عمل في [الدولة/المنطقة] من المنظمات غير الحكومية المشاركة. ويقدم المستشار خدمات ثقافية واستشارية مع استخدام مهاراتهم المحترفة في دراسة وتصميم وتقديم مقترح لآلية تعاون أمني للمنظمات غير الحكومية. وسينصح المستشار [الوكالة القائدة] ومجموعة العمل من المنظمات غير الحكومية ويعقد جلسات توعية مع المنظمات غير الحكومية لإطلاعهم على المبادرة المقترحة.

ويقوم المستشار بما يلي:

- بحث وابتكار وكتابة مقترح لآلية التعاون الأمني لـ [الدولة/المنطقة] ذات صلة بالمنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء الإنسانيين والمعنيين. وسيتم ذلك بالتخطيط مع [الوكالة القائدة] ومجموعة عمل المنظمات غير الحكومية.
- إجراء بحث خلفية حول السياق في [الدولة/المنطقة] ومبادرات التعاون الأمني الأخرى للمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم.
- تقديم مسودة خطة عمل وجدول لأداء المهمة إلى [الوكالة القائدة] ومجموعة عمل المنظمات غير الحكومية خلال أسبوع من الوصول.
- التآلف بسرعة مع سياق [الدولة/المنطقة]، مع الأخذ بذلك في الاعتبار عند إعداد المسودة والمقترح النهائي لآلية التعاون الأمني.
- الاجتماع والمناقشة والاستماع إلى حاجات الإدارة الأمنية والمعلومات الأمنية للمنظمات غير الحكومية والتشاور مع المعنيين الآخرين (إدارة شؤون الأمن والسلامة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سلطات [الدولة/المنطقة]، المانحين، إلخ..). كما يتحدد بالاتصال الوثيق بين [الوكالة القائدة] ومجموعة عمل المنظمات غير الحكومية.
- تحديد التهديدات الأمنية الحقيقية والمحسوسة للمنظمات غير الحكومية ونقاط ضعفها والفجوات في الإدارة الأمنية للمنظمات غير الحكومية في سياق [الدولة/المنطقة]، وتحديد الفوائد/النواتج الرئيسية المطلوبة من المبادرة المحتملة للتعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية.
- العمل كنقطة تركيز لمجموعة عمل المنظمات غير الحكومية للدعوة إلى تكوين مبادرة أمنية.
- تنظيم جلسات توعية بالمكاسب/الفوائد النسبية من آليات التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية عند الطلب.
- تقديم توصيات إلى مجموعة عمل المنظمات غير الحكومية، والبحث عن الردود حول آلية التعاون الأمني المحتملة وتلخيص ما يلي:
 - الأنشطة/الخدمات المقدمة.
 - هيكل التوظيف.
 - هيكل الحكم المقترح للمبادرة.
 - المنظمات غير الحكومية المضيفة المحتملة.
 - خيارات التمويل المحتملة ودعم المانحين.
 - التغطية الجغرافية.

- متطلبات الإدارة والإمداد والتمويل والمعدات.
- العقبات والقيود المحتملة.
- التكلفة/الموازنة والمدة.
- تحديد مذكرة مفاهيم مناسبة للمناقشة مع المنظمات غير الحكومية والمانحين المحتملين وسلطات [الدولة/المنطقة] وإدارة شؤون الأمن والسلامة، مع مجموعة عمل المنظمات غير الحكومية.

تقوم [الوكالة القاندة] بما يلي:

- توفير الإمداد والتمويل والدعم الإداري للمستشار طوال مدة العقد، بما في ذلك السكن وترتيبات السفر بالسيارة والطائرة والمكتب والحاسب الآلي والإنترنت والطباعة والخدمات الأخرى كما هو محدد ومتفق عليه.
- مساعدة المستشار في إعداد الاجتماعات مع المعنيين ذوي الصلة (المانحين، المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، الأمم المتحدة، المنظمات الحكومية الدولية، السلطات المحلية والإقليمية والوطنية في [الدولة/المنطقة]) للحصول على المعلومات ذات الصلة بتطوير مقترح لآلية التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية.

النتائج:

- إن النتيجة الأساسية لهذه الاستشارة هي تقديم مذكرة مفاهيم لآلية المقترحة للتعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية موجهة نحو السياق الفريد لـ [الدولة/المنطقة] والحاجات الأمنية للمنظمات غير الحكومية.
- كما سيقوم المستشار بإعداد مقترح لتمويل المانحين لآلية التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية.
- سيتم تزويد [الوكالة القاندة] ومجموعة عمل المنظمات غير الحكومية بنسخ إلكترونية من الوثائق والتقارير والإجازات ومواد الخلفية المناسبة لآلية التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية.

التقارير:

- يقدم المستشار تقاريره مباشرة إلى الممثل المقيم في الدولة التي تعمل بها [الوكالة القاندة] بالاتصال مع مجموعة عمل المنظمات غير الحكومية.
- يرسل المستشار تقارير أسبوعية موجزة إلى [الوكالة القاندة] ومجموعة عمل المنظمات غير الحكومية طوال مدة العقد. وإذا كان هذا الاتصال مستحيلًا، سيقوم المستشار بإطلاع ممثل الدولة في [الوكالة القاندة] أو مندوبها شفهيًا على المعلومات المحدثة.

ملحق ٤ - نموذج للتوصيف الوظيفي للمستشار الأمني لمنظمة غير حكومية

إن منصب المستشار الأمني للمنظمات غير الحكومية وظيفة بدوام كامل مقرها في [موقع] وتتطلب سافراً متكرراً في أنحاء [الدولة/المنطقة]. والهدف الأساسي لهذا المنصب هو توفير دعم متخصص ومنسق ومركز للإدارة الأمنية للمنظمات غير الحكومية لتمكينها من تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها موظفوها وبرامجها في [الدولة/المنطقة].

التقارير:

يقدم المستشار الأمني للمنظمات غير الحكومية تقاريره ويكون مسؤولاً أمام الهيئة الحاكمة للمنظمات غير الحكومية. ويشرف مباشرة على ضباط الأمن وغيرهم من موظفي الدعم الذين يقدمون تقاريرهم مباشرة إلى المستشار الأمني. ويكون المستشار الأمني للمنظمات غير الحكومية مسؤولاً عن تطوير الوصف الوظيفي لضباط الأمن وموظفي الدعم.

المسؤوليات:

- الجمع والتحليل وتقديم التقارير عن المعلومات والحوادث التي قد تؤثر على أمن موظفي وبرامج المنظمات غير الحكومية العاملة في [الدولة/المنطقة].
- إنشاء نظام وقاعدة بيانات مركزية للإبلاغ عن الحوادث والحفاظ عليها، وضمان إتاحة أحدث بيانات الحوادث والخرائط للمنظمات غير الحكومية بصفة منتظمة.
- تطوير هرم اتصالات فعال والحفاظ عليه لضمان توزيع معلومات موثوقة ودقيقة حول الحوادث والتهديدات الأمنية على المنظمات غير الحكومية بفاعلية.
- تطوير صيغة تقارير أسبوعية روتينية تحتوي على ملخص للحوادث الأمنية إلى جانب خلاصة التطورات السياسية والعسكرية ذات الصلة والتي قد يكون لها أثر على الوضع الأمني.
- عقد اجتماع أمني أسبوعي روتيني لمراجعة التطورات ومناقشة القضايا المشتركة.
- تطوير والحفاظ على علاقات عمل جيدة مع فريق الإدارة الأمنية بإدارة شؤون الأمن والسلامة، بالتوافق مع وثيقة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات " إنقاذ الأرواح معاً- إطار تحسين الترتيبات الأمنية بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة في الميدان".
- الاتصال بسلطات [الدولة/المنطقة] وزعماء المجتمع لجمع المعلومات الأمنية والتحقق منها بصفة منتظمة.
- الاتصال بالقوات العسكرية الدولية لتبادل المعلومات وطرح المخاوف الأمنية للمنظمات غير الحكومية.
- دعم المنظمات غير الحكومية في التخطيط للطوارئ والاتصال بالأمم المتحدة والقوات الدولية لتحديد مدى الدعم المتاح للمنظمات غير الحكومية في حالة العلاج الطبي في حالات الطوارئ و/أو الإجلاء.
- تقديم النصح للمنظمات غير الحكومية حول نظم ومعدات الاتصالات المناسبة وتوفير الإرشاد فيما يتعلق بتطوير بروتوكولات وإجراءات ملائمة لضمان الاستخدام المنضبط.
- إجراء تقييمات لأمن مواقع مكاتب ومسكن ومواقع برامج المنظمات غير الحكومية، عند الطلب، وتقديم النصح حول الأمن والسلامة في الموقع والإجراءات الأمنية المتبعة.
- إجراء تقييمات أمنية لمناطق البرامج والبرامج المحتملة للمنظمات غير الحكومية، عند الطلب، وتقديم توصيات مطلعة حول الوضع الأمني ومستوى الخطر.
- إجراء مراجعات للإجراءات والسياسات الأمنية القائمة في المنظمات غير الحكومية، عند الطلب، وتقديم توصيات لتعزيز أمن الموظفين.
- تطوير وتوزيع مواد مرجعية حول الأمن لمساعدة المنظمات غير الحكومية على إدارة أمن وسلامة موظفيها.

- التشاور مع المنظمات غير الحكومية لتحديد احتياجات التدريب الأمني وإجراء أو تسهيل أنشطة التدريب الأمني لموظفي المنظمات غير الحكومية.
- تقديم توجيهات/ إجازات أمنية لموظفي المنظمات غير الحكومية القادمين أو حديثي التعيين والزوار.
- إخراج تقارير شهرية مكتوبة حول الأنشطة للهيئة الحاكمة للمنظمات غير الحكومية.
- تنفيذ أي عمل آخر فيما يتعلق بأمن المنظمات غير الحكومية كما تحدد الهيئة الحاكمة للمنظمات غير الحكومية.

المتطلبات:

- خبرة مثبتة في الإدارة الأمنية في سياق العمليات الإنسانية للأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك إجراء التقييم الأمني وتطوير الخطط الأمنية وتنفيذ الإجراءات الأمنية.
- خبرة في إدارة البرامج وإدارة فريق من الموظفين الوطنيين والدوليين، بما في ذلك الخبرة المالية والخبرة في الإمداد والتمويل والمراقبة ووضع التقارير.
- خبرة في الاتصال بمدى واسع من الفاعلين الأمنيين والمعنيين ذوي الصلة والحفاظ على شبكات المعلومات.
- مهارات تنظيمية وشخصية ومهارات اتصال قوية.
- مهارات اتصال جيدة، سواء مكتوبة أو شفوية.
- القدرة على العمل المنفرد أو كجزء من فريق.
- القدرة على العمل تحت ضغط في بيئة أمنية غير ملائمة.
- الاستعداد للسفر في أنحاء البلاد عند السفر.
- الاستعداد للإقامة في سكن جماعي ذو مرافق محدودة.

المطلوب:

- خبرة في تطوير وتقديم وتسهيل التدريب.
- معرفة بنظم ومعدات الاتصال اللاسلكي.
- معرفة لغة إضافية أو أكثر (خاصة [لغة]).
- معرفة تاريخ وثقافة [الدولة/ المنطقة].

- Bennett J, *NGO Coordination at Field Level: A Handbook*, 1994, ICVA.
- Crisis Management Initiative, *Launching SIRS: the Safety Information Reporting Service*, Crisis Management and Information Technology Conference Report, December 2005.
- DG ECHO, *Generic Security Guide for Humanitarian Organisations*, 2004.
- DG ECHO, *Report on Security of Humanitarian Personnel: Standards and practices for security of humanitarian personnel and advocacy for humanitarian space*, 2004.
- Gidley R, *Aid by numbers: Violence is top cause of aid workers deaths*, 8th February 2006, Reuters AlterNet.
- Halton P, *ANSO External Review*, June 2005.
- Hanjra S, *BINGO Security Management System Assessment*, August 2004.
- Hansen G, *Independent Evaluation: Iraq NGO Coordination and Security Office*, June 2004.
- Heed D, *A Review of the Afghanistan NGO Security Office (ANSO)*, March 2004.
- InterAction, *InterAction NGO Security Assessment Follow-up in Sudan – Summary Report*, May 2005.
- InterAction, *InterAction NGO Security Assessment Mission to Iraq*, August 2003.
- InterAction, *InterAction NGO Security Assessment Mission to Liberia – Summary Report*, January 2004.
- Inter-Agency Standing Committee, *Approved Menu of Options - Recommendations to the IASC-WG from the IASC-WG Staff Security Task Force*, January 2002.
- King D, *The Year of Living Dangerously: Attacks on Humanitarian Aid Workers in 2003*, March 2004.
- Le Guen E, *A Review of Afghanistan NGO Security Office (ANSO) Project*, April 2004.
- Micheni K, *NGO Security Mainstreaming: Why Aid Agencies operating in High Risk Countries must strengthen Security Cooperation*, 2005.
- Reindorp N, & Wiles P, *Humanitarian Coordination: Lessons from Recent Field Experience*, June 2001, OCHA.
- Rodriguez C, *NGO Field Coordination Groups: The experience of NCCI*, September 2004.
- Stoddard A, & Harmer A, *Room to Manoeuvre: The Challenges of Linking Humanitarian Action and Post-conflict Recovery in the New Global Security Environment*, Human Development Report, 2005, UNDP.
- UNICEF, *Saving Lives Together - Conference Paper for Inter-Agency Security Management Network*, May 2006.
- Van Brabant K, *Mainstreaming Safety and Security Management in Aid Agencies*. Overseas Development Institute / Humanitarian Policy Group Briefing Number 2, March 2001.
- Van Brabant K, *Operational Security Management in Violent Environments – A Field Manual for Aid Agencies*, Good Practice Review #8 Humanitarian Practice Network (HPN), Overseas Development Institute, London 2000.